www.kassioun.org

1251

الاثنين 10 تشرين الثاني 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

لن ينتهي الفقر في سورية دون إنهاء سياسات السلطة السابقة

[10]

الافتتاحية

2799

سورية تحت الفصل السابع!

اعتمد مجلس الأمن الدولي يوم الخميس الماضي، 6 تشرين الثاني 2025، قراراً جديداً حول سورية حمل الرقم 2799 لعام 2025، تم بموجبه رفع اسم الرئيس الانتقالي أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قوائم الإرهاب، ووضع سورية تحت الفصل السابع بنص صريح لأول مرة.

ورغم أن النص النهائي للقرار لم ينشر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة حتى لحظة كتابة هذه المادة، إلا أن الخبر المنشور حوله في الموقع الرسمي لها، قد بين صراحة أن القرار جرى اتخاذه تحت الفصل السابع، وأنه أعاد التأكيد على ضرورة تنفيذ جملة من قراراته السابقة، وعلى رأسها القرار 2254 لعام 2015.

كما تضمن القرار، وفق ما نُشر حوله حتى الآن، جملة من البنود التنفيذية، بينها:

– التأكيد على وحدة وسيادة سورية.

– استمرار محاربة داعش والقاعدة، وضرورة تعاون الحكومة المؤقتة في ذلك.

– استمرار معالجة ملف المقاتلين الأجانب.

– تلتزم الحكومة المؤقتة بالمضي نحو عملية سياسية شاملة، مقادة ومملوكة من السوريين، وبمشاركة كل السوريين بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو الإثنية.

صدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولي حول سورية، وتحت الفصل السابع تحديداً، يعبر في الجوهر عن الأمور التالية:

أولاً: يعبر عن أن الأزمة في سورية ما تزال مستمرة وعميقة، وأننا لم نتمكن حتى اللحظة من تحييد التدخلات الخارجية، ولا التقليل من تأثيرها.

ثانياً: يعبر عن أن الأزمة ليست مستمرة فحسب، بل وازدادت عمقاً وخطورة، وهذا ما يتضح من درجة التدويل المتصاعدة لها، والتي وصلت إلى أقصى درجة على الإطلاق مع استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يفتح الباب أمام «المجتمع الدولي» للتدخل العسكري في حال لم يجر تنفيذ التعهدات المطلوبة.

ثالثاً: مماطلة السلطة السابقة ورفضها العملي لتنفيذ القرار 2254، لم يؤدِّ إلى إنهاء القرار أو تحييده، بل أدى إلى إنهائها هي، وبقي القرار موضوعاً على طاولة المهام طوال الوقت. واليوم أيضاً، فإن تأخير تنفيذ جوهر القرار طوال 11 شهراً الماضية، لم يُنهِ القرار ولم يحيده، بل تسبب بصدور قرار جديد تحت الفصل السابع، يُعيد التأكيد على 2254 ويجعله بالمعنى القانوني تحت الفصل السابع أيضاً... أي أن التأخر أدى إلى رفع مستوى إلزامية تنفيذ القرار.

العبرة التي ينبغي أخذها من صدور القرار الجديد، هي ذاتها التي كان ينبغي أن تؤخذ من صدور القرار 2254: كل تأخير في الحل السياسي الشامل المستند إلى مشاركة حقيقية للشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وعلى أساس التوافق السياسي ضمنه، وعبر الحوار الوطني والمؤتمر الوطني العام، من شأنه فقط أن يزيد درجة التدويل، وأن يزيد حجم التدخلات الخارجية، وأن يضعف كل الأطراف السورية على الإطلاق.

والحال اليوم مع 2799، كما كان تماماً مع 2254 من حيث الجوهر؛ فبالرغم من أن القوى الكبرى قد توافقت على نصه «مع فارق أن الصين في القرار الجديد اختارت الامتناع عن التصويت لا الموافقة، وهو أمر ذو دلالة هامة»، إلا أنه كان لكل منها غايته منه وتصوره حوله، وكان بينها من لا يريد تطبيقه من الأساس...

رغم ذلك كله، فإن القرار فرصة جديدة لسورية وللسوريين لاستعادة زمام أمورهم، ولكي يقتنع الجميع أن سورية لا يمكن أن تدار لا بعقلية الحزب القائد، ولا بعقلية الغلبة وانتصار جزء من الشعب على جزء آخر... ويمكنها أن تدار فقط من خلال توحيد السوريين استناداً بالدرجة الأولى إلى مصالحهم الاقتصادية–الاجتماعية، التي تؤمّن حشد 90% منهم، المنهوبين المفقرين، والمنتمين إلى مختلف الأديان والقوميات والطوائف، في صف واحد، يكون الأساس المتين لوحدة سورية ولاستقرارها، وعبر الحل السياسي الشامل!

شؤون عمالية

هل تعود الاحتجاجات العمالية إلى الشارع من جديد؟

02

شؤون محلية

توجيه محكمة النقض بشأن الفائدة بين الأفراد...

06

شؤون عربية ودولية

زهران ممداني... قراءة أشمل

15

ملف «سورية 2025»

مذكرة التوقيف التركية لنتنياهو من وجهة نظر سورية؟

24

بصراحة

جيوب العمال ستُدفَع المليارات لأجل السيارات

■ محرر الشؤون العمالية

استطاع الاتحاد العام لنقابات العمال أن يصيب جموع العمال والنقابيين بالذهول التام بعد أن أعلن عن رغبته في استبدال أسطول سياراته القديم بسيارات جديدة، حيث نشر في الرابع من الشهر الحالي عبر صفحته الرسمية مناقصة علنية علنية وبالسرعة الكلية جاء فيها: "يعلن الاتحاد العام لنقابات العمال عن استدراج عروض لتوريد 15 سيارة جديدة كاملة «زيرو» من نوع سيلتوس وكيا «KX1» سنة التصنيع 2025، مزودة بكامل المواصفات القياسية والفنية المطلوبة ... إلخ، على أن يتضمن العرض أن القيمة تُسَدَّد تحويلاً أو نقداً" «انتهى الاقتباس».

ويبدو أن الدهشة والذهول اللذين اعتريا متصفح الخبر أمر بديهي، كونه غير متوقع على الإطلاق، ليس لأنه كان يعتقد أن الخزينة النقابية فارغة أو أنه ينظر للقيادات النقابية على أنها منزهة عن السعي للترف والرفاهية، بل لأن هذا السلوك يأتي عكس الضرورات التي تواجهها الطبقة العاملة والحركة النقابية اليوم. فبحسبة بسيطة، ستصل قيمة أسطول السيارات المطلوب إلى بضعة مليارات من الليرات السورية، علماً أن أعضاء المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لديهم سياراتهم، فما الذي يستدعي التفريط بهذه الثروة لمثل هذا الأمر؟

لا يعتبر هذا السلوك جديداً على التنظيم النقابي، سواء كان في الاتحاد العام أو اتحادات المحافظات وبعض النقابات ذات الميزانية العالية، حتى أصبح روتينيا اعتياديا. ودائما ما كانت تبَرَّر هذه الأفعال بسيل واهٍ من التبريرات التي لا تقنع ساذجاً، خاصة أن الشفافية المالية معدومة بشكل كلي، وكل المطالبات بها سابقا وحاضرا لم تلق لهذه المطالبات القيادات النقابية أي بال. وقد طالب العمال آلاف المرات بالكشف عن استثمارات التنظيم النقابي وعقوده المبرمة والعائد المالي منها، وقيمة المنح المالية الداعمة من الاتحادات العربية والدولية، كما طالبوا بالإعلان الصريح عن الحسابات المصرفية التابعة للمنظمة بشكل عام وخاص، وعن أصولها من عقارات ومركبات ومحال تجارية وغيرها، دون جدوى، وكأن العمال لا حق لهم في ذلك، وهم أصحاب المنظمة وأصحاب المال والممتلكات.

وبدلاً من أن تمارس القيادات سلوكا حياتيا ومعيشيا يشابه ما تعيشه الطبقة العاملة التي يمثلونها ويديرون شؤونها وممتلكاتها، يبتعدون عن ذلك ويختارون لأنفسهم العيش الرغيد والرفاهية والترف في السكن واللبس والنقل. وعلى حساب من؟ على حساب العمال الكادحين والمحرومين من السكن الآمن والصحي، ومن المواصلات الكريمة، ومن الأثاث المقبول والدواء الضروري، أولئك الذين لا تكفيهم أجورهم لتأمين أدنى مستويات المعيشة الكريمة.

فهل سأل المسؤولون النقابيون أنفسهم: ما رأي العمال في كل ذلك؟ وهل أخذوا موافقتهم على صرف أموالهم بهذه الطريقة؟ أم أنهم لا يبالون بذلك؟

هل تعود الاحتجاجات العمالية إلى الشارع من جديد؟

منذ صدور قرارات السلطات القائمة في الشهر الأول من هذا العام، التي أدت إلى الإضرار بمصالح مئات الآلاف من موظفي وعمال القطاع العام، شهدت المحافظات والمدن السورية مئات الاحتجاجات والمظاهرات والوقفات العمالية، بعد أن عجزت الكتب والاعتراضات ومقابلات المسؤولين عن الوصول إلى حلول ترضي العاملين المتضررين، سواء المفصولين أو الذين لم تُجدَّد عقودهم أو الذين مُنحوا إجازات مأجورة أو الذين توقفت معاملهم الإنتاجية.

■ هاشم اليعقوبي

ولم يكن ذلك النشاط العمالي في الشارع إلا دليلاً على جاهزية الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها ورفع المظلومية التاريخية عنها، وقد وجدت في الأجواء المستجدة الفرصة للعودة إلى الحراك المطلبي الطبقي، خاصة بعد نجاح التحرك الأول الذي قام به رجال إطفاء دمشق في ساحة يوسف العظمة أمام مبنى محافظة دمشق، حيث أغلقوا الساحة بسيارات الإطفاء، وقاموا بالاحتجاج عبر هتافات ومطالب مصاحبة لصوت أبواق سياراتهم. وكان هذا بمثابة اختراق نسبي «للسد العظيم» القائم بين الطبقة العاملة والشارع، والذي تضخم بشكل تراكمي خلال حقبة السلطة المستبدة الفاسدة الساقطة. وسرعان ما تتالت المطالبات والاحتجاجات وأخذت زخماً تدريجياً، ترافق مع الاستمرار بالقرارات المجحفة الصادرة بشكل عبثي وفوضوي.

مع مرور الشهر الأول، بدأت تظهر محاولات جادة وموضوعية لتنظيم الحراك العمالي المستمر، لتأطيره ضمن برنامج واحد وجامع يعي مطالبه وشعاراته وأدوات عمله. وهذا ما أدى إلى نجاح نسبي جدد الأمل بولادة حركة عمالية وازنة وواعية، تستطيع باستمرارها الوصول إلى أهدافها بإلغاء القرارات كلها دفعة واحدة، لتضمن لها لاحقاً أجوراً عادلة ونقابات فاعلة. ورغم محاولات احتوائها تارة وتخوينها تارة أخرى، بقيت مستمرة بل تطورت من حيث النوع وازدادت من حيث الكم، وانضمت محافظات ومدن جديدة لها. وتعرضت لأكثر من مرة لمحاولة قمع اجتماعي من فئات تمتهن الترهيب، ولم يثنها ذلك عن الاستمرار، حتى جاءت أحداث الساحل وتعقد الوضع الأمني هناك، وانعكس على باقي المحافظات، فانكفأت تلك الحركات العمالية بشكل فوري وابتعدت عن الشارع الذي أصبح خطراً إلى حد ما. لتؤكد أحداث السويداء لاحقاً حقيقة هذا الانكفاء. واختلفت القوى المشاركة والمتابعة للحراك العمالي بين أمرين: هل انتهت هذه «الفورة العمالية»؟ أم أنه مجرد انكفاء مؤقت ما يلبث أن ينتهي وقته لتعود الحركة العمالية إلى الشارع؟ وإن عادت، فهل ستعود بالزخم المتواضع السابق لها، أم أنها ستكون بطور جديد أعمق طرحاً وأكثر تنظيماً وأشد عوداً؟

حتمية العودة للشارع مع استمرار الأضرار

مرت أكثر من خمسة أشهر على غياب الحركة الاحتجاجية العمالية عن الشارع، إلا بعض المحاولات المتواضعة بخصوص مؤسسة أو مديرية هنا أو هناك. وقد حصل خلالها الكثير من التطورات على مستوى ملف عمال القطاع العام، منها الزيادة على الأجور، وتجديد عقود لمئات العمال، وطي الإجازة القسرية المأجورة، ومزيد من قرارات الفصل وإنهاء العقود وكف اليد والنقل والندب، وإيقاف المواصلات لبعض القطاعات، وقرارات من لجان التقييم، وعدم تشميل الإجازات القسرية بالزيادة على الأجور، وترميم الشواغر بكوادر غير كفؤة بعقود «مطرزة بالدولار»، وغيرها من القرارات، بعضها إيجابي وأغلبها سلبي، لكنها تبقى ضمن القرارات المؤثرة بشكل مباشر في هذا الملف. ولكن هناك ما هو غير مباشر لكنه مباشر للحياة الاجتماعية للسوريين عموماً، وللطبقة العاملة والكادحين بشكل خاص، أهمها انتهاء الدعم الحكومي على كافة السلع وتسعيرها بالدولار لضمان أرباح للحكومة منها، والذي انعكس بشكل كارثي على الوضع المعيشي للمعتمدين على الأجر، إضافة للتوقف الجزئي أو الكلي للمنشآت الإنتاجية في القطاع الخاص، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. مما يجعل أغلب المتابعين للأوضاع يرون أن عودة الطبقة العاملة للشارع أمر محتوم وأكيد، خاصة مع تزايد الاحتجاجات بطبقات وفئات مجتمعية أخرى، كما حصل بالوقفات ضد المرسوم 66 وأصحاب الفروغ وأصحاب الدراجات والعاملين المدنيين في وزارتي الدفاع والداخلية المفصولين، وإضراب معلمي إدلب، وغيرها من التحركات، وآخرها بما يتعلق بسعر الكهرباء الجديد. أي أن الطبقة العاملة، كغيرها من الطبقات، قد وجدت طريقها إلى الشارع بعد طول ضياع، ولا نعتقد بأنها ستضيعه مرة أخرى، ولنا في التاريخ القريب شاهد وحكمة.

التوظيف الجديد... غياب المعايير والعدالة

قرارات التوظيف الجديدة التي تنتهجها الجهات العامة فاقدة للمعايير والشفافية والعدالة، هذا ما هو عليه الأمر اليوم. ورغم البدء بهذا النهج في التوظيف الجديد وملء الشواغر - إن صحّت تسميته نهجاً - إلا أننا آثرنا التريث بطرحه لاستبيان أكثر وضوحاً من المؤشرات الأولى. وفعلاً لم تخيب الحكومة ظن الكثيرين وشكوكهم، واستمرت باتباع طرق وأساليب وقرارات توظيفية دون معايير أو مرتكزات قانونية صحيحة أو واضحة، آخذةً بالتعاقد مع آلاف الكوادر الجديدة في أغلب الوزارات والمؤسسات والمديريات والهيئات الحكومية بعقود لا تأخذ صفة قانونية ممهورة بأختام وتواقيع حكومية، ومطرزة بأجور بالدولار خارجة عن السياسة الأجرية المحددة بسلم الأجور والرواتب الحالي، وبأضعاف مضاعفة، تحت حجج وذرائع لا تليق بناطقها ولا سامعها، وتبريرات غير مسبوقة.

■ قسم الشؤون العمالية

فمن السهولة أن تعرف أن إحدى الهيئات قامت بتوظيف عشرات الموظفين كخبرات ومستشارين بعقود تتراوح بين 700 دولار إلى 2000 دولار شهرياً، إضافة للتعويضات وساعات العمل الإضافي. لماذا؟ لأنهم «خبرات ضرورية» تحتاجهم تلك المؤسسة! دون ضوابط عامة واضحة لآلية احتساب تلك الأجور أو ضرورات هذا النوع من التوظيف، وكأن الملاكات الأصيلة الموجودة أصلاً قد خلت من خبرات تصلح للدور أو الوظيفة المطلوبة. والأغرب من ذلك أن العديد من الجهات قامت بفصل الكوادر السابقة لتأتي بكوادر جديدة بعقود غير مفهومة.

لا تكاد تخلو جهة حكومية صغيرة أو كبيرة من هذه الظاهرة، وإن خلت فسترى الموظفين مستغربين من ذلك. فغالبية الجهات أصبحت تعج بهذه الظاهرة الفريدة «خيار وفقوس». وحين حاولنا فهم معيار التوظيف، أجمع الموظفون أن هؤلاء «المدللين» من خلفية ثورية، أو كما تقول «لجان التقييم»: «له تاريخ ثوري»، أي أن هذا المعيار أساسي عند المقررين، وهذا يشبه «التزكية البعثية السابقة». وبأن المعيار الآخر هو الكفاءة، وهذا أيضا غائب بشكل كبير لا يصلح معه التعميم. ويبقى السؤال الذي يتداوله الموظفون همسا – كما جاء على لسان الحاج المعترض «الترند»: إن كان لا بد من الإصلاح ورفع الكفاءة وترميم الشواغر، فلماذا لا توجد معايير علمية ودقيقة وشفافة؟ وإن كان من الواجب إعطاء حقهم بأجر يتناسب مع معيشتهم وكفاءتهم، فهذا ينطبق على الجميع دون استثناء. وغير ذلك سيكون من المجحف المضي بهذا الموضوع على هذه الطريقة. ومهما حاولنا أن نأخذ الأمر بحسن النوايا، فلن نستطيع لذلك سبيلا، فالذي يحصل في الواقع لا يدل على شيء غير أن هناك «واسطات» ومحسوبيات وتعيينات نفعية «تنفيعة»، يطابق ما كان تقوم به السلطة السابقة ولكن بأسلوب جديد. فقد جرت العادة أن يكون هناك موظفون على جدول الرواتب مثلاً دون أن يلتحقوا بالوظيفة، أو أن تسعى الواسطة لوضعه في وظيفة «فيها براني» حساسة تدر على شاغلها أموالاً تفوق راتبه بأضعاف. وبذلك تكون هذه السياسة في التوظيف تتطابق في الأهداف وتتمايز في الأساليب والطرق، وكلاهما أسوأ من الآخر نتيجة وأسلوبا.

جهاز الدولة مرآة السلطة

إن إصلاح جهاز الدولة بكل مفاصله مطلب وطني واجتماعي عام لا يختلف عليه اثنان، وهو ضرورة وطنية ومجتمعية بامتياز، كونه قد أصابه النخر حتى وصل للعظام بفعل تحويله من قبل السلطة الساقطة لمغنم ومركز نهب عال عبر أدوات تبدأ بالقوانين وتنتهي بالأفراد. ولا يبدو أن السلطة الحالية قد قدّرت هذا الأمر حق تقديره، وإن كانت راغبة بإصلاحه واستعادة دوره الحقيقي حقا، عليها ألا تعيد تجربة من سبقها، وإن غيرت الشكل فإن المضمون واحد، وبالتالي فالنتائج ستبقى نفسها، وستفرز مئات الأزمات التي لم يعد وارداً تفاقمها واستمرارها. ويجب العمل على وضع نهج متكامل يجمع بين مصلحة العمل والعمال معا على قاعدة من العدالة الوظيفية والاجتماعية، تستنهض القطاع العام وتضعه في موقعه ودوره المفترض. ولن تكون الشعارات كافية لذلك. أما إن استمر التعاطي معه على أنه مغنم للتحاصص والمكافآت «الثورية»، أو بأنه معهد لتجربة وتدريب الكوادر البشرية، فإن الأمور ستذهب بنا لانهياره ليس بالمعنى التنظيمي، بل بمعنى الدور والمكانة. فأكثر ما يحتاجه السوري اليوم جهاز دولة كامل الدور، واسع الرؤية، شديد المتانة، ونموذجا للعدالة الاجتماعية والكفاءة الوطنية.

الطبقة العاملة

تونس: إضراب قطاع البنوك

نفذ عمال البنوك وشركات التأمين في تونس، في الثالث من تشرين الثاني، إضراباً عن العمل ليومين، ووقفة احتجاجية أمام مقر الاتحاد العام للعمال، للمطالبة بزيادة الأجور، عقب انهيار المفاوضات مع المجلس المصرفي الذي يمثل البنوك العامة والخاصة. حيث تجمع مئات من عمال البنوك وشركات التأمين أمام المقر المركزي لاتحاد العمال بالعاصمة تونس، رافعين شعارات من بينها: «حق التفاوض واجب»، و«حق الإضراب واجب». وقال رئيس مكتب النقابة العامة للبنوك والمؤسسات المالية: «نضالنا يتجاوز مسألة زيادة الأجور، بل هو نضال من أجل الحفاظ على تقاليد الحوار الاجتماعي التي تتجسد في المفاوضات الاجتماعية». ومن جهته، أعلن الاتحاد الدولي لنقابات عمال أفريقيا – الذي يمثل أكثر من 18 مليون عامل في 52 دولة أفريقية – عن دعمه وتضامنه القوي مع الاتحاد العام التونسي للشغل في إضراب عمال البنوك وعمال القطاع المصرفي في تونس.

كندا: عمال فندق كوست فيكتوريا يُصادقون على اتفاقية جماعية بعد الإضراب

صادق العمال المضربون في فندق ومارينا كوست فيكتوريا على اتفاقية جماعية مع صاحب عملهم بعد انقطاع دام أكثر من شهرين. وعاد العمال إلى وظائفهم يوم الخميس 6 تشرين الثاني، بعد أن صادق أعضاء النقابة في نقابة «يونايت هير» المحلية على الاتفاقية الجماعية يوم الثلاثاء 4 من تشرين الثاني الجاري. وقالت النقابة في بيان لها: «جاء هذا النصر بفضل التضامن من كل عامل صامد، وكل داعم انضم إلينا، وكل إشارة ورسالة ساعدتنا على الاستمرار». طالبت نقابة «يونايت هير» بتحسين مستويات التوظيف والأجور بما يتناسب مع «الأجر المعيشي» في فيكتوريا، والذي يبلغ حوالي 27 دولاراً في الساعة. وأفادت الإدارة: «نتطلع إلى المضي قدماً معاً، وتعزيز بيئة عمل إيجابية ومحترمة لجميع أعضاء الفريق».

كاليفورنيا: اتفاق عمال مدينة سانتا كروز

توصل عمال مدينة سانتا كروز إلى اتفاق مبدئي مع المدينة بشأن عقد عمل جديد يوم الثلاثاء 4 تشرين الثاني، بعد أشهر من المفاوضات. يتضمن الاتفاق زيادة في الرواتب بنسبة 13,5% على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وإجازة مدفوعة الأجر للموظفين الذين يتعرضون لحوادث في العمل. أثار الاتحاد الدولي لعمال الخدمات، خلال المفاوضات، العديد من القضايا، بما في ذلك ارتفاع تكلفة المعيشة، والحاجة إلى تحسين مستويات التوظيف. صرح رئيس فرع الاتحاد الدولي لعمال الخدمات في مدينة سانتا كروز، وعضو فريق التفاوض: «يمثل هذا الاتفاق انتصاراً كبيراً لعمال مدينة سانتا كروز وسكانها. سنقترب من معايير السوق ونجعل التصنيفات أقرب إلى التكافؤ. نحن فخورون باكتسابنا الاحترام والكرامة اللتين ناضلنا جاهدين لاستعادتهما، لا سيما فيما يتعلق بسلامة واحترام قوتنا العاملة». سُتصوّت النقابة على التصديق على الاتفاقية يوم الأربعاء، 12 تشرين الثاني.

منغوليا: إضراب العاملون في مجال الصحة

أعلن الأطباء والعاملون في مجال الصحة في منغوليا إضراباً ابتداءً من 13 تشرين الثاني. تأتي هذه الخطوة بعد أن ظلّ مطلبهم براتب أساسي قدره 3,5 مليون توغريك منغولي دون حلّ. وبموجب قانون العمل النافذ في البلاد، سيبدأ الإضراب بعد خمسة أيام عمل من تاريخ الإخطار. هذا وقد عقد الأطباء والعاملون في مجال الصحة مؤتمراً صحفياً مساء 11/6 وأعلنوا رسمياً إضرابهم ابتداءً من يوم الخميس 13 تشرين الثاني، بعد أن عقد المجلس التنفيذي لنقابة العاملين في مجال الرعاية الصحية في منغوليا إجماعاً في جلسة استثنائية، وقرر بدء نزاع عمالي جماعي بموجب المادة 25 من قانون العمل النافذ، وإعلان الإضراب، لعدم تلبية مطلبهم. وأرفق المجلس التنفيذي قرار اجتماعه وقدم إشعاراً رسمياً إلى وزارة الصحة، بيوم بدء الإضراب.

قراءة أولية في مشروع الخدمة المدنية «2»

حددت المادة 9 من مشروع قانون الخدمة المدنية الفئات الوظيفية حسب المؤهل العلمي بخمس فئات: الفئة الأولى والتي تضم حملة الشهادات الجامعية كحد أدنى صادرة عن إحدى الجامعات العربية السورية أو ما يعادلها، وتقسم هذه الفئة إلى 5 فئات أيضاً: دكتوراه، وماجستير، وإجازة جامعية «6 أعوام + دبلوم»، وإجازة جامعية «5 أعوام + دبلوم»، وإجازة جامعية «4 أعوام».

■ ميلاد شوقي

وهناك الفئة الثانية التي تضم حملة الشهادات التقنية أو ما يعادلها، والفئة الثالثة التي تضم حملة الشهادات الثانوية بمختلف فروعها أو حملة الشهادات التعليم الأساسي «حيث كانت الشهادة الثانوية تعد فئة ثانية في قانون العاملين الأساسي بالدولة الساري حالياً». والفئة الرابعة تضم حملة الشهادات التعليم الأساسي كحد أدنى إلى ما دون الشهادة الثانوية، والفئة الخامسة التي تضم ما دون شهادة التعليم الأساسي وتتطلب لياقة بدنية.

الملاحظات على هذا التصنيف، هي أنه أولاً يهمش الكفاءة العلمية والخبرة المهنية، خصوصاً في الفئات الدنيا والمهن الفنية التي تتطلب مهارة أكثر من الشهادة، خاصة مع تنزيل الشهادة الثانوية إلى الفئة الثالثة، حيث سيضر هذا بآلاف الموظفين وبحقوقهم المالية وترفيعاتهم وهم ممن اكتسبوا خبرة كافية خلال سنين عملهم.

ثانياً، هل تشمل الفئة الثانية فنيين ومهندسين مساعدين أم إداريين؟ والفئة الخامسة المبنية على اللياقة البدنية والجدية بالعمل غامضة جداً، وتفتح الباب للتعيين العشوائي أو غير الموضوعي، حيث لم توضع معايير واضحة للياقة المهنية والمقابلات أو الاختبارات العملية الخاصة بهذه الفئة.

غياب نص على إمكانية الترفيع من فئة إلى أخرى، حيث لم يوضح مشروع القانون إن كان يمكن للموظف من فئة أدنى أن يترقى لاحقاً بعد تحصيل مؤهل أعلى. ويؤخذ على مشروع القانون التمييز في فرص التوظيف بسبب هذا التصنيف الجامد، حيث يجب منح مرونة أكثر في تحديد الفئة تبعاً لطبيعة العمل لا للشهادة فقط.

سلطة التعيين

المادة رقم 10 والتي تنص على سلطة صاحبة الحق بالتوظيف، حيث حصرت التعيين بالوظائف القيادية برئيس الجمهورية، مما يعني غياب العدالة في التعيين وغياب عنصر الكفاءة في الاختيار، والذي يخضع التعيين لمركزية شديدة ولاعتبارات سياسية.

إشغال الوظائف عبر الاستقطاب الخارجي

المادة 35 من قانون الخدمة المدنية «باب إدارة الموارد البشرية، الفصل الثالث: إشغال الوظائف». فهي من حيث الصياغة العامة مطولة ومتشعبة نوعاً ما، بحيث تدمج أكثر من فكرة في الفقرة نفسها، مما قد يصعب تطبيقها ويفتح الباب لاجتهادات مختلفة. وهناك غياب تعريف دقيق لبعض المصطلحات مثل «الاستقطاب الخارجي» و«العقود المؤقتة» و«فترة التمرين».

من حيث الجوهر والمضمون، المادة 35 تميل إلى التوسع في نظام العقود المؤقتة بدل التعيين الدائم، مما قد يؤدي إلى ضعف الاستقرار الوظيفي وتراجع الحافز الوظيفي، وفتح المجالات أمام التدخلات الشخصية والمحسوبيات في التمديد للعقود أو إنهائها.

عدا عن فترة التمرين والتي حددها مشروع القانون بستة أشهر، فهي فترة طويلة في ظل غياب أي معايير تقييم واضحة، حيث من الأفضل تقليصها إلى ثلاثة أشهر قابلة للتمديد بناءً على تقارير أداء موضوعية. ناهيك عن منح السلطة صلاحية إنهاء العقد خلال فترة التمرين دون تعويض، قد يخل بمبدأ الأمان الوظيفي ويعد ثغرة محتملة للتعسف، وغياب آلية الاعتراض أو التظلم في حال إنهاء العقد أو تقييم الأداء.

دستورياً، لا يضمن مشروع القانون مبدأ تكافؤ الفرص بشكل كامل، إذ يفتح الباب للتعاقد المباشر مع أصحاب الخبرات دون مسابقة ودون إعلان واضح.

الباب السادس: الأجور والتعويضات

جاء الفصل الأول من هذا الباب على ذكر تحديث الأجور، حيث نصت المادة 73 على تقييم ومراجعة سلم الأجور دورياً كل سنة من قبل لجنة تضم ممثلين من وزارتي التنمية الإدارية والمالية والاتحاد العام لنقابات العمال، وحيث يتم تحديث سلم الأجور وفق نتائج التقييم والمراجعة الواردة في الفقرة الأولى من المادة بمرسوم بناءً على اقتراح وزارتي التنمية الإدارية والمالية. ويراعى عند إجراء هذا التحديث عدة معايير منها: مؤشرات الوضع الاقتصادي، والحد الأدنى للمعيشة، ومعدل الرواتب في سوق العمل الوطني، ونسبة التضخم النقدي، والسياسات الحكومية الرامية إلى تحفيز الأداء، وخطط الاستقطاب وجذب العمالة النوعية.

الحد الأدنى للمعيشة يتعارض مع معدل الرواتب والأجور في سوق العمل الوطني وفي النهاية الحكومة هي التي تحدد معدل الرواتب في سوق العمل

قبل البدء في معالجة هذه المعايير، يلاحظ أنه لم يتم تحديد الجهة التي تدعو إلى انعقاد هذه اللجنة كل سنة، وليس لها تاريخ محدد، ولم يتم اعتماد آلية اتخاذ القرار فيها: هل عبر التصويت بالأغلبية أم بالتوافق بين أعضائها؟ بالعودة إلى المعايير التي ستعتمدها هذه اللجنة، فهي معايير متضاربة. فمثلاً، الحد الأدنى للمعيشة يتعارض مع معدل الرواتب والأجور في سوق العمل الوطني، وفي النهاية الحكومة هي التي تحدد معدل الرواتب في سوق العمل، وهي بحسب سياساتها الاقتصادية قد تميل إلى تخفيض الأجور. أما عن خطط الحكومة لجذب واستقطاب العمالة النوعية، فقد تميل السياسات الحكومية إلى تخفيض عدد موظفيها من خلال تعمد تخفيض الأجور تحت حجة خفض التكاليف وتقليص دور وحجم القطاع العام، كما تحدث منذ فترة وزير المالية بصراحة حول ذلك.

كان من الأفضل، بدل اعتماد عدة معايير متعارضة ومتضاربة وغير واضحة، النص على تحديث الأجور كل ستة أشهر وفق الأسعار، وبما يضمن متطلبات الحد الأدنى من المعيشة.

نظرة شاملة على مشروع القانون

وبإلقاء نظرة عامة على مشروع القانون، نلاحظ غموضاً في المصطلحات، وتوسعاً في العقود المؤقتة، وصلاحية الإنهاء دون تعويض، وغياب حق التظلم، وتمييزاً في الاستقطاب، وإعطاء سلطة مطلقة للإدارة في التعيين وإنهاء العقود والتقييم والترفيع والعلاوات، دون الإقرار بحقوق ثابتة للموظف، حيث بات الموظف عرضة للتسريح في أي وقت حسب مزاجية الإدارة، ودون اعتماد معايير واضحة في الإعلان عن المسابقات والتعيين والتسريح، ووضع الموظف طوال فترة عمله تحت الضغط لاجتياز عدة اختبارات، منها ما يتعلق بالترفيع والتقييم واستكمال السنوات المطلوبة للترفيع.

بعد الكهرباء... لم يبقَ من جهاز الدولة إلّا العصا!

يلعب جهاز الدولة، أي جهاز دولة على العموم، وفقاً لغرامشي وغيره من الفلاسفة والمفكرين، دوراً مركباً من مكونين: «القمع» و«التراضي/التنظيم»؛ أما القمع، فهو أن جهاز الدولة، بالمحصلة، يقف «حاملاً عصاه» إلى جانب مصالح قسم من المجتمع ضد مصالح القسم الآخر. وهذان القسمان ليسا قائمين على أسس عرقية أو قومية أو دينية أو طائفية، بل بالضبط على أسس اقتصادية. يتضح الأمر من طريقة توزيع الثروة في البلاد؛ فحين يحصل 90% من السكان على 10% من الثروة أو أقل، بمقابل حصول 10% من السكان على 90% من الثروة أو أكثر، فإن جهاز الدولة، والسلطة التي تسيره، يحملان العصا «الأمنية/ العسكرية/ القانونية/ الثقافية إلخ» بشكل ملموس فوق رأس الـ90% من السكان ولمصلحة الـ10%.

وأما الوظيفة الثانية التي يلعبها جهاز الدولة، أي «التراضي/التنظيم»، فهو في الجوهر طريقة لتلطيف الصراع الطبيعي الذي سينشأ بين المنهوبين والناهبين، وذلك عبر سياسات اجتماعية تبقي رأس الـ90% فوق الماء قليلاً، فلا هم يغرقون تماماً، ولا هم يتنفسون بأريحية، فيتمكنون من التفكير بما هو أكثر... السياسات الاجتماعية المقصودة، هي سياسات الدعم، والسيطرة على القطاعات السيادية وتسييرها بما يسمح بإبقاء المجتمع على قيد الحياة، خاصة في القطاعات الأكثر أساسية، مثل: التعليم والصحة والطاقة والنقل. يُضاف إلى ذلك، تنظيم الصراع ضمن المجتمع عبر جملة من الأدوات «الديمقراطية» والسياسية المتنوعة، بحيث يتم الحفاظ على الأمل بالتغيير نحو الأحسن، لأن سيطرة اليأس لدى الـ90%، واقتناعها بأن ما سيأتي أسوأ بالضرورة، تساوي فقدان القدرة على الهيمنة، وبالتالي، انفتاح الباب أمام الثورة الاجتماعية، وتالياً تهديد سيطرة سلطة جماعة الـ10%.

رفع الدعم وتدمير جهاز الدولة

ابتداء من عام 2005، ومع تبني بشار الأسد، وبشخص عبدالله الدردري، للسياسات المسماة «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بدعم وتشجيع غربي، وخاصة من صندوق النقد والبنك الدوليين، بدأ جهاز الدولة بالتخلي عن وظيفته الاجتماعية، عن وظيفة التراضي/التنظيم؛ فعبر رفع الدعم الجزئي الذي جرى عن المحروقات عام 2007، ومن ثم رفع الدعم التدريجي عن الصناعة والزراعة، تم دفع 14% من السكان «حوالي 3 ملايين إنسان» إلى ما دون خط الفقر خلال 5 سنوات فقط «استناداً لأرقام المكتب المركزي للإحصاء التابع لرئاسة مجلس الوزراء»، وهذا ما أسهم إسهاماً ملموساً وكبيراً وواضحاً في الانفجار الشعبي عام 2011.

أسهم في الانفجار أيضاً ارتفاع مستويات القمع الأمني، وارتفاع مستويات القمع الأمني نتيجة طبيعية لتآكل دور الدولة الاجتماعي «التنظيم/التراضي». المعادلة بسيطة: كلما زاد إفقار السكان ونهبهم، احتاجت السلطة إلى تكبير وتغليظ العصا للتصدي للرفض المتصاعد من غالبية السكان... بالمقابل، حين يكون الوضع الاقتصادي–الاجتماعي لغالبية الناس معقولاً، ويسير على طريق التحسن، حتى لو كان بطيئاً، فإن الحاجة إلى القمع لإبقاء السلطة تصبح أضعف فأضعف...

عبر «الإرادة الشعبية» في وقت مبكر عن هذه الفكرة، وتحديداً في الوقت الذي كان النظام السابق يسعى فيه للترويج لليبرالية الاقتصادية... قلنا في حينه: إن الليبرالية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، وفي بلدنا ضمناً، لن تجلب الليبرالية السياسية كما يتم الادعاء، بل على العكس تماماً، ستجلب مزيداً من القمع، وستحاصر أي نشاط سياسي للمجتمع، وستسعى لقمعه بشكل وحشي... ببساطة، لأنك «كسلطة» تفقد أي قدرة على إقناع الناس أو احتوائها، بفقدانك لأدوات التأثير الاجتماعي المباشر عبر تبنيك للسياسات الليبرالية المتوحشة، وبالتالي، لا يبقى بين يديك إلا القمع الأمني السافر العلني... وهو ما جرى.

إن ثقل وحجم العصا المطلوبة لكتم أنفاس المجتمع هو أكبر من قدرات السلطة وأي سلطة على حمله

والآن؟

السلطة الجديدة في سورية، ومنذ استلامها قبل 11 شهراً، تواصل السياسات الاقتصادية الاجتماعية نفسها التي بدأتها السلطة السابقة، بل وتمضي بها خطوات أسرع نحو الهاوية؛ من رفع الدعم عن الخبز والمواصلات، إلى فصل مئات الآلاف من الموظفين، وإلى إيقاف عمل عدد غير قليل من معامل ومؤسسات قطاع الدولة، ومروراً بفتح باب الاستيراد بما يدمر الإنتاج المحلي، ووصولاً إلى رفع الدعم عن الكهرباء وفتح الباب للشركات الأجنبية لإحكام يدها على أعناق السوريين، وعلى عنق السلطة نفسها في نهاية المطاف...

لذلك كله، فإننا نكرر القول: إنّ ما سقط حتى الآن هو السلطة، لا النظام؛ فالنظام في جوهره ما يزال قائماً، بوصفه طريقة توزيع الثروة لمصلحة قلة اقتصادية، وضد مصلحة عامة السوريين من كل الأديان والقوميات والطوائف...

حتى ما قبل 2011، كان مستوى التدخل الخارجي المباشر والواضح في سورية، منخفضاً نسبياً. بعد 2011 بدأ في الازدياد. حين يكون مستوى التدخل الخارجي منخفضاً نسبياً، فإن العصا الداخلية يمكنها أن تكتم أنفاس الناس إلى حين، مع الحفاظ على وحدة البلاد. ولكن في وضع كالذي نحن فيه اليوم، فإن العصا الداخلية لن تستطيع كتم نفس الناس، بل وأهم من ذلك، أن حجم وثقل العصا التي تستطيع كتم أنفاس الناس اليوم «في ظل التدهور الهائل في الدور الاجتماعي للدولة، وتالياً حاجة السلطات إلى تكبير العصا» نقول: إن ثقل وحجم العصا المطلوبة لكتم أنفاس المجتمع، هو أكبر من قدرات السلطة، وأي سلطة، على حمله... ولكنه ليس أكبر من قدرة الشركات العابرة للقارات، التي تستخدم عصا من نوع مختلف «عصا الحرب الأهلية والتدمير الذاتي للمجتمع، إضافة لعصا التدخلات الخارجية العسكرية».

بهذا المعنى، وحتى من وجهة النظر الضيقة لمصلحة فئة اجتماعية ضيقة في سورية، أي فئة الناهبين الداخليين، فإن ما يجري هو ضد مصلحتها، وضد مصلحة السلطة ضمناً، وهو تخديم مباشر لمصالح الخارج، الذي يجاهر علناً بأنه يريد تقسيم البلاد.

ربما يمكن تفسير الأمر «إذا أحسنا النوايا» بضعف الخبرة والكفاءة، ولكن النوايا الحسنة يمكنها أن تعبد الطريق إلى جهنم، كما يذهب القول المأثور... إذ إن المحصلة التي يراها الناس ويحددون مواقفهم على أساسها، هي الأفعال الملموسة وتأثيراتها المباشرة، وليس الأقوال أو النوايا «الطيبة»...

المخرج؟

المخرج واضح ومعروف، وهو توجيه الأنظار والاهتمام إلى نيل رضا الداخل لا الخارج، وضمن الداخل، نيل رضا الـ90% من السوريين المنتمين لمختلف الأديان والقوميات والطوائف، عبر سياسات تصب في مصالحهم، وعبر الاعتماد عليهم وإشراكهم بشكل حقيقي في تقرير مصيرهم بأنفسهم، والمدخل هو المؤتمر الوطني العام والحل السياسي الشامل على أساس جوهر القرار 2254، ابتداء بجسم الحكم الانتقالي الكامل الصلاحيات، ومروراً بالدستور الدائم، ووصولاً إلى الانتخابات الحرة والنزيهة على مختلف المستويات...

توجيه محكمة النقض بشأن الفائدة بين الأفراد... الصلاحية القانونية والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

أصدرت محكمة النقض العليا في سورية، توجيهاً يقضي بالتوقف عن الحكم بالفائدة القانونية أو التعويض الذي يجري مجراه بين الأفراد في الديون والمبالغ المحكوم بها أمام المحاكم، استناداً إلى المادة الثالثة من الإعلان الدستوري، التي تنص على أن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع.

التوجيه أثار نقاشا واسعا حول توقيته وسياقه وآثاره العملية، خاصة في ظل واقع سوري يعاني ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، وسوقاً غير موحدة تتوزع بين مناطق نفوذ متعددة.

صلاحية محكمة النقض وحدودها القانونية

من حيث المبدأ، تُعد محكمة النقض أعلى هيئة قضائية في البلاد، ومهمتها الأساسية توحيد الاجتهاد وتفسير القوانين، لا تعديلها أو إلغاؤها.

وبناءً عليه، فإن توجيهها الأخير يعد تفسيرا قضائيا يوجه المحاكم إلى اعتماد قراءة شرعية للمادة الثالثة من الإعلان الدستوري، لكنه لا يلغي النصوص القانونية النافذة التي تنظم التعاملات المدنية والتجارية.

الآثار السلبية المحتملة للتوجيه القضائي

بغض النظر عن قانونية التوجيه، فإن تطبيقه في الظروف الحالية يحمل انعكاسات سلبية واضحة على الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والمدنية، منها:

تراجع الإقراض الفردي، فمع غياب إمكانية التعويض أو الفائدة القانونية، سيحجم الكثير من الأفراد عن إقراض غيرهم، مما يضيق فرص التمويل الصغير والمتوسط ويضعف النشاط الاقتصادي المحلي.

اتساع التعامل النقدي المباشر «الكاش»، وذلك نتيجة انعدام الثقة بالالتزامات المؤجلة، حيث سيتجه الناس إلى التعامل النقدي الفوري بدل التسهيلات والدين، ما يحد من الدورة النقدية ويقلل من السيولة المتاحة في السوق.

انتشار المعاملات غير الرسمية، حيث سيحاول بعض الأطراف تجاوز القيود القانونية عبر اتفاقات غير موثقة أو صيغ غير رسمية للفائدة أو التعويض، ما يعمّق السوق السوداء ويضعف الرقابة القانونية.

اضطراب في الثقة التجارية، فغياب آلية واضحة لتعويض المتضرر من التأخير في السداد يخلق فجوة في الثقة، ويجعل العقود المدنية عرضة للنزاعات، خصوصا في ظل تفاوت تطبيق التوجيه بين المحاكم.

تراجع الحركة الاقتصادية العامة، فضعف الإقراض الفردي وتراجع الائتمان غير المصرفي يؤديان إلى انكماش في النشاط التجاري المحلي، وركود في حركة الأموال، ما يفاقم الصعوبات المعيشية والاجتماعية.

السوق الممزقة والظروف غير المستقرة

في ظل سوق سورية غير موحدة جغرافيا واقتصاديا، وتوزع مناطق النفوذ، وتفاوت الأنظمة القانونية والإدارية، فإن مثل هذا التوجيه يتوقع أن يطبق بصورة غير متجانسة، ما يضاعف الفوضى القانونية ويضعف الثقة العامة بالقضاء.

كما أن ضعف الاستقرار الأمني والسياسي يجعل البيئة غير مهيأة لاستقبال تغييرات قضائية عميقة في القواعد المالية التي تمس حياة الأفراد اليومية.

الاستقرار السياسي أساس الإصلاح القانوني والاقتصادي

لا يمكن لأي إصلاح تشريعي أو قضائي أن ينجح في بيئة تعاني انقساما سياسيا ومؤسساتيا.

فاستقرار التعاملات المالية والمدنية يبدأ من وحدة الدولة واستقرار مؤسساتها، ومن وجود سلطة تشريعية فاعلة قادرة على سن القوانين التي توازن بين المبادئ الشرعية والضرورات الاقتصادية.

المؤتمر الوطني العام بوابة الحل

من هنا، يبدو أن المؤتمر الوطني العام هو الإطار الطبيعي لاستعادة وحدة البلاد والعباد، وتوحيد الرؤية التشريعية والقضائية، وصياغة قوانين عادلة ومتوازنة تحفظ القيم الدينية والحقوق المدنية، وتعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

فمن خلال هذا الإطار يمكن معالجة القضايا الفقهية والقانونية الحساسة، ومنها مسألة الفائدة والتعويض، ضمن رؤية وطنية شاملة تحقق العدالة وتراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

في ظل الانقسام السياسي وتعدد مناطق النفوذ والسوق الممزقة وضعف المؤسسات، فإن مثل هذه التوجيهات قد تحدث ارتباكا قانونيا واقتصاديا وتدفع المجتمع نحو التعاملات النقدية المباشرة وغير الرسمية، بما يهدد استقرار الحركة التجارية والاجتماعية.

إن استقرار التعاملات المالية يبدأ من الاستقرار السياسي ووحدة البلاد، ولا يمكن لأي إصلاح قضائي أن يحقق أهدافه ما لم يكن جزءاً من مشروع وطني شامل تكون بوابته المؤتمر الوطني العام، نحو دولة عادلة موحدة ومستقرة.

سياسة نقدية مشوشة في زمن ضعف الليرة

في آب 2025، أعلن عبد القادر حصرية، حاكم مصرف سورية المركزي عن قرار إصدار عملة جديدة وحذف صفرين من العملة السورية، مؤكداً أن الخطوة تهدف إلى تبسيط النظام النقدي وتسهيل المعاملات اليومية دون التأثير على القدرة الشرائية؛ «حذف الأصفار سيغير فقط القيمة الاسمية للعملة، دون التأثير على القدرة الشرائية».

لكن بعد أقل من شهرين، في 30 تشرين الأول 2025، أصدر المصرف تقريره اليومي للأسواق، الذي تناول الموضوع ضمن سيناريوهات محتملة، محذرا من المخاطر المحتملة لأية خطوة نقدية منفصلة عن إصلاحات اقتصادية شاملة، حيث ورد في التقرير: «إصدار فئات أعلى أو حذف الأصفار يمكن أن يسهل المعاملات اليومية ويحسن كفاءة المدفوعات، لكنه يحمل مخاطر تضخمية إذا لم يصاحبه إصلاح اقتصادي شامل».

هذا التباين بين الإعلان التنفيذي والتحليل المؤسسي أرسل رسالة مختلطة، وزاد من حالة عدم اليقين الاقتصادي في بيئة تعاني أساسا من ضعف القوة الشرائية لليرة وهشاشة الاقتصاد.

الانسجام النقدي المفقود

التباين بين تصريحات الحاكم وتقرير الأسواق يظهر غياب وحدة الخطاب النقدي، ما يضع الأفراد وقطاع الأعمال في موقف حيرة وتردد أمام القرارات المالية اليومية والاستثمارات المستقبلية.

فالخطاب الرسمي يركز على إجراء تقني محدود، بينما التحليل المؤسسي يحذر من تداعيات اقتصادية أوسع، مما يعكس ضعف التنسيق الداخلي وصعوبة ترجمة القرارات إلى واقع اقتصادي مستقر.

تأثير التخبط على الأسواق والأفراد

رسائل متناقضة، فالإعلان الرسمي يعطي انطباعا بالقرار النهائي والتنفيذ الوشيك، بينما التقرير يعيد فتح النقاش كخيار محتمل، ما يرسل إشارة متضاربة إلى المستثمرين والأفراد.

تراجع القوة الشرائية لليرة، فحذف الأصفار لا يعالج التضخم البنيوي، ولا يحسن القدرة الشرائية، ويترك المواطن أمام ارتفاع الأسعار والفجوة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للعملة.

ارتباك قطاع الأعمال، فالشركات والتجار يجدون صعوبة في التخطيط المالي والتنبؤ بأسعار الصرف بسبب الخطاب النقدي غير المتسق، فقد ورد في تقرير 2025/10/30: «غياب انسجام السياسة النقدية يزيد صعوبة التنبؤ بأسعار الصرف ويضعف قدرة الشركات على التخطيط المالي طويل الأجل».

تأثير على القطاع المالي، فالبنوك ومؤسسات التحويل تواجه تحديات في إدارة السيولة والتحوط ضد انخفاض قيمة الليرة، بينما يقلل الحاكم من هذه المخاطر المباشرة، ما يعكس فجوة بين الواقع والتحليل النقدي.

التخبط يعكس ضعف الرؤية والسياسات الاقتصادية المتكاملة

خطوة حذف الأصفار وإصدار العملة الجديدة تقنية لا تعالج التضخم ولا تعيد الثقة بالعملة.

عدم انسجام الخطاب النقدي بين التنفيذ والتحليل المؤسسي أرسل رسائل متناقضة للأسواق والأفراد، مما زاد من عدم اليقين المالي والتقلبات في قطاع الأعمال.

الاقتصاد هش، القوة الشرائية منخفضة، وسعر الصرف متراجع، ما يجعل أي خطوة تقنية منفردة غير كافية لحماية الاستقرار النقدي.

وخلاصة القول: إن التخبط في الخطاب النقدي يعكس ضعف الرؤية والسياسات الاقتصادية المتكاملة، ويؤدي إلى زيادة مخاطر التضخم، وتراجع ثقة المستثمرين، وضغط إضافي على القدرة الشرائية للأفراد، ويؤكد أن الإجراءات التقنية وحدها لا تكفي دون إصلاحات اقتصادية حقيقية وشاملة.

أعوامٌ من النزوح المستمر... بين المأساة والإمكانيات

ما زال السوريون، وبعد ما يقارب العام على سقوط سلطة الأسد، يعيشون حالة من النزوح والتنقل المستمرين، ما يمثل جرحاً غائراً وتحدياً عميقاً يستعصي على الحلول السريعة.

■ سلمى صلاح

فعلى الرغم من توقف الحرب، إلا أن الأسباب الجذرية التي دفعت السكان، وتدفعهم، إلى ترك منازلهم ومناطقهم لا تزال قائمة؛ حيث بلغ عدد النازحين داخلياً في عموم سورية حتى أواخر العام 2023 ما يقارب 7,2 ملايين، وفقاً لبيانات مركز رصد النزوح العالمي، وعلى الرغم من عودة نحو مليون منهم إلى مناطقهم، بحسب الأمم المتحدة، إلا أن هذا الرقم مرشح للارتفاع في ظل الأوضاع الحالية؛ فوفق تصريح لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» في شهر أيار من هذا العام، نزح أكثر من 670 ألف شخص منذ تشرين الثاني 2024.

بين الانفلات الأمني واستمرار الانتهاكات

يأتي الانفلات الأمني الذي تشهده مناطق عدة في طليعة الأسباب؛ فقد أدت أعمال العنف التي طالت الساحل السوري وأرياف حمص وحماة في شهر آذار الماضي إلى نزوح أكثر من 21 ألف شخص من سورية إلى شمال لبنان، وفقا لما كشفته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقرير لها في 14 من آب الماضي. كذلك أفاد مكتب «أوتشا» بنزوح أكثر من 145 ألف شخص بسبب الأعمال العدائية في السويداء، 66% منهم داخل المحافظة، في حين لجأ آخرون إلى درعا وريف دمشق.

وفي السياق نفسه، وثقت لجنة التحقيق الدولية، بحسب ما صرح به رئيسها، باولو بينهيرو في 30 من تشرين الأول الماضي، ما شهدته عدة أحياء في دمشق من نزاعات عقارية نتج عنها هجمات متفرّقة من جماعات مسلحة، والتي أدت إلى نزوح قسري لعدد من العائلات إلى مناطق أخرى. بالإضافة إلى تفشي جرائم السرقة والقتل والخطف، والهجمات التي تستهدف البنى التحتية، مثل إمدادات الكهرباء والمياه.

وقد خلق هذا التشرذم الأمني بيئة من عدم اليقين والخوف، فلا يعلم المواطن من هو المسؤول عن حمايته، ومن هي الجهة التي يمكن أن يثق بها.

آثارٌ مدمرة

يؤدي النزوح المستمر إلى مزيد من استنزاف الموارد، وتفكيك أوسع للنسيج الاجتماعي. بالإضافة إلى أن غياب شريحة واسعة ومنتجة من السوريين، بالأخص الشباب والكفاءات، يعني فقدانا حادا لرأس المال البشري، ما يلقي بظلاله على إمكانيات التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

كما فقد النازحون مصادر رزقهم، فيما يواجهون صعوبات في الحصول على فرص عمل في ظل الوضع الحالي، ما يساهم في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة المرتفعة أصلاً.

أما استمرار النزوح فيعني بالضرورة الاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية والإغاثة الإنسانية؛ ففي السويداء وحدها أرسل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة يونيسف حتى نهاية شهر تموز فقط، ما لا يقل عن 32 شاحنة مساعدات. مما يعيق العمل على بناء قدرات محلية، وتصبح المجتمعات أسيرة لدورات المساعدات، التي تتأثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية، وتترك المعتمدين عليها في حالة من القلق الدائم.

الحل السياسي مدخل إلى الحلول المستدامة

لم يعد الحديث عن حلول مؤقتة مجديا، بل بات من الضروري الاتجاه نحو حلول مستدامة تعيد للنازحين كرامتهم وتمكنهم من العودة إلى بيوتهم، وتوقف مدّ النزوح الجديد الذي طال البلاد خلال الأشهر الماضية؛ ولا سيما أن التوغل الإسرائيلي المستمر في الجنوب منذ قرابة العام دفع بالعديد من المواطنين إلى هجرة منازلهم وقراهم، في ظل غياب إحصاءات حكومية أو دولية حول عدد النازحين من القرى الحدودية.

ولا يمكن وضع حد للتدخل الخارجي المستمر، والأزمات الداخلية المتراكمة، وضمنها أزمة النزوح، بمعزل عن حل سياسي شامل، يبدأ بعقد مؤتمر وطني عام، وتطبيق جوهر القرار 2254، وإلا ستبقى البلاد تدور في حلقة مفرغة من العنف والأزمات، التي يدفع ثمنها الغالبية المفقرة من السوريين.

حزمة التسهيلات الصناعية... دعم حقيقي أم تعقيد إضافي؟

أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة بتاريخ 5 تشرين الثاني 2025 عن حزمة «تسهيلات» وإجراءات لدعم القطاع الصناعي، تشمل مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تخفيف الأعباء على الصناعيين وتحفيز الاستثمار المحلي. لكن القراءة النقدية لهذه الحزمة تكشف عن مزيج من الفرص والتحديات التي قد تؤثر على فعاليتها على أرض الواقع.

وقد شملت التسهيلات العناوين الآتية: ترخيص المنشآت- الإعفاءات الجمركية- تخفيض رسوم المواد الأولية- المعايير والجودة- الرقابة الميدانية.

ترخيص المنشآت... خطوة نحو السرعة أم تفاوت في التطبيق؟

بشأن الترخيص للمنشآت يمكن رصد بعض الإيجابيات من خلال تفويض مديريات الصناعة في المحافظات والمدن الصناعية بإصدار التراخيص، ما يخفف البيروقراطية المركزية ويعجل عمليات الترخيص والتعديل. وكذلك بمنح مرونة أكبر للمستثمرين في تحديث خطوط الإنتاج والتوسع.

لكن بالمقابل هناك بعض السلبيات التي نذكر منها: خطر تفاوت التطبيق بين المديريات المختلفة، ما قد يؤدي إلى اختلاف في المعايير. بالإضافة إلى إمكانية ظهور حالات فساد إذا لم تكن هناك رقابة صارمة وشفافة.

الإعفاءات الجمركية... تحفيز الاستثمار أم حكراً على الكبار؟

من الإيجابيات بهذا المجال تسهيل تحديث خطوط الإنتاج واستبدال الآلات دون أعباء مالية كبيرة. بالإضافة إلى تحفز الصناعيين على رفع الإنتاجية وتطوير منتجاتهم.

بالمقابل هناك سلبيات متوقعة بشأن الإعفاءات الجمركية، حيث قد تستفيد منها المنشآت الكبيرة فقط، بينما تبقى الصناعات الصغيرة خارج نطاق الدعم. وهو ما يتطلب مراقبة دقيقة لمنع أي استخدام غير مشروع للإعفاءات.

تخفيض رسوم المواد الأولية... دعم تنافسي أم تأخير محتمل؟

من الإيجابيات بهذا الشأن أنه يخفض تكاليف الإنتاج ويزيد قدرة الصناعات المحلية على المنافسة. بالإضافة إلى المساهمة في حماية المنتج المحلي من المنافسة غير العادلة.

بالمقابل هناك بعض السلبيات التي قد تنشأ من خلال فرض التنسيق بين عدة هيئات مما يبطئ التنفيذ ويقلل من أثر الدعم الفوري. وكذلك فإن التركيز على المواد الأولية فقط قد يترك جوانب أخرى من سلاسل الإنتاج بلا دعم.

المعايير والجودة... رفع المستوى أم عبء إضافي؟

من الإيجابيات إصدار تعليمات خاصة بكل صناعة واعتماد المواصفة القياسية السورية مما يحسن جودة المنتج ويعزز الثقة بالمصنع المحلي. وكذلك فإن إلزام المنشآت بإجراء اختبارات مخبرية قبل منح السجل الصناعي يضمن سلامة المنتجات.

لكن هناك بعض السلبيات، فقد يزيد العبء المالي والتقني، وخاصة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. واعتماد المختبرات المحلية وحدها قد يبطئ الترخيص ويؤثر على سرعة بدء الإنتاج.

الرقابة الميدانية... حماية المستهلك أم تعقيد إداري؟

من الإيجابيات القيام بجولات ميدانية لمتابعة الجودة والشكاوى، الأمر الذي يعزز الرقابة وحماية المنتج المحلي والمستهلك.

ومن السلبيات أن إنجاز ذلك يحتاج إلى موارد بشرية ومالية كبيرة. بالإضافة إلى أن التنسيق بين الإدارات المختلفة قد يزيد من التعقيد ويبطئ الإجراءات.

بين التسهيل والتحديات

تمثل حزمة التسهيلات، بعناوينها العريضة أعلاه، خطوة مهمة نحو دعم الصناعة الوطنية، لكنها تحمل تحديات واضحة في التنفيذ. فبعض القرارات، مثل الإعفاءات الجمركية وتخفيض رسوم المواد الأولية، توفر مزايا ملموسة. بينما الإجراءات المتعلقة بالمعايير، المختبرات، والجولات الميدانية قد تشكل عبئا إضافيا على الصناعات الصغيرة.

إن نجاح الحزمة يعتمد على توازن التطبيق بين التسهيل والدقة، سرعة التنفيذ، توفير الموارد للرقابة، ومراعاة حجم المنشآت الصناعية. دون ذلك، قد تتحول نوايا الدعم إلى تحديات جديدة تواجه الصناعيين، بدل أن تكون رافعة حقيقية لتطوير الصناعة المحلية.

الوزير اكتشف الحل... زيدوا الأقساط على الملتزمين!

حين تتحول «المعالجة» إلى إعادة إنتاج للفشل!

في مشهد يختصر العبث الإداري على الطريقة السورية، خرج وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس مصطفى عبد الرزاق من اجتماعه مع المؤسسة العامة للإسكان بتاريخ 31 تشرين الأول 2025 بتوجيهٍ «منطقي جداً» في قاموس المسؤولين:

المشاريع متعثّرة؟ بسيطة... فلنرفع الأقساط على المواطنين!

فمما تمخض عن الاجتماع ما يلي: «وقد وجّه الوزير بوضع خطة زمنية ومالية لإنهاء المشاريع المتعثرة الموروثة من زمن النظام البائد مترافقة مع خطة تمويل موضوعية وواضحة ومتوازنة بتعديل قيمة الأقساط الشهرية لتلائم التكلفة الحقيقية لأعمال البناء لتمكين المؤسسة من تنفيذ التزاماتها تجاه المواطنين المكتتبين والمخصصين لديها مع وضع برامج مراقبة صارمة لتنفيذ المشاريع وفق البرامج الزمنية».

هكذا بكل بساطة، يحمَّل المكتتبون ثمن ما لم يرتكبوه، ويكافأ التقصير الإداري بزيادة الأعباء على من وثقوا بالمؤسسة ودفعوا قرشهم فوق القرش أملاً بمفتاح شقة لم تأتِ منذ سنين طويلة!

الخطأ في مكان... والعقوبة في مكان آخر!

المشاريع المتعثرة ليست سرًّا، والجميع يعرف من المسؤول عنها: إدارات فاشلة، مقاولات متوقفة، تمويل غائب، وفساد متجذر. لكن بدلاً من محاسبة المتسببين أو معالجة الخلل من جذوره، قرر الوزير أن ينقل العدوى إلى المواطنين.

وكأن المواطن هو من تأخر في التنفيذ! وكأن المكتتب هو من سرق التمويل!

من المؤسف أن وزارة يفترض بها أن تخفف عن الناس، تختار الطريق الأسهل دائما: أن تمد يدها إلى جيوبهم.

من النظام البائد... إلى العقلية البائدة

المضحك المبكي أن الوزير نفسه انتقد في الاجتماع «مشاريع النظام البائد المتعثرة»، ثم استل من الجعبة ذاتها الحل البائد نفسه: تحميل الضحية مسؤولية الجريمة.

الفرق الوحيد أن الخطاب تغيّر والنتيجة واحدة– المواطن يدفع.

هل يعقل أن من التزم طوال سنوات بالدفع، رغم الحرب والتضخم، يصبح اليوم المتهم بالتقصير؟

هل هذه «معالجة»، أم اعتراف رسمي بالفشل، يغلف بورقة مالية قديمة جديدة اسمها «تعديل الأقساط»؟

العدالة بالمقلوب... الإصلاح على ظهر المواطن

يقال إن الهدف من رفع الأقساط هو «تحقيق التوازن المالي للمؤسسة».

لكن أي توازن هذا الذي يُبنى على اختلال العدالة؟

التضخم أكل مدخرات الناس، والمشاريع تجمدت، والدولة تأخرت عن التنفيذ عشرات السنوات... ثم يأتي القرار ليقول ببساطة: ندرك أنكم التزمتم، لكننا بحاجة إلى مزيد من أموالكم!

هذا ليس إصلاحا، بل إدمانا رسميا على تحميل المواطن وزر الفشل المؤسسي.

الاستثمار في المعاناة

تتحدث المؤسسة عن «فرص استثمارية» لدعم برامج الإسكان.

جميل، لكن يبدو أن أول استثمار حقيقي هو في معاناة المكتتبين أنفسهم.

فالوزارة لا تستثمر في مشاريع جديدة بقدر ما تستثمر في صبر الناس وقدرتهم على الاحتمال.

مشروع الإسكان الاجتماعي تحول إلى مشروع تمويل حكومي من جيب المواطن، عنوانه العريض: ادفع أكثر... لتحصل لاحقًا على لا شيء!

النتيجة: الضحية تدفع والفشل يعاد تغليفه.

كل ما تغيّر هو اللغة. أما السياسة فهي ذاتها منذ عقود: الخطأ فوق، والفاتورة تحت.

من يدفع ثمن سنوات التأخير؟ من يعوض المواطن عن قيمة أقساطه التي ذابت كالثلج في تضخم الأسعار؟

لا أحد طبعا، سوى المواطن نفسه.

من يدفع ثمن الوقت؟

يا معالي الوزير، العدالة لا تكون بإعادة إنتاج الظلم.

والمعالجة لا تكون بنقل العبء من كتف الدولة إلى ظهر المواطن.

المكتتب لم يطلب سوى بيته، لا دروس في «التمويل المتوازن» ولا محاضرات في «الكلفة الحقيقية للبناء».

فإن كانت الوزارة عاجزة عن الإعمار، فلا أقلّ من أن تكفّ عن التربح على حساب الناس!

الأكشاك «الحضارية...» مزيدٌ من المشاريع لذوي الدخل «غير» المحدود

أطلقت محافظة دمشق الشهر الماضي مشروعاً لتنظيم أكشاك «حضارية» متنوعة بعدد 222، مخصصة حسب زعمها لذوي الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة وذوي الإعاقات.

■ سارة جمال

لكن «المشروع» يظهر تناقضا صارخا بين الأهداف المعلنة وشروط وآليات التنفيذ؛ ففي حين توقع المتقدمون في المحافظة شروطا بسيطة ورسوما تراعي قدراتهم، خاصة وأن المشروع موجّه لهم، إلا أنهم اصطدموا بواقع مغاير تماما، بل وبدا مشروع بسيط مثل الأكشاك حكرا على المقتدرين، ليصبحوا هم خارج السوق والحسابات بالكامل.

آليات غريبة ومجحفة

تعتمد آلية توزيع الأكشاك على ما يبدو أنه «مزاد تنافسي»، ما يضرب الهدف المعلن في الصميم؛ حيث تفضل هذه الآلية أصحاب رؤوس الأموال، ويصبح «الفوز» بكشك رهنا بالقدرة على تقديم أعلى عرض مالي للمحافظة، ويتحول الحديث عن توفير فرص عمل لأصحاب الدخل المحدود وذوي الإعاقة إلى شعارات فارغة.

كما أن الشروط المالية تبدو مصممة لإقصاء ذوي الدخل المحدود وليس دعمهم؛ حيث «تبيع» المحافظة دفتر الشروط بمبلغ 500 ألف ليرة «42 دولار»، وهذا المبلغ، الذي لا يسترد في حال رُفض عرض المتقدم، يشكل بحد ذاته حاجزا كبيرا أمام أي بائع بسيط، فكيف بمواطن يكافح لتأمين قوت يومه أن يدفع مقابل «دفتر» ما يقارب 67% من أجره الشهري؟!

وإذا عبَرَ المواطن الصدمة الأولى، سيفاجأ بأن الحد الأدنى لبدل الإشغال السنوي يصل إلى 10 ملايين ليرة، بل إن بعض المزايدات في محافظة أخرى «اللاذقية» وصلت ضمن مشروع تنظيم الأكشاك إلى 160 مليون ليرة؛ أي أكثر من 13,000 دولار!؛ هذا الرقم مقارنة بما كان يدفعه أصحاب البسطات للبلديات سابقا «175,000 ليرة»، يمثل قفزة هائلة وغير مبررة، ويحول المشروع من فرصة إلى عبء اقتصادي، وحلم بعيد المنال بالنسبة للغالبية العظمى من المتقدمين.

مشاريع «تنموية» نتيجتها إفقار إضافي

تتجاهل المحافظة أن الفئات التي تدعي استهدافها، قد حُمّلت تكاليف لا يمكن بأي حال من الأحوال التكيّف معها، ما سيدفع بهم نحو مزيد من الفقر؛ فالمشكلة لا تقتصر على آلية المزاد، والرسوم المرتفعة، بل تشمل تكاليف باهظة أخرى، مثل تكاليف البناء، وتركيب منظومة طاقة شمسية، وصيانة الكشك وتشغيله، ما حوّل المشروع من آلية عادلة إلى أداة تخدم مصالح رؤوس الأموال وتكافئ القادرين ماليا.

وما يهدف «ظاهريا» إلى تنظيم الأنشطة التجارية، وتوفير فرص عمل، وتحسين المظهر العام للمدينة، قد يفتح الباب، بسبب غياب القدرة الاستيعابية والتكاليف المبالغ فيها، أمام سوق سوداء للأكشاك، ويقدم فرصة للمتنفذين والمقتدرين للاستحواذ على الأكشاك واستثمارها، ثم تأجيرها بأسعار باهظة. ما سيُفرغ المشروع من أهدافه، ويجعله أداة لتعميق الفساد، وإثراء فئة قليلة على حساب إفقار الكثيرين.

العدد لا يكفي حاجة السوق

يُغفل عدد الأكشاك المخصصة الحجم الهائل لظاهرة البسطات العشوائية، وأنها تعكس أبعادا اجتماعية واقتصادية أعمق من مجرد كونها مشكلة تنظيمية، وبالتالي فإن الحلول الجزئية، والتي تفتقر إلى معايير تفضيلية واضحة للفئات المستهدفة، قد تزيد الأمور سوءاً.

ففي ظل محدودية الأكشاك، واستحالة تقديم عروض مالية «ترضي» المحافظة، سيضطر الباعة إلى الاستمرار في عرض بضاعتهم بشكل عشوائي، أو التوقف عن العمل كليًّا، ما سيفاقم المشاكل الحالية. ويصبحون أمام خيارات محدودة، فإما الاقتراض والدخول في دوامة الديون، أو التخلي عن المشروع والعودة إلى النشاط العشوائي، أو الأسوأ، ترك العمل تماما والانضمام إلى جيش العاطلين.

إعادة تقييم

يكرّس المشروع في وضعه الحالي الإقصاء الاجتماعي تحت شعارات «التنظيم والتمدّن»، ويحتاج إلى مراجعة جذرية تتبنى معايير اجتماعية لا مالية بحتة؛ عبر تخفيض الرسوم والتكاليف الأولية، وتخصيص الحصص بأسعار رمزية للفئات محدودة الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى العمل على توفير عدد أكبر من الأكشاك يتناسب وحجم الحاجة.

فلا بد من تقييم تأثير أي مشروع على الفئات المستهدفة قبل التنفيذ، فنجاح أي مشروع يُقاس بقدرته على تحسين حياة المواطنين، وليس تحقيق أعلى عوائد مالية للدولة من جيوبهم.

إيجارات المنازل... مبالغٌ تحطّم الأمل في سكن لائق

تمثل أزمة الإيجارات نموذجاً صارخاً للأزمة الاقتصادية- الاجتماعية التي يعيشها السوريون، حيث تتشابك الأوضاع المعيشية القاسية مع استغلال بشع لحاجة الناس لسكن يؤويها، وذلك في غياب تام لأي ضوابط أو تشريعات قانونية تضبط السوق العقارية.

■ فرح شرف

كما أن الفجوة الهائلة بين مستويات الدخل ومتوسط الإيجارات باتت أشبه بهوّة عميقة يصعب ردمها؛ ففي ظل حدٍّ أدنى للأجور لا يتجاوز 750 ألف ليرة «63 دولارا»، ومرتبات بالكاد تلامس الـ 100 دولار بعد الزيادة الأخيرة، نجد أن متوسط إيجار الشقق من الرقة مرورا بحلب وحمص يتراوح ما بين 250 إلى 350 دولار، ما يبتلع تقريبا ثلاثة أضعاف الدخل الشهري.

أما فيما يسمى المناطق «الراقية» في دمشق تتراوح الإيجارات ما بين 1000 و4000 دولار شهريا للشقق الفاخرة، بينما تنخفض إلى 800 أو 1500 دولار للمنازل القديمة أو التي تحتاج إلى صيانة.

بينما تتأرجح الإيجارات في الأرياف، مثل جرمانا، وصحنايا، وضاحية قدسيا، بين 150 و200 دولار.

ظاهرة الدولرة وشروطٌ تعجيزية

تتفاقم هذه الأزمة بفعل الدولرة المفروضة على سوق الإيجارات؛ فقد لجأت مكاتب السمسرة إلى التسعير والتعامل بالدولار، للحفاظ على أرباحهم ومضاعفتها، ما شكل ضربة قاصمة للقدرة الشرائية للمواطن الذي يتقاضى راتبه بالليرة. فأصبح أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما اللجوء إلى مدّخراته- إن وجدت- والتي نضبت بفعل الارتفاع المستمر الذي تشهده الأسواق، أو الدخول في دوامة الاقتراض، مما يرهق كاهله بديون متراكمة ويزيد من معاناته.

تُضاف إلى ذلك شروط تعجيزية، أبرزها الدفع لسنة مقدما، والتي يفرضها العديد من السماسرة والملاك. وقد تحول هذا الشرط إلى قاعدة في العديد من المناطق، وخاصة التي تشهد طلبا مرتفعا. ما حرم الأغلبية الساحقة من العائلات من فرصة الحصول على سكن لائق، وأجبرهم على البحث عن بدائل غير مناسبة، أو حتى النزوح إلى مناطق بعيدة عن عملهم ومدارس أبنائهم.

الاحتكار والتلاعب بالأسعار

يعمل السماسرة في ظروف يسودها غياب الشفافية والرقابة؛ حيث يجد السمسار أرضية خصبة لاستغلال يأس العائلات الباحثة عن مأوى، ويتحول من وسيط لتسهيل عملية الإيجار إلى لاعب يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الربح على حساب المستأجر.

وفي ظل غياب معلومات دقيقة وشفافة حول العقارات المتاحة وأسعارها الحقيقية، يصبح السمسار هو المصدر الوحيد للمعلومات. ما يمنحه القدرة على التلاعب بالأسعار وتضخيمها بشكل مصطنع.

وفي حين يلجأ المتحكمون بأسواق العقارات إلى تبرير ارتفاع الأسعار بزيادة الطلب ومحدودية العرض، إلا أن الواقع يشير إلى أن عددا كبيرا من الوحدات السكنية لا تطرح للإيجار، حيث يخلق هذا السلوك الاحتكاري فجوة مصطنعة بين العرض والطلب. وبدلا من أن يؤدي وجود وحدات شاغرة إلى خفض الإيجارات، فإنها تحتجز وتصبح أداة لرفع الأسعار.

غياب القوانين

رغم تصريح حاكم المصرف المركزي، عبد القادر حصرية، في 12 تموز الماضي، أنهم يعملون على وضع قانون «يلبّي تطلعات الشباب السوري للحصول على سكن لائق في سن مبكرة» حيث سيتضمن «نظاما متكاملا يراعي احتياجات الواقع»، إلا أن الفراغ التشريعي والرقابي يبقى هو السمة الأبرز.

يفتح هذا الغياب الباب واسعا أمام الممارسات الاحتكارية التي تستنزف جيوب المواطنين وتهدد استقرارهم. حيث تجبر تكاليف السكن المرتفعة الأفراد والأسر على التنازل عن جوانب أساسية «مثل الصحة والغذاء»، ويعيق قدرة الشباب على تكوين الأسرة والاستقرار، مما يساهم في تفاقم مشكلات اجتماعية أخرى.

كما أن حالة عدم اليقين الدائمة بشأن القدرة على دفع الإيجار تولد ضغوطا نفسية هائلة، وتشكل مصدرا للقلق والتوتر.

أزمةٌ تجرّ أزمات

تعكس أزمة الإيجارات صورة للنظام الاقتصادي الذي ما زال قائما على الريع والاستغلال، بدلا من الإنتاجية والعدالة. فقد تحول إيجاد سكن، وهو حق أساسي للمواطنين من المفترض أن تضمنه الدولة عبر مشاريعها السكنية الموجهة للطبقات الفقيرة، إلى حلم، في زمن تسحق فيه الغالبية العظمى من السوريين تحت وطأة أوضاع اقتصادية شديدة القسوة.

يساهم التخلي التام للدولة عن دورها في ترسيخ بيئة الاستغلال والاحتكار، فمن دون تدخل جذري وفعال- من خلال إصدار قوانين عادلة، تحدد سقفا للإيجارات وتراعي القدرة الشرائية للمواطنين، ووضع تشريعات رقابية صارمة، ومحاسبة المتلاعبين، -ستستمر هذه الأزمة في تمزيق النسيج الاجتماعي ودفع البلاد نحو مزيد من التدهور.

إغلاق معمل الحجار للنسيج... صناعة سورية تنهار بلا توقف!

في فضيحة جديدة تضرب الصناعة الوطنية، أعلن معمل الحجار للنسيج في دمشق إغلاق أبوابه، ليضيف فصلاً مؤلماً على مسلسل انهيار الصناعة السورية. الإغلاق ليس مجرد خبر عابر، بل رسالة صارخة عن فشل السياسات الصناعية وفشل الجهات الرسمية في إيجاد حلول حقيقية، رغم كل التحذيرات والمطالبات المتكررة من الصناعيين.

معمل واحد يغلق... وسلاسل الإنتاج تنهار!

توقف معمل الحجار لا يعني فقدان 360 وظيفة فقط، بل سيؤدي إلى توقف عشرات الورش والمعامل الأخرى التي تعتمد على منتجاته كمدخلات أساسية. كل خيط وقماش ينتجه المعمل هو شريان حياة لصناعات النسيج والملابس، ومع غيابه ستتوقف هذه الصناعات، ويزداد خطر فقدان آلاف الوظائف وتضرر الأسر السورية مباشرة.

أزمة متراكمة... إغلاق ليس الأول وربما لن يكون الأخير

هذا الإغلاق ليس الأول ولن يكون الأخير إذا استمرت سياسات تقويض الإنتاج على حالها. فالمصانع تنهار واحدة تلو الأخرى بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة وتذبذب أسعار المواد وغياب التمويل- وسياسات استيراد غير مدروسة. ومع استمرار هذه السياسات، لن يبقى مصنع أو ورشة آمنة من التوقف، وستصبح صناعة النسيج مجرد ذكرى.

مطالبات الصناعيين... صرخة تُتجاهل

التحذيرات والمطالبات المستمرة من الصناعيين تتصادم مع جدار من التجاهل. الإغلاق المتكرر للمعامل دليل صارخ على غياب أي خطة حقيقية لدعم الإنتاج الوطني وحماية المصانع من الانهيار.

تداعيات كارثية على الاقتصاد والأسرة السورية

إغلاق معمل واحد ليس حدثا محدودا؛ بل مؤشرا على انهيار أكبر يهدد آلاف العمال، ويدفع الصناعة الوطنية نحو الاعتماد على الواردات الأجنبية، ما يزيد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ويهدد استقرار الأسر السورية.

وخلاصة القول: إن إغلاق معمل الحجار ليس مجرد حادثة، بل رمزا لفشل السياسات الصناعية والاقتصادية المستمرة. وإذا لم تتغير هذه السياسات، فالمستقبل سيكون مزيدا من الإغلاقات، والمصانع السورية لن تكون سوى أطلال على خارطة الاقتصاد الوطني.

لن ينتهي الفقر في سورية دون

يتفق السوريون على أن القضاء على الفقر هو الأولوية الأولى لإعادة بناء سورية. حيث أدت سياسات السلطة السابقة، التي اعتمدت فعلياً على تطبيق وصفات اقتصادية نيوليبرالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب الحرب المدمرة والعقوبات الاقتصادية الغربية، إلى انهيار الاقتصاد السوري وتدمير البنية التحتية ونزوح الملايين وجعل غالبية السكان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025، يعيش تسعة من كل عشرة سوريين تحت خط الفقر، بينما يعيش 66% منهم في فقر مدقع. وإذا كان الجميع يتفق على ضرورة أن تركز جهود إعادة الإعمار على إنهاء الفقر كخطوة نحو الاستعادة الفعلية للاستقرار. لكن ربما ما يتم الاختلاف عليه هو الكيفية التي يجب أن يتم فيها ذلك.

■ احمد الرز

كما ذكرنا سابقاً، ففي خضم البحث عن سبل القضاء على الفقر في سورية، تبرز على وسائل الإعلام ودوائر النقاش الاقتصادي وجهات نظر متباينة بشكل كبير حول النهج الأمثل لتعافي سورية. يمكن تلخيص هذه النقاشات في تناقض جوهري بين من يدعو إلى «فتح الاقتصاد» وتبني مبادئ ما يسمى باقتصاد السوق الحر، ومن يرى أن الحل يكمن في سياسات موجهة وهادفة تتطلب تدخلاً واسعاً من الدولة.

يتبنى فريق من الاقتصاديين والمسؤولين، بما في ذلك شخصيات من السلطة الجديدة، رؤية تدعو إلى «نظام سوق حر تنافسي». ويقدم هذا التوجه على أنه تحول ضروري بعيداً عن السياسات «الاشتراكية» المزعومة السابقة، مع دعوات صريحة لخصخصة واسعة النطاق للأصول العامة وتخفيض الضرائب على المستثمرين. في المقابل ثمة في المجتمع السوري رأي معارض قوي، يستند إلى النتائج التي نراها ماثلة أمامنا اليوم لسياسات «التحرير الاقتصادي» التي طبقت في سورية سابقاً، حيث أدى الدفع القوي الذي قام به الأسد نحو سياسات السوق المفتوح في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى عواقب اجتماعية كارثية لعبت دوراً رئيسياً في انفجار الأزمة عام 2011.

عن أي فقر نتحدث؟

يعكس الواقع الاقتصادي والإنساني في سورية اليوم صورة واضحة للفقر المدقع وتبعاته المباشرة، حيث تشير جميع تقارير الأمم المتحدة إلى تدهور غير مسبوق في مستويات المعيشة: اعتباراً من عام 2024، يعيش 90% من السكان، أي نحو 20,7 مليون إنسان، تحت خط الفقر. وتمثل هذه النسبة زيادة كارثية عن 33% قبل عام 2011. ويعيش جزء كبير من السكان «نحو 15,8 مليون إنسان»، في فقر مدقع.

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في سورية بشكل حاد، حيث انخفض إلى أقل من نصف قيمته في عام 2010. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حالياً 25% فقط من مستواه في عام 2010. ويقدر إجمالي «الناتج المحلي الإجمالي المفقود» من عام 2011 إلى عام 2024 بنحو 800 مليار دولار أمريكي «بأسعار عام 2010»، وهو مبلغ يعادل 35 عاماً من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالمستويات الحالية.

فقدت الليرة السورية نحو 99% من قيمتها منذ عام 2011. وبلغ الحد الأدنى الشهري لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري نحو 7,111,833 ليرة سورية «نحو 592 دولار أمريكي»، بينما لا يزال الحد الأدنى الرسمي للأجور ثابتاً حتى الآن عند 750,000 ليرة سورية شهرياً «نحو 62 دولار».وصلت البطالة في صفوف الشباب إلى نحو 60% بحلول عام 2022. وفقدت أكثر من 3 ملايين وظيفة خلال السنوات الخمس الأولى من انفجار الأزمة «2011–2016»، مع تقديرات بفقدان 500,000 إلى 600,000 وظيفة سنوياً خلال ذروة سنوات القتال العسكري. ولا تتمكن دخول الأسر السورية حتى اليوم، من مواكبة ارتفاع الأسعار سواء من العمل أو التحويلات الخارجية.

فوق ذلك، يواجه 89% من السكان انعدام الأمن الغذائي، مع معاناة 60% من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويعتمد 70% على الأقل من السوريين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبشكل عام، يقدر أن 16,7 مليون شخص «أي ثلاثة أرباع السكان» بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وعلى هذا النحو، ارتفعت حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال السوريين بنسبة 48% بين عامي 2021 و2022. ويعاني أكثر من 500,000 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الذي يهدد حياتهم، مع وجود مليونين آخرين على وشك أن يصبحوا مصابين بسوء التغذية.

أما الآثار السلبية القطاعية طويلة الأمد فتعكس صورة أكثر شمولاً، حيث ولد أكثر من 75% من أطفال سورية البالغ عددهم 10,5 مليون طفل في ظل الحرب. وتلجأ العديد من الأسر إلى آليات يائسة للتكيف، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر للفتيات الصغيرات. ولا يزال أكثر من 40% من إجمالي نحو 20,000 مدرسة في البلاد مغلقة، ما يترك أكثر من 2,4 مليون طفل خارج الفصول الدراسية وأكثر من مليون طفل معرضين لخطر التسرب. كما دُمر ثلث المراكز والعيادات الصحية بالكامل أو جزئياً، وباتت نصف خدمات الإسعاف غير عاملة. ويفتقر أكثر من نصف السكان «نحو 14 مليون سوري» إلى الوصول الكافي لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية. وتعرض أكثر من 50% من محطات معالجة المياه وشبكات الصرف الصحي لأضرار أو أصبحت خارج الخدمة. وباتت القدرة التشغيلية لتوفير المياه النظيفة في محافظات البلاد الأربع عشرة تقل عن 50%، وتنخفض إلى 23% عند انقطاع الكهرباء.

إنهاء سياسات السلطة السابقة

ما هي أسباب هذا الفقر؟

المستويات الحالية للفقر في سورية ليست مجرد نتيجة للصراع المسلح الذي شهدته البلاد، بل نتاج لعوامل مركبة منها السياسات الاقتصادية المتبعة، والتراجع المتعمد لدور الدولة، وعوامل خارجية مثل العقوبات الاقتصادية، التي تفاعلت معاً لتخلق واقعاً مأساوياً.

عندما سرّع الأسد الابن من التوجه النيوليبرالي منذ بداية حكمه، حاملاً شعار الدفع القوي نحو اقتصاد السوق الحر، شهدت البلاد تغييرات كبيرة تضمنت أكثر من 1200 قانون جديد بهدف «دمج الاقتصاد السوري في التدفقات الاقتصادية العالمية». ونتيجة مباشرة لذلك، انخفضت حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي في سورية إلى الثلث فقط. والأهم من ذلك، أن هذا التحرير الاقتصادي جاء على حساب التصنيع، مفضلاً الأنشطة ذات العائد المرتفع في قطاع الخدمات، مع ذهاب الفوائد إلى النخب الأكثر ثراءً وفساداً في البلاد.

كانت العواقب الاجتماعية لهذا التوجه كارثية وهو التوجه ذاته الذي يحاول البعض تصويره اليوم على أنه «حديث وعصري» – كارثية. وعلى وجه التحديد، ارتفعت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى «دولار واحد في اليوم» من 13,8% في عام 2005 إلى 24% في عام 2010، بينما ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر الأعلى «2,15 دولار في اليوم» من 30% في 2005 إلى 44% في 2010. وكان خلق فرص العمل ضئيلاً، بمتوسط نمو 0,5% فقط سنوياً بين عامي 2004 و2008، وهو أقل بكثير من 3–4% التي كانت لازمة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكان هذا «الإصلاح» المزعوم بمثابة برنامج اقتصادي نيوليبرالي ضيق أعطى الأولوية لمعدلات النمو على التوزيع العادل.

ومن السمات البارزة للسياسات النيوليبرالية التي اتبعت في سورية قبل الحرب وأثناءها كان تخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتقليص الإنفاق الاجتماعي. ففي عام 2008 مثلاً، أقدمت الحكومة على رفع الدعم عن المشتقات النفطية بشكل حاد، ما أدى إلى زيادة سعر وقود الديزل بنسبة 257% دفعة واحدة. وترتب على ذلك ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي، حيث وجدت شريحة واسعة من المزارعين والصناعيين أنفسهم عاجزين عن تحمل تكاليف الوقود اللازمة لتشغيل معداتهم. وانعكس هذا القرار سريعاً على أسعار السلع الأساسية التي قفزت إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى موجة غلاء أثقلت كاهل المواطنين وبخاصة الفقراء. وبالمثل، شهدت الخدمات العامة تراجعاً ملحوظاً في مستواها وتغطيتها نتيجة «تقشف» الدولة في الإنفاق الاجتماعي. فقد انخفض الإنفاق الحكومي على الصحة مثلاً إلى نحو 0,4% فقط من الناتج المحلي قبل عام 2010، وهو رقم متدن للغاية مقارنة بالمعدلات العالمية «التي تتراوح عادة بين 5% و12%». وينطبق الأمر نفسه على قطاع التعليم الذي شهد ازدحاماً في المدارس الحكومية وضعفاً في جودتها، في وقت لم يكن معظم السوريين قادرين على تحمل كلفة التعليم الخاص.

هذه السياسات – التي جاءت بإيحاء من توجهات اقتصاد السوق والرغبة في تقليص دور الدولة – أسهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات الفقر قبل الحرب، رغم ما أظهرته الأرقام الكلية من نمو اقتصادي في تلك الفترة. وهذا يدل على أن ثمار ذلك النمو لم تصل إلى معظم الشعب، بل تركزت في يد نخبة اقتصادية ضيقة استفادت من الخصخصة والانخراط في شبكات الفساد. وهكذا أسهمت هذه السياسات في تفكيك كثير من مقومات شبكة الأمان الاجتماعي التي كانت تحمي السوريين.

هل توجد آليات لإنهاء الفقر؟

يبدو واضحاً أن القضاء على الفقر في سورية لن يتحقق بمجرد نمو اقتصادي عابر أو وعود نظرية، بل يحتاج إلى رؤية وطنية شاملة تعالج جذور المشكلة وتتبنى نموذجاً سورياً خاصاً يضع مصلحة السوريين في صدارة الأولويات. حيث أثبتت التجربة السورية خلال العقود الماضية أن ترك الأمور لقوى السوق والاعتماد على جهاز دولة مترهل دون إصلاح، كلاهما طريقان مسدودان. وعليه، فإن المقاربة العملية للقضاء على الفقر يجب أن تقوم على دور قوي وفعال للدولة من جهة، وعلى إعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

لا غنى عن دور محوري للدولة في المرحلة المقبلة لضمان توجيه الموارد نحو أولويات إعادة الإعمار والتنمية البشرية. وهذا لا يعني العودة إلى اقتصاد مغلق مزعوم، بل المقصود أن تكون الدولة مخططاً ومنظماً رئيسياً تحدد القطاعات الاستراتيجية التي يجب النهوض بها وتحفز الاستثمار فيها دون التفريط بها، وتعيد بناء البنية التحتية المدمرة.

الدولة العادلة هي وحدها التي تستطيع وقف الاحتكارات وضبط الأسواق ومكافحة الفساد وتبديد الموارد. وفي الحالة السورية، ينبغي على الدولة استعادة دورها في التخطيط الاقتصادي طويل المدى لضمان تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل منتجة، بدلاً من تركز النشاط في التجارة والأنشطة الريعية.

ومن أجل تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية والتخفيف الفوري من معاناة السوريين الأكثر فقراً، لا بد من اعتماد سياسات صريحة لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع السوري. لقد أدت سنوات الحرب والفساد إلى تراكم الثروة لدى فئة ضيقة من المنتفعين الفاسدين، فيما انزلقت الغالبية العظمى إلى ما دون خط الفقر. وعليه، ينبغي أن تتضمن الرؤية لسورية الجديدة إجراءات مثل إصلاح النظام الضريبي ليصبح تصاعدياً بحق، يفرض ضرائب أعلى على الشركات الكبرى وأصحاب الدخل المرتفع، مقابل تخفيف العبء عن الفقراء ومحدودي الدخل. كما يتعين مكافحة التهرب الضريبي الذي حرم الخزينة من موارد كانت كفيلة بتمويل برامج اجتماعية مهمة، والوقف الفوري لجميع عمليات تبديد مصادر إيرادات الدولة التي تصاعدت مؤخراً.

لا يمكن كسر حلقة الفقر السوري دون رفع فعلي لمستويات دخل الأسر السورية، وبخاصة شريحة العاملين بأجر. فالأجور الحالية – حتى بعد الزيادات المتتالية التي أعلنت خلال السنوات الماضية – تلتهمها ارتفاعات الأسعار السريعة التي لا يوجد من يضبطها اليوم والتي كان آخرها رفع أسعار الكهرباء بنسب غير مسبوقة تاريخياً.

الطريق نحو القضاء على الفقر في سورية يتطلب نهجاً متكاملاً ومدروساً يضع العدالة الاجتماعية في صلب أولوياته. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دور قوي وفعال للدولة، ليس كجهة تتخلى عن المسؤولية الاقتصادية، بل كمهندس لإعادة بناء الاقتصاد وحماية مواطنيها. من يريد أن ينتشل المواطنين حقاً من الفقر، فهو محكوم بأن يركز جهوده على إعادة توزيع الثروة لصالح الغالبية المنهوبة، ورفع القوة الشرائية الفعلية للأجور، ودعم الإنتاج المحلي السوري وتطويره لحماية الصناعات الوطنية واستعادة عوامل الاكتفاء الذاتي. كما أن بناء الثقة بين الدولة والمواطنين، لا يمكن أن ينجز دون ضمان مستوى عال من الرقابة الشعبية والمشاركة المجتمعية الواسعة في صنع القرار الاقتصادي.

سورية بحاجة ماسة إلى التحول من نموذج اقتصادي يخدم النخب إلى نموذج يعزز النمو الشامل، حيث تقاس الإنجازات الاقتصادية بمدى تحسينها لمعيشة السوريين. والفشل في تبني هذا النهج الشامل والموجه نحو العدالة الاجتماعية سيؤدي إلى استمرار دورة الفقر وعدم الاستقرار، مع تداعيات كارثية على الأجيال القادمة.

اختفاء الوظائف في أمريكا!

مع استمرار الإغلاق الحكومي الفيدرالي، ينهار المشهد الاقتصادي الأمريكي في صمتٍ وغموض. فللمرة الأولى منذ عقود، لا يوجد تقرير رسمي شهري عن العمالة صادر عن «مكتب إحصاءات العمل الأمريكي» — الهيئة نفسها التي يشكك كثيرون اليوم في مصداقيتها بعد أن تدخل البيت الأبيض للتحكم في توقيت نشر بياناتها، عقب صدور تقرير وظائف ضعيفٍ في وقتٍ سابق من هذا العام. وفي هذا الفراغ، برزت شركات خاصة لتقدّم تحليلاتٍ مستقلة تظهر أن البلاد تفقد الوظائف والثقة في آن معاً.

■ ستايسي ام براون

كشف «تقرير التوظيف الوطني» الصادر عن شركة «ADP» أن أرباب العمل في القطاع الخاص فقدوا 32000 وظيفة في أيلول، ما عكس المكاسب الطفيفة التي تحققت في الصيف. وارتفع متوسط الأجور السنوية للعاملين الذين احتفظوا بوظائفهم بنسبة 4,5%، ما يشير إلى أن الأجور ترتفع ببطء حتى مع تباطؤ التوظيف. وقالت كبيرة الاقتصاديين في «ADP» الدكتورة نيلا ريتشاردسون: «على الرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي شهدناه في الربع الثاني، فإن إصدار هذا الشهر يؤكد ما نراه في سوق العمل، وهو أن أرباب العمل الأمريكيين يتوخّون الحذر في التوظيف». وأظهرت بيانات «ADP» أكبر الخسائر في قطاعات التصنيع والبناء والخدمات المهنية، فيما تكبدت الشركات الصغيرة والمتوسطة أقسى الضربات. خسر الغرب الأوسط 63000 وظيفة، ولم تتمكن المكاسب في الغرب من تعويض التراجع.

وجاء «تقرير التوظيف» الصادر عن «مؤسسة بنك أوف أمريكا» ليؤكد الصورة نفسها، إذ وجد «استمرارا في تباطؤ سوق العمل».

وأظهرت بياناته ارتفاعا بنسبة 10% على أساس سنوي في مدفوعات إعانات البطالة المودَعة في حسابات العملاء، أي ما يقارب ضعف الزيادة الأخيرة التي أبلغت عنها الحكومة قبل الإغلاق. وما زال العمال ذوو الدخل المنخفض متخلفين عن غيرهم، إذ بلغ نمو الأجور بعد الضريبة لديهم 1,4% فقط مقارنة بـ 4,0% للأسر ذات الدخل الأعلى.

أما «غولدمان ساكس» فقد أصدر تقديراته الخاصة بعد أن أجبرته «وزارة العمل» على وقف نشر البيانات. وقدّر المصرف الاستثماري أن طلبات إعانات البطالة الأولية ارتفعت إلى 224000 في الأسبوع المنتهي في 27 أيلول، مقارنة بـ 218000 في الأسبوع السابق. فيما انخفض عدد المستفيدين قليلاً إلى 1,91 مليون شخص، بناءً على بيانات الولايات والتعديلات الموسمية التي كانت قد نُشرت قبل الإغلاق. وأفادت وكالة «رويترز» أن «بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو» استخدم مؤشرات خاصة «لحظية» لتقدير معدل البطالة الوطني عند 4,3%، إلا أن هذا الرقم يبقى غير مؤكد من دون تحقق حكومي.

ودخلت شركة الاستثمار العالمية «كارلايل» على الخط أيضا، فأصدرت مؤشرات اقتصادية مستندة إلى محفظتها التي تضم 277 شركة ونحو 730000 موظف. وقدّرت «كارلايل» أن أرباب العمل الأمريكيين أضافوا 17000 وظيفة فقط في أيلول، وأن الإنفاق الحقيقي في قطاع البناء السكني الخاص انخفض بنسبة 2,5%، رغم ارتفاع الاستثمار التجاري بنسبة 4,8% مدفوعا بمشروعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وقال جايسون توماس، رئيس قسم الأبحاث والاستراتيجيات الاستثمارية في «كارلايل»: «ما يزال الإنفاق المؤسسي، وخصوصا في مجالات التكنولوجيا والبنى التحتية للذكاء الاصطناعي، يحرّك عجلة النمو بينما ينهي الاستهلاك الأسري الربع على نغمة إيجابية».

لكن فيما تملأ التحليلات الخاصة الفراغ الذي خلّفه صمت الحكومة الفيدرالية، أصبح تأثير الإغلاق على العمال والأسر هو السمة الأبرز لهذه الأزمة.

فقد كشفت مذكرة جديدة صادرة عن «مكتب الإدارة والميزانية» أن الموظفين الفيدراليين الذين أجبروا على الإجازة غير المدفوعة خلال الإغلاق الجاري، قد لا يتقاضون رواتبهم المتأخرة بعد انتهاء الأزمة. وفي تحدٍّ صريح للقانون، تزعم الإدارة أن «قانون معاملة الموظفين الحكوميين بإنصاف» لعام 2019 لا يضمن تلقائياً دفع الأجور للعاملين الذين أرسلوا إلى منازلهم، أو أمروا بالعمل من دون مقابل. الحكومة التي كانت تعد بالإنصاف، أعلنت الآن أن من يخدمها يمكن الاستغناء عنه. ليست هذه فوضى، بل سيطرة. كتب مارك باوليتا، كبير محامي الإدارة في المكتب، أن على الكونغرس تمرير تشريع جديدٍ للسماح بتلك المدفوعات، وهو ما وصفه مسؤول جمهوري سابق بأنه «يتعارض بوضوح مع نية القانون». بمعنى آخر، أعادت الحكومة كتابة القانون لتبرير معاقبة من يبقونها قائمة.

كشفت مذكرة جديدة صادرة عن «مكتب الإدارة والميزانية» أن الموظفين الفيدراليين الذين أُجبروا على الإجازة غير المدفوعة خلال الإغلاق الجاري قد لا يتقاضون رواتبهم المتأخرة بعد انتهاء الأزمة

لم يُظهر الرئيس ترامب أي تعاطف، بل الكثير من الازدراء. فعندما سُئل عمّا إذا كان الموظفون الذين أجبروا على الإجازة سيتقاضون رواتبهم، أجاب: «يعتمد على من نتحدث عنهم. هناك بعض الأشخاص الذين لا يستحقون أن نعتني بهم، وسنعتني بهم بطريقة مختلفة». تلك الكلمات لا تصدر عن قائد، بلّ عن حاكم يقيس قيمة الإنسان كما لو كانت عملة. في أنحاء البلاد، يعيش الملايين تبعات تلك الكلمات. عائلات الموظفين الفيدراليين تحدّق في برّادات فارغة– إذ تشير التقديرات الأخيرة إلى أن أكثر من 49000 من سكان العاصمة، أي نحو 13%، يعملون في وظائف حكومية– وتتراكم إشعارات الإيجار. وذكرتْ «سي إن إن» أن كثيرين سيتلقون هذا الأسبوع رواتب أصغر، وقد تكون الأخيرة إلى أن ينتهي الإغلاق. أيّ ديمقراطية تستخدم الجوع سلاحاً ضد مواطنيها؟

كما تتناقض مواقف الإدارة مع موقف «مكتب إدارة شؤون الموظفين»، الذي أعلن أن «الموظفين الذين أجبروا على الإجازة بسبب التوقف، سيتلقّون رواتبهم بأثر رجعي لتلك الفترات» بعد انتهاء الإغلاق. غير أن هذا البيت الأبيض لا يحكم بالقانون، بل بالولاء. فهو يكافئ الطاعة ويعاقب المعارضة. يحكم بالتهديد والإذلال. وبينما تبقى الحكومة مغلقة والبيانات الرسمية محجوبة، يُترك العمال الأمريكيون– في القطاعين العام والخاص–ليرسموا بأنفسهم صورة وطن يترنّح اقتصادياً وأخلاقياً.

النظام الصحي في سورية على حافة الانهيار

الصحة العالمية تحذّر: ملايين السوريين بلا دواء أو رعاية- والفقراء يدفعون الثمن الأكبر.
7,4 ملايين سوري بلا وصول كافٍ إلى الرعاية الصحية!

في تصريح مؤلم يعكس عمق الأزمة الصحية في سورية، قالت كريستينا بيثكي، القائمة بأعمال ممثل منظمة الصحة العالمية في سورية، بتاريخ 4 تشرين الثاني 2025، إن نحو 7,4 ملايين شخص داخل البلاد يواجهون «تراجعا واضحا في إمكانية الحصول على الأدوية والرعاية الصحية»، مضيفة أن 417 مرفقا صحيا تأثر منذ منتصف العام بخفض التمويل، فيما «جرى تعليق أو تقليص خدمات 366 مرفقا»، ما تسبب في «فجوة حادة في الخدمات الأساسية...» «القطاع الصحي السوري يمر بمرحلة انتقال صعبة من الاستجابة الطارئة إلى التعافي، لكن انخفاض التمويل يهدد بانهيار ما تبقى من قدرته على الصمود».

أرقام صادمة... خدمات متوقفة وملايين بلا علاج

بحسب منظمة الصحة العالمية، أدّى تراجع التمويل خلال شهرين فقط إلى:
عدم تنفيذ 210 ألف إحالة طبية.
حرمان 122 ألف حالة صدمات من الاستشارات اللازمة.
تسجيل 13,700 حالة ولادة دون إشراف طبي متخصص.
عدم حصول 89 ألف شخص على خدمات الدعم النفسي.
وأضافت بيثكي أن «58% فقط من المستشفيات و23% من مراكز الرعاية الأولية تعمل بكامل طاقتها»، وأن النظام الصحي يواجه «نقصا مزمنا في الأدوية والكهرباء والمعدات والكوادر»، فيما تتفاقم المشكلات نتيجة الجفاف وتلوث المياه وسوء الصرف الصحي وانتشار أمراض مثل الكوليرا والليشمانيا والجرب.

الفقراء أوائل الضحايا... دواء مفقود ومستشفى بلا كهرباء

معظم السوريين اليوم يعيشون تحت خط الفقر، ولا يملكون القدرة على تحمّل كلفة العلاج في القطاع الخاص. بالنسبة لهؤلاء، المستشفى الحكومي هو الملاذ الأخير- لكنه غالبا مغلق أو يعمل بقدرة محدودة.
13,700 امرأة ولدت دون إشراف طبي... هذا ليس رقما بل قصص أمهات يخضن الولادة في ظروف خطرة بسبب غياب القابلات والمعدات.
انقطاع الكهرباء المتكرر يهدد حياة مرضى العناية المركزة وغرف العمليات، بينما يعرّض ضعف التغذية الكهربائية «سلاسل تبريد اللقاحات» للتلف، ما قد يؤدي إلى فقدان آلاف الجرعات الحيوية للأطفال. كما يواجه المواطنون في الأرياف والأحياء المهمّشة صعوبة في الحصول على مياه نظيفة أو صرف صحي، ما يعيد تفشي الأمراض التي كانت تحت السيطرة قبل سنوات.

تمويل هشّ يهدد «بانهيار صحي» شامل

تبلغ ميزانية نداء منظمة الصحة العالمية لعام 2025 نحو 141,5 مليون دولار، إلا أن فجوة التمويل وصلت إلى 77 مليون دولار حتى تشرين الأول الماضي. وحذّرت بيثكي من أن «استمرار النقص قد يهدد النظام الصحي بالانهيار في مرحلة يُفترض أنها تمهد للتعافي».
بالمقابل فإن الاعتماد المتزايد على المنظمات الدولية والمساعدات الطارئة بات يعكس هشاشة البنية المؤسسية الوطنية. فمعظم البرامج الصحية تنفذ اليوم بتمويل خارجي، ما يجعلها عرضة للتقليص أو التجميد عند أي تغيّر في أولويات المانحين أو الظروف السياسية.

مسؤولية الدولة... نحو شراكة لا تبعية

إن استمرار التعويل على المساعدات الإنسانية لا يمكن أن يبني نظاما صحيا قادرا على التعافي. المطلوب هو دور وطني فاعل يعيد ترتيب الأولويات ويضمن التمويل الداخلي المستدام للقطاع الصحي.
لذلك ينبغي على الدولة أن:
تضع خطة تمويل وطنية تضمن استمرار عمل المرافق الطبية الحيوية.
تعيد تأهيل الكوادر الصحية وتحد من نزيف الهجرة الطبية.
تدعم الفئات الفقيرة عبر توفير خدمات مجانية أو بأسعار رمزية، وخاصة في المناطق الأشد تضررا.
تحافظ على استقرار الكهرباء والمياه والأدوية الأساسية لضمان بقاء الخدمات الحيوية قيد التشغيل.
وهذا ما أشارت إليه بيثكي بقولها: «الحفاظ على استمرارية الخدمات الصحية الآن يمثل جسرا نحو تعافي سورية».

نحو تعافٍ صحي واقتصادي متكامل

القطاع الصحي ليس معزولا عن بقية التحديات. فالفقر، وتراجع الدخل، وغلاء المعيشة، وانعدام الأمن الغذائي، كلها عوامل تزيد من هشاشة المجتمع أمام الأزمات الصحية.
فالمواطن المفقر الذي يعجز عن شراء الدواء أو الوصول إلى الطبيب، يعيش اليوم بين خيارين قاسيين: المرض بلا علاج، أو الدَّين بلا قدرة على السداد.
إن إنقاذ النظام الصحي في سورية هو خطوة أولى نحو إنقاذ المجتمع نفسه، فالتعافي لا يبدأ بالإعمار المادي فقط، بل بإحياء ما تبقى من قدرة الناس على البقاء بصحة وكرامة.

العدالة الغائبة في سورية.. تقرير أممي يكشف استمرار الاختفاءات القسرية

رغم مرور قرابة عام على سقوط سلطة النظام السابق، تكشف الأمم المتحدة أن الاختفاء القسري لا يزال جرحاً مفتوحاً في الجسد السوري.

فبحسب التقرير الصادر عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بتاريخ 7 تشرين الثاني 2025 أنه منذ كانون الثاني 2025، تم تسجيل ما لا يقل عن 97 حالة اختطاف أو اختفاء قسري جديدة، تضاف إلى أكثر من 100 ألف مفقود منذ اندلاع الصراع.
وجاء في التقرير أن المفوضية وثقت ما لا يقل عن 97 شخصا اختفوا أو اختُطفوا خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، في محافظات مثل السويداء، اللاذقية، حمص، وحلب، مؤكدة أن الأرقام «تمثل الحد الأدنى فقط»، إذ تعجز المفوضية عن الوصول إلى بعض المناطق أو التواصل مع العائلات بسبب الخوف من الانتقام أو الملاحقة.

أرقام تتجاوز الحكومات وتعمق الجراح

يشير التقرير إلى أن هذه الحالات تضاف إلى أكثر من 100 ألف شخص اختفوا خلال عهد النظام المخلوع.
ويصف المكتب الأممي هذه الظاهرة بأنها «مستمرة ومتصاعدة»، معتبرا أن استمرارها بعد «التغيير السياسي» يعني أن جذور الإفلات من العقاب ما زالت قائمة.
كما أورد التقرير أمثلة ميدانية.

بيئة غير مستقرة وخوف يكمم الأصوات

قالت المتحدثة باسم المفوضية، ثامين الكيتان «Thameen Al-Keetan»، «إن الوضع الأمني الهش في عدة مناطق سورية، واستمرار نفوذ جماعات مسلحة محلية، يجعل من المستحيل على العائلات معرفة مصير أحبائها أو التبليغ عن حالات الاختفاء».
وأضافت: إن بعض الشهود والعائلات يتعرضون لتهديدات مباشرة عند تواصلهم مع الأمم المتحدة أو المنظمات الحقوقية، ما يؤدي إلى غياب الشفافية وتعطيل العدالة.

دعوات دولية عاجلة لتصحيح المسار

دعت المفوضية السامية السلطات السورية الجديدة إلى:
الكشف الفوري عن مصير جميع المفقودين والمختفين.
إنشاء قاعدة بيانات وطنية بالتعاون مع اللجنة الأممية للمفقودين.
تجريم الاختفاء القسري في القوانين الجديدة.
توفير حماية قانونية وإنسانية لعائلات الضحايا.
ضمان محاسبة الجناة أمام قضاء مستقل.
وشدد التقرير على أن العدالة «لن تكون ممكنة من دون إرادة سياسية حقيقية، واعتراف رسمي بحقوق الضحايا وعائلاتهم».

العدالة والانتقال السياسي... معادلة لا تنفصل

إن الملف الإنساني للمفقودين في سورية ليس قضية حقوقية فحسب، بل قضية وطنية تحدد مستقبل الدولة والمجتمع.
فكما يؤكد التقرير، لا يمكن بناء سلام دائم أو دولة قانون ما لم يتم كشف مصير المفقودين وتحقيق العدالة الانتقالية.
ولهذا فإن استكمال عملية الانتقال السياسي عبر بوابة المؤتمر الوطني العام- كإطار جامع لكل المكونات السياسية والمدنية- يمثل السبيل الواقعي والوحيد لإعادة الثقة، وكشف الحقيقة، وتحقيق العدالة الشاملة.
فالعدالة الانتقالية لا تقوم على الانتقام، بل على الاعتراف والمحاسبة والمصالحة الوطنية التي لا تترك أحدا خلف الأسوار أو في المقابر الجماعية المجهولة.
فلا يمكن لسورية أن تطوي صفحة الحرب دون أن تفتح وتعالج ملف المفقودين.
فالعدالة ليست شعارا، بل أساسا لبناء وطن جديد يتسع للجميع.
ولن يتحقق ذلك إلا عبر مسار وطني جامع يقوده المؤتمر الوطني العام، يربط العدالة بالانتقال، والحقيقة بالمستقبل.

البشرية ما زالت تعيش في ظلّ القوانين التي اكتشفها ماركس «1»

«الصين نجحت لأنّ الماركسية نجحت». هذا ما يشدّد عليه الدكتور يو جيانغ من مركز البحوث التنموية التابع لمجلس الدولة الصيني، وذلك في مقدمة كتابه «عالَمٌ جديد ممكن، تحديث الصين»، الصادر بالصينية عام 2020 بدعم من مبادرة الحزام والطريق، والذي صدرت ترجمته الإنكليزية عام 2023. فيما يلي نستعرض أبرز ما كتبه المؤلِّف في الفصل الثامن من كتابه تحت فقرة «البشرية ما زالت تعيش في ظلّ القوانين التي اكتشفها ماركس».

■ **يو جيانغ**
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

لقد بنت الصين نظاماً اشتراكياً وحدَّثت نفسها في وقت كان فيه النظام الرأسمالي العالمي قد تشكَّل مسبقا بالفعل. لكن لماذا لا يُمكن للمحاكاة العمياء لأنماط الإنتاج الرأسمالية أن تُحقّق التحديث للصين؟ ماركس هو من كشف عن الإجابة. فالماركسية ليست مجرد أيديولوجية تدعو إلى الثورة، بل وهي نظرية تسمح بالتحليل الاقتصادي التجريبي. وهذا لا يعني إهمال كلّ ما يجريه الاقتصاد الغربي من دراسات، فكثيرٌ منها في الحقيقة تتناول بالتفاصيل مشكلات محدَّدة في إطار الاتجاهات والنّزعات الطويلة المدى التي سبق أن كشفت عنها الماركسية بالذات.

ميل معدل الربح إلى الانخفاض: «كعب آخيل» الرأسمالية

هل تستطيع الماركسية تفسير عالم اليوم؟ نبدأ نقاشنا بالأزمة المالية العالمية عام 2008. كان أبرز تجلياتها تراجع ربحية الشركات، في حين أن «ميل معدل الربح إلى الانخفاض» [مع تزايد تعقيد التركيب العضوي لرأس المال] هو الإشكالية الجوهرية التي ناقشها الجزء الثالث من المجلد الثالث من كتاب «رأس المال». يستخدم ماركس وإنجلس هذا القانون لتفسير أسباب الأزمات الاقتصادية الدورية التي ستؤدي في النهاية إلى انهيار الرأسمالية.

يشير قانون «ميل معدل الربح إلى الانخفاض» إلى الميل التدريجي لمعدل الربح العام إلى الانخفاض «مع مرور الزمن» بينما يظل معدَّل القيمة الزائدة «درجة الاستغلال الرأسمالي للعمالة» دون تغيير. لماذا تنخفض أرباح الشركات على الرغم من نمو الإنتاجية؟ دعونا نحاول تقديم تفسير سريع.

ينقسم رأس المال إلى رأس مال ثابت ورأس مال متغير. يشير رأس المال الثابت إلى عوامل الإنتاج مثل المواد الخام والآلات والأدوات، والتي تحتفظ بقيمتها الأصلية أثناء عملية الإنتاج وتنقل قيمتها إلى المنتوج فقط. مثلاً، تتضمن قيمة السيارة قيمة رأس المال المادي مثل الفولاذ والمطاط. أمّا رأس المال المتغير فيشير إلى رأس المال المستخدم لشراء العمالة. إنَّ العمل يخلق قيمة تعوّض قيمة قوة العمل «منها تُسدَّد الأجور»، ويخلق فوقها قيمة زائدة تؤدي إلى زيادة قيمة رأس المال «مصدر الأرباح».

الفرق الأساسي بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير هو أن رأس المال الثابت «المواد» لا يخلق قيمة جديدة، بل ينقل قيمته الخاصة إلى منتوجات، بينما يمكن لرأس المال المتغير «العمل» أن يخلق قيمة جديدة، تُعرف أيضا باسم القيمة الزائدة. مع نمو الإنتاجية، يمكن للعامل تشغيل المزيد من الآلات وإنتاج المزيد من المنتوجات.

نجحت الصين لأنّ الماركسية نجحت والماركسية ليست مجرّد أيديولوجية للثورة بل علمٌ يسمح بالتحليل التجريبي

استنادا إلى القانون العام لميل معدل الربح إلى الانخفاض، يقترح ماركس وإنجلس نظرية حول الدورة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي: سعي رأس المال وراء الربح يوسّع نطاق الإنتاج بشكل متزايد. في الوقت نفسه، ولأن رأس المال يُسيطر على التوزيع، بينما تتراجع القدرة الشرائية للعمال «حيث تُصبح البروليتاريا مُفقرة نسبيا»، تكسد المنتجات على الرفوف، ويتوقف دوران رأس المال. تُجبر الشركات على تعطيل قواها الإنتاجية، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية.

خمس طرق لتعويض انخفاض الربحية

إن «ميل معدل الربح إلى الانخفاض» ليس سوى إطار مرجعي. ففي الحياة الواقعية،تنخفضالأرباحفيمسارمتقلبوليسفي مسار مستقيم، نظرا لوجود اتجاهات تعويضية تعاكس انخفاض الربحية. يتم تحديد التغييرات الفعلية في الربحية من خلال القوة النسبية لهذين الاتجاهين المتعاكسين. ويطرح ماركس في رأس المال خمسة أنواع من «الاتجاهات التعويضية» التي قد يستخدمها الرأسماليون لإنقاذ الأرباح في مواجهة انخفاض الربحية.

الأول، هو زيادة استغلال العمال، بما في ذلك خفض أجورهم، وتمديد ساعات العمل، وزيادة كثافة العمل من أجل رفع القيمة الزائدة. كانت هذه هي الأساليب الرئيسية المستخدمة في المراحل الأولى للرأسمالية.

الثاني، هو خفض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل، وهي وسيلة واضحة لحماية معدل الربح.

الثالث، هو تخفيض عناصر رأس المال الثابت، حيث سيتم إيقاف انخفاض الربحية إذا كانت الآلات وأشكال المعدات الأخرى أرخص.

الرابع، هو خلق فائض نسبي من السكان. يجادل ماركس بأنه كلما تطورت أنماط الإنتاج الرأسمالية، ازداد فائضها النسبي من السكان. والنتيجة هي انخفاض الأسعار ووجود أعداد كبيرة من العمال المتاحين أو العاطلين عن العمل. إن وجود فائض من العمالة يثني الشركات عن رفع الأجور، إذ يمكنها توظيف عمال دون الحاجة إلى ذلك. وفي هذا الصدد، أشار إنجلس في كتابه «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا» إلى أن أجور العمال في مانشستر آنذاك كانت منخفضة إلى مستوى لا يسمح إلا بالحد الأدنى من المعيشة.

العامل الخامس، هو التجارة الخارجية للوصول إلى أسواق أكبر، وعمالة ومواد خام أرخص، مما يمنع بدوره انخفاض معدل الربح.

أثبت التاريخ صحة تحليل ماركس. ستحدث بشكل دوري في المجتمعات الرأسمالية أزمات فائض القدرة الإنتاجية، وقلة الاستهلاك، وتراجع الربحية. وبمجرد ظهور هذه الأزمات، سيعوّض الرأسماليون والدول الرأسمالية انخفاض معدل الربح بالوسائل المذكورة آنفا. ومع ذلك، فإن هذه الوسائل لا يمكنها سوى تأخير هذه الأزمات ولن تقضي عليها. فبمجرد استنفاد هذه التدابير، سينهار الاقتصاد. ستقضي الأزمات الاقتصادية على فائض رأس المال من خلال شكل من أشكال «الإبداع المُزعزع»، مما يُمهد الطريق لنمو جديد. هذا هو «قانون الدورة التاريخية» للرأسمالية، الذي سنتحدث عن مراحلها في فقرة قادمة.

زهران ممداني... قراءة أشمل من منصب عمدة نيويورك!

انتهت انتخابات بلدية مدينة نيويورك الأمريكية بفوز كاسح للمرشح الاشتراكي الديموقراطي زهران ممداني. الحديث فرض نفسه على المشهد السياسي الأمريكي بما يعنيه من تحوّلٍ لافتٍ في معطياتٍ بدت أزلية وعصية على التغيير؛ فالمسألة تتعدى كون ممداني أول مسلم يصل إلى مقعد عمدة المدينة الأمريكية الأكبر لتشير إلى مزاج عام داخل الولايات المتحدة بدأ يعبر عن نفسه بأشكالٍ مختلفة!

■ علاء أبوفرّاج

انتصار ممداني في الانتخابات يفرض علينا قراءة شاملة في معانيه، وتحديداً من خلال زوايا أساسية؛ إذ حمل ممداني برنامجاً مغايراً وغير مألوف في السياسة الأمريكية، يعبر عن مصالح العمال والفئات المهمشة بصوت مرتفع ضد تسلط الملياردیرية وأصحاب الشّركات، ويتجاوز الخطاب التفتيتي الذي يحاول تقسيم المجتمع إلى فئات ثانوية متناحرة، وفي جانب آخر شكّل فوز شخصية مثل ممدانيَ تأكيداً جديداً على تفكك الثنائية الجمهورية–الديموقراطية، وبحث الشارع عن سياسيين من خارج المنظومة التقليدية، وأخيراً، كان دعم عمدة نيويورك الجديد للقضية الفلسطينية وتهديده باعتقال نتنياهو إذا ما زار المدينة عاملاً مساعداً في فوزه، ما يشكل سابقة لن يطول الأمر حتى تتحول إلى واقع لا يمكن تجاهله.

برنامج اقتصادي-اجتماعي طموح

كان برنامج زهران ممداني الاقتصادي عامل جذب أساسي، وعاملاً حاسماً في فوزه، ووضع خطة يمكن تمويلها من ميزانية مدينة نيويورك المقدرة بـ 115 مليار دولار، ووعد بمعالجة أزمة تكاليف المعيشة في نيويورك من خلال التركيز على الإسكان أولاً، عبر الدعوة إلى تجميد الإيجارات لنحو مليوني مستأجر، مستفيداً من سلطة العمدة في تعيين مجلس توجيه الإيجارات. كما يطرح مشروعاً لبناء 200 ألف وحدة سكنية ميسورة التكلفة، ملائمة لدخل الأسرة المتوسطة، كما أعلن عن نيته دعم الملاك الصغار لتخفيف الضغوط عليهم دون تحميل المستأجرين تكاليف إضافية، إضافة إلى إنشاء وكالة للإسكان الاجتماعي، وتجديد مرافق الإسكان العام.

فيما يتعلق بالأجور والضرائب، وعد ممداني برفع الحد الأدنى للأجور إلى 30 دولاراً بحلول 2030، بدءاً بموظفي المدينة، مع فرض زيادة ضريبية على أصحاب الدخل المرتفع والشركات بهدف جمع نحو 20 مليار دولار لتمويل الخدمات. وينتقل البرنامج إلى الخدمات العامة، حيث يَعدُ البرنامج بتأمين مواصلات مجانية بشكل كامل يجري تمويلها بمليار دولار من ميزانية المدينة، وفتح متاجر بقالة مملوكة للمدينة لضبط أسعار الغذاء، حيث إنها لن تكون مدفوعة بالربح، بل تعمل على بيع منتجاتها بسعر الكلفة، إضافة إلى توفير مستلزمات مجانية للمواليد الجدد وتوفير رعاية أطفال شاملة ومجانية لجميع الأطفال في المدينة، من عمر ستة أسابيع إلى خمس سنوات، ممولة من خلال زيادة الضرائب على الأثرياء، هذا فضلاً عن زيادة تمويل المدارس العامة والالتزام بتخفيض أحجام الفصول الدراسية، وإنهاء الإعفاءات الضريبية لجامعتي نيويورك وكولومبيا، وتخصيص هذه الموارد لدعم التعليم المجاني في جامعة مدينة نيويورك، وجامعة ولاية نيويورك. ويختتم البرنامج بمحاربة الهدر عبر إصلاح البيروقراطية وعمليات التعاقد، وتشديد الرقابة على الملياردیرات والملاك المخالفين.

خارج ثنائية ديمقراطي-جمهوري

جاء ممداني نظرياً بصفته مرشحاً للحزب الديمقراطي، لكنه في الواقع من خارج المنظومة التقليدية فهو ينتمي إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الأمريكيين الذين لم يستطيعوا العمل كحزب مستقل، بسبب نظام الحكم الثنائي الذي يحصر الحكم في الحزبين الديمقراطي والأمريكي، فلذلك كان على ممداني الفوز في انتخابات الترشح عن الحزب الديمقراطي، وتغلب على أندرو كومو الذي يمثل سلالة سياسية في الولايات المتحدة، وواجه العمدة الجديد ممانعة شديدة من قيادات بارزة في الحزب الديموقراطي، مثل: معارضته من قبل رئيس الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب حكيم جيفريز، وزعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ تشارلز شومر، وتغلب ممداني في حملته أيضاً على معارضة شخصيات بارزة، مثل: بيل كلينتون، ورجال أعمال من أصحاب الملياريرات مثل: مايكل بلومبرغ صاحب مؤسسة بلومبرغ الشهيرة، الذي قدّم ملايين الدولارات لدعم حملة كومو منافس ممداني، هذا فضلاً عن محاولات مؤسسات إعلامية كبيرة ومؤثرة، مثل: «نيويورك تايمز» تغيير نتيجة الانتخابات.

عبّر ممداني عن الموقف الذي ينطلق منه معلناً أنّه ضد «ضد حزبين فاشلين كلاهما لا يقدم حلولاً حقيقية للناس» وقال: إن «كلا الحزبين يدافعان عن نظام اقتصادي فاشل هو الليبرالية الجديدة»، وهذا بالتحديد ما يمكن الوقوف عنده طويلاً، فكان وصول ترامب إلى الرئاسة للمرة الأولى بمثابة مؤشر أولي على ضرورة تقديم شخصيات لا تنتمي إلى المنظومة التقليدية، لكنّ ترامب بخطابه الشعبوي اليميني لم يكن قادراً فعلياً على الخروج من كونه ممثلاً لأصحاب الربح في نهاية المطاف، وتحوّل الصراع على دعم ترامب أو الهجوم عليه من داخل المنظومة نفسها إلى صراع بين نخب رأس المال.

وتجاوز زهران ممداني في حملته إلى حد كبير تجربة بيرني ساندرز، فرغم طبيعةً دور هذا الأخير خلال السنوات الماضية إلا أنه اعتمد في طرحه السياسي على برنامج اقتصادي مشابه في إطاره العام، ورغم دعم ساندرز لممداني واعتراف الأخير بأثر ساندرز على جيل من الشباب، ظلّ ما حقّقه ممداني أوضح وأكثر تأثيراً بالمشهد السياسي العام.

أرقام ودلالات كبيرة!

احتل المرشح الشاب وعمدة نيويورك الجديد مركزاً بارزاً في المشهد الانتخابي سريعاً، فاستطاع الحصول على ثقة فئات واسعة من سكان المدينة، لا من الناخبين التقليديين فحسب! بل تجاوز ذلك عبر ضخ جمهور جديد كان قد ابتعد عن العملية الانتخابية أصلاً، إذ وصلت نسبة المنتخبين الجدد الذين لم يشاركوا في أي انتخابات بين عامي 2012 و2024 إلى 25%، هذه النسبة شكّلت ارتفاعاً هائلاً بالمقارنة مع النسبة ذاتها في عام 2021 إذ لم تتجاوز نسبة مشاركة المنتخبين الجدد سوى 3% من إجمالي المصوتين حينها، واستقطبت العملية الانتخابية الشباب بنسب قياسية، إذ تجاوزت أعداد الناخبين الشباب للمرة الأولى أعداد الأكبر سنًّا. ومن الجدير بالذكر أن حملة ممداني تلقت دعماً من جيش كبير من المتطوعين تجاوز 100 ألف متطوع حيث طرق هؤلاء الأبواب وتحدثوا مباشرة مع الناس، مبرهنين بذلك على القدرة الهائلة للتنظيم البشري الحي في هزيمة ماكينات إعلامية ضخمة تحتاج مليارات الدولارات لتشغيلها!

قال الرئيس ترامب في شهر أيلول الماضي إنه كان يتعين على من يريد العمل في السياسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن يمتنع عن انتقاد «إسرائيل»

عن «إسرائيل» والاستنتاجات الأخرى!

قال الرئيس ترامب في شهر أيلول الماضي: إنه كان يتعين على من يريد العمل في السياسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن يمتنع عن انتقاد «إسرائيل» لكنّه أشار إلى أن ذلك يتغير الآن! هنا جاء فوز ممداني بمثابة برهان قاطع على ذلك! ورغم كلمات ترامب السطحية على منصته تروث سوشال حيث قال قبل التصويت: «أي يهودي يصوت لزهران ممداني، الكاره المُعلن لليهود، هو شخص غبي» ورغم أن أكثر من ألف حاخام وقّعوا على عريضة تدين ترشحه إلا أن ممداني فاز بعد أن حصل على 50،4 من الأصوات بمقابل 40،6% لكومو، بل إن ثلث الجالية اليهودية في نيويورك صوتت لصالحه.

إن الخطر الحقيقي الذي يمثله فوز ممداني بالنسبة للنخب التقليدية في الولايات المتحدة ينطلق من حجم التأييد الشعبي لثلاثية جديدة في الخطاب السياسي، بندها الأول برنامج اقتصادي يعبر عن مصالح عشرات الملايين من أصحاب الدخل المحدود وينهي ميزات الأغنياء، والثاني مناهضة للثنائية الحزبية التي فرضت على الأمريكيين حزبين ببرنامج اقتصادي اجتماعي واحد، أما البند الأخير في هذه الثلاثية فهو موقف معادٍ للحركة الصهيونية ومناصر للقضية الفلسطينية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية تُصعّد مجدداً تجاه إيران

عادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقيادة مديرها العام رافائيل غروسي، إلى تصعيد خطابها وادعاءاتها مجدداً تجاه إيران، الخطاب والادعاءات التي مهدت واستخدمت ذريعة من قبل «إسرائيل» برعاية الولايات المتحدة لشن حرب الـ 12 يوماً على إيران... فيأتي هذا التصعيد الجديد كمحاولة ضغط جديدة.

■ ملاذ سعد

خلال لقاء لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، مع قناة «فرانس 24» نهاية الشهر الماضي، زعم أن إيران لا تزال تمتلك كميات كافية من اليورانيوم عالي التخصيب، والمعرفة التقنية اللازمة لإنتاج وامتلاك «سلاح نووي» في المستقبل القريب، مؤكدا: أن تعاون إيران مع الوكالة بات محدودا منذ الهجمات الإسرائيلية.

وزعم غروسي أن الضربات العسكرية التي استهدفت المنشآت النووية الإيرانية في نطنز وأصفهان وفوردو قد تسببت بأضرار، إلا أنها لم تؤثر على المعرفة التقنية الإيرانية في المجال النووي، وهو أول تصريح رسمي يشير صراحة إلى التشكيك وفشل تحقيق الهدف المعلن للضربات العسكرية بإنهاء عمل هذه المنشآت بالطريقة التي كان يروج لها.

وقال غروسي: إن «المواد النووية المخصبة بنسبة 60% لا تزال في إيران. وهذه إحدى النقاط التي نناقشها، لأننا بحاجة إلى العودة إلى هناك والتأكد من أن المواد موجودة، ولم يتم تحويلها إلى أي استخدام آخر. هذا أمر مهم للغاية».

وردًا على ذلك، خرج المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي في اليوم التالي، الخميس 30 تشرين الأول بتصريحات لقناة الجزيرة، مؤكدا: أن ادعاءات غروسي لا أساس لها من الصحة، ومطالبا إياه بالحذر والاتعاظ من «العواقب الكارثية لتصريحاته وتقاريره»، حيث مهدت لاعتداء «إسرائيلي» أمريكي سابقا، وأكد بقائي أن غروسي يعلم جيدا أن برنامج إيران النووي سلمي.

وحتى الآن، لم تحدث أي خطوة باتجاه بدء محادثات جديدة بين إيران والغربيين حول البرنامج النووي الإيراني، سواء مع الأوروبيين أو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترفض إيران بدء أي محادثات دون وجود ضمانات مسبقة وخطوات عملية تعيد بناء الثقة، منها رفع العقوبات عنها.

وفي هذا السياق، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الخميس الماضي: إن إيران طلبت رفع العقوبات الأمريكية، معربا عن انفتاحه لمناقشة هذا الأمر، وقال «بصراحة، إيران كانت تسأل عن إمكانية رفع العقوبات عنها. هناك عقوبات أمريكية شديدة مفروضة على إيران، وهذا ما يصعّب الأمر عليها»، مضيفا: «أنا منفتح على سماع ذلك، وسنرى ما الذي سيحدث... سأكون منفتحاً على الأمر».

إلا أن الولايات المتحدة وفي الأطر الرسمية، لا تزال تتحدث بنفس اللغة والشروط حيال عدم توطين التخصيب في إيران، وربط المحادثات المتعلقة بالبرنامج النووي مع البرنامج الصاروخي الدفاعي لإيران، وهو ما ترفضه طهران تماما على الدوام، ليؤكد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي مجددا، أن إيران لن تتفاوض مطلقا حول القضايا الصاروخية، مشيرا إلى أن «الملف الصاروخي والملف الإقليمي كانا دائما مطروحَين، وموقفنا منهما واضح منذ البداية»، وأضاف بشكل حاسم: «في حال ستجرى المفاوضات في المستقبل، فستكون حصرا حول الشأن النووي».

الانتخابات البرلمانية العراقية والخلافات الجارية

بدأ التصويت المبكر للعسكريين في الانتخابات البرلمانية العراقية يوم الأحد 9 تشرين الثاني، وسيجري التصويت العام يوم الثلاثاء المقبل، وسط تحولات وأحداث كبرى شهدتها المنطقة منذ الانتخابات العراقية الأخيرة قبل 4 سنوات، مع تحديات جديدة صعبة، ليس أقلها في الشأن الداخلي ما يتعلق بجمع سلاح الفصائل العراقية، وإخراج القوات الأمريكية، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي باتت أكثر صعوبة.

■ نور الدمشقي

يتنافس في الانتخابات البرلمانية العراقية الحالية 7 آلاف و743 مرشحاً على 329 مقعداً في مجلس النواب العراقي، ويحق لنحو 21 مليون ناخب الادلاء بأصواتهم، ثم سيتولى المجلس بتشكيل الحكومة وانتخاب رئيسها ومنحها الثقة.

الانتخابات البرلمانية الأخيرة قبل 4 سنوات، شهدت مشاركة قرابة 40% ممن يحق لهم التصويت، أما الآن، فإن الاستطلاعات والتوقعات تشير بأن المشاركة ستكون أخفض من ذلك بكثير، فمن جهة تراجعت ثقة العراقيين بشكل أكبر عموما فيما يتعلق بجدوى هذه الانتخابات، ضمن النظام السياسي السائد نفسه، وتكرار نفس السيناريوهات والمشاكل والنتائج، ومن جهة أخرى دعوة رئيس التيار الصدري، مقتدى الصدر، لمقاطعة جمهوره الواسع لهذه الانتخابات باعتبارها «معيبة» و«فاسدة» انطلاقا من وجهة نظر «وطنية» تقتضي إعلاء المسألة الوطنية على التجاذبات والمحاصصات الطائفية من جهة، وعدم الرضوخ لمطالب قوى خارجية أيا تكن من جهة أخرى، علما أن التيار الصدري كان الرابح بالانتخابات البرلمانية الأخيرة، وصاحب الكتلة الأكبر بـ 73 مقعدا في مجلس النواب قبل أن تنسحب منه في العام التالي، بعد خلافات واعتراضات حول آلية تشكيل الحكومة... أي أن دعوة الصدر للمقاطعة قد تؤدي لنسبة تصويت أقل من الماضي بشكل ملحوظ.

ومن الملاحظ وجود هوة متّسعة بشكل أكبر فيما بين اهتمامات وأولويات وهموم الناخبين والمرشحين العراقيين، ففي حين يختلف المرشحون والتيارات المتنافسة وبشكل يغلب عليه التحالفات الطائفية، حيال مواضيع السياسة الخارجية، أو حصر سلاح الفصائل، أو استمرار الوجود العسكري للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وما شابه، على أهميتها، إلا أن العراقيين وبمعظم الاستطلاعات والمقابلات يؤكدون أن أولويتهم هي معالجة المشاكل الاقتصادية والظروف المعيشية بشكل عابر لأيّ انتماءات ضيقة، ومن ذلك وبعد تجربة 6 انتخابات منذ الغزو الأمريكي، باتت ثقة العراقيين بالنظام السياسي أضعف بشكل ملحوظ وأقل تفاؤلاً تجاه أيّ نتائج من الانتخابات والحكومات المشكلة.

رغم ذلك، تبدو موضوعتا حصر سلاح الفصائل العراقية بيد الدولة، وإخراج القوى العسكرية الأجنبية هما العنوانان الأكثر حساسية، والمرتبطان بعضهما البعض، حيث تؤكد فصائل المقاومة وغيرها من التشكيلات المسلحة على اختلافها، أنها لن تسلم سلاحها ما دام هناك وجود عسكري أجنبي، بينما تضغط الولايات المتحدة بشكل حثيث لنزع سلاحها، ويجري صراع بين القوى السياسية الممثلة لكلا التيارين، بالإضافة لمواضيع خلافية أخرى داخلية وخارجية قد تؤدي لأزمة بتشكيل الحكومة المقبلة، ويدور تساؤل حول مدى إمكانية نجاح رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني بانتخابه مجددا وسط هذا المشهد.

من نيجيريا إلى مالي... واشنطن تحرك ورقة الإرهاب!

في أوائل تشرين الأول 2025، أطلق دونالد ترامب تصريحات مثيرة، هدّد فيها بـ«تدخل عسكري مباشر» في نيجيريا، وقطع المساعدات العسكرية الأمريكية، مبرّراً ذلك بما وصفه بـ«تهديد وجودي للمسيحيين» في البلاد. واتهم ترامب الحكومة النيجيرية بالتواطؤ مع جماعات مسلّحة في استهداف المسيحيين، كما أصدر أوامر للبنتاغون ببدء التخطيط لعملية عسكرية محتملة، ويُدرج نيجيريا رسمياً على قائمة «الدول ذات القلق الخاص» بسبب انتهاكات الحرية الدينية.

■ معتز منصور

لكن تحويل أزمة أمنية معقدة تشمل جذوراً اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة إلى قضية دينية بحتة، يثير تساؤلات حول الدوافع الحقيقية وراء هذا التصعيد الكلامي والسياسي. فنيجيريا، كأكبر دولة أفريقية سكاناً، وأكبر منتج للنفط في القارة، وصاحبة ثاني أكبر احتياطي غاز، تمتلك ثقلاً جيو-استراتيجياً لا يمكن تجاهله. كما أن موقعها على خليج غينيا، المقابل جغرافياً لفنزويلا، يجعل منه ساحة تنافس دولي محتدم، خاصة في ظل تصاعد الضغوط الأمريكية على كاراكاس. كما تبرز الأهمية الاستراتيجية لخليج غينيا خاصة بعد فشل الولايات المتحدة و«إسرائيل» في إنهاء سيطرة «أنصار الله» في اليمن على باب المندب، وبالعكس فرض اليمن واقعاً جديداً في البحر الأحمر وخليج عدن، أثر على حركة التجارة البحرية، ودفع شركات النقل البحري إلى الالتفاف حول أفريقيا.

وفي هذا السياق، فإن التهديدات الأمريكية ليست كما يدعي ترامب ووزير حربه: «دفاعاً عن الأقليات»، بل هي محاولة لخلق ذريعة تسهل التدخل المباشر، أو على الأقل فرض شروط سياسية وعسكرية جديدة، على غرار المطالبة بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، وهو ما ترفضه أبوجا صراحة حتى الآن.

وقد أبدى الاتحاد الأفريقي موقفاً واضحاً إزاء التصريحات، إذ استنكر في بيان رسمي ما اعتبره «تدخلاً غير مقبول في شؤون دولة ذات سيادة»، وشدّد على أن التحديات الأمنية التي تواجه نيجيريا من عنف الجماعات المتطرفة «مثل: بوكو حرام، وفصائل مسلحة فولانية»، إلى النزاعات القبلية، والصراع على الموارد، والجريمة المنظمة، هي قضايا معقدة لا تختزل في بعد طائفي أو ديني. ودعا الاتحاد إلى دعم إقليمي ودولي يحترم السيادة الوطنية، ويركز على بناء القدرات المحلية، لا فرض الحلول الخارجية.

من نيجيريا إلى مالي... نفس الأوراق، ونفس اللاعبين

بينما تتصاعد اللهجة الأمريكية تجاه أبوجا، تشهد مالي لا سيما العاصمة باماكو أزمة محروقات حادة، دفعت إلى إغلاق الجامعات والمدارس، وتعطيل الحركة الاقتصادية. ويرجع هذا الوضع إلى حصار اقتصادي تفرضه جماعات مسلحة مرتبطة بتنظيمي القاعدة والدولة الاسلامية، تستهدف من خلاله قوافل الوقود الآتية من السنغال وساحل العاج. وعلى أثر هذا التصعيد، عبّر مساعد وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر لاندو عن «دعم بلاده لجهود الجيش المالي في مواجهة الإرهاب»، وعبّر عن: «رغبة واشنطن في تعزيز التعاون الأمني»، في ابتزاز واضح لاستغلال تصاعد النشاط الإرهابي في مالي كذريعة لتجديد العروض الأمنية الأمريكية، يطرح ضمن استراتيجية أوسع: إعادة فرض النفوذ الغربي في منطقة أضحت بشكل كبير خارج دائرة التحكم الغربي.

الجماعات المتطرفة التي تهدّد الاستقرار في نيجيريا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، لم تظهر من فراغ. بل نشأت وازدهرت في فترات الذروة للتدخلات الغربية، العسكرية والسياسية والاقتصادية، تحت غطاء «محاربة الإرهاب» أو «نشر الديمقراطية». ومع مرور الوقت، باتت هذه التنظيمات جزءاً من منظومة ضغط غير مباشرة: فهي تستخدم لخلق حالات طوارئ أمنية، تبرُر بعدها الدعوات إلى «التدخل الدولي»، أو تفرض عبرها شروط سياسية واقتصادية، تعيد ربط الدول الأفريقية بدورة التبعية. إن نجاح الولايات المتحدة في نشر الفوضى واحتواء التطورات المتسارعة في دول الساحل الأفريقي، يمكن أن يتحول إلى نقطة بصالح المعسكر الغربي، لكنه سيورط الولايات المتحدة في جبهة جديدة، وقد يظل محدود الأثر، لكن فشل هذه المحاولة، أو تراجع واشنطن عنها، ربما يعطي زخماً جديداً في أفريقيا، وربما نشهد تحولات جديدة في سياق الاتجاه المعادي للغرب.

الاستفزازات الأمريكية... ومعادلة ردع تفرضها كوريا الشمالية

في الأسبوع الأول من تشرين الأول 2025، دخلت كوريا الشمالية مرحلة جديدة من التصعيد السياسي والعسكري، إذ كثّفت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من تحركاتهما العسكرية في محيط شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي وصفته بيونغ يانغ بأنه «تصعيد عدواني ممنهج يهدف إلى خنق السيادة الوطنية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية». هذه التحركات لم تكن مناورات روتينية وحسب، بل جاءت ضمن نمط متكرر من العسكرة الغربية للمنطقة، يهدف إلى فرض ميزان قوى يخدم مصالح واشنطن وحلفائها.

■ حلا الحايك

أطلقت كوريا الشمالية في 7 تشرين الأول صاروخاً باليستياً لم تُعلن عن نوعه، أو مداه، باتجاه بحر اليابان، وذلك في إطار ردها على جملة من الاستفزازات التي قامت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية خلال الأسبوع الماضي. ففي خطوة اعتبرتها بيونغ يانغ تهديداً استراتيجياً، وافق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على دعم مشروع لبناء غواصة تعمل بالطاقة النووية لصالح كوريا الجنوبية، وهي خطوة يرى محللون أنها ستمثل نقلة نوعية للأخيرة، تضعها في عداد مجموعة محدودة من الدول التي تمتلك هذه التقنية. كما أجرت القوات الجوية للبلدين تدريبات مشتركة شملت طائرات شبح ومقاتلات استراتيجية، في عرض للقوة العسكرية قرب الحدود الشمالية. وتمركزت حاملة طائرات أمريكية قرب المياه الكورية. بالإضافة إلى زيارة وزير الدفاع الأمريكي للمنطقة منزوعة السلاح، والتي أثارت استياءً واسعاً في الإعلام الرسمي الكوري الشمالي، ورأى فيها «استعراضاً وقحاً للقوة».

وفي هذا السياق، ردود بيانغ يونغ حاسمة وواضحة، وأبرزها ما جاء خلال بيان وزير الدفاع الكوري الشمالي نو كوانغ تشول حيث قال: «أصبحت التحركات العسكرية الأمريكية مؤخراً أكثر جرأة في تهديد أمن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مما يزيد عمداً من التوتر السياسي والعسكري في المنطقة» وحذر أنه «في المستقبل، ستصبح جميع التهديدات التي تتعدى على نطاقنا الأمني أهدافاً مباشرة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وسيتم إدارتها بالطريقة اللازمة، ونحن مستعدون للرد على كل شيء» وشدد على أنه «سنُظهر المزيد من الإجراءات الهجومية ضد تهديدات الأعداء على مبدأ ضمان الأمن والدفاع عن السلام بقوة قوية».

في ظل محاولات واشنطن المستمرة لتأخير تراجع نفوذها العالمي وتطويق خصومها السياسيين، تبدو منطقة شرق آسيا ساحة مركزية في معادلة الهيمنة. معادلة تسعى واشنطن لتثبيت حدودها بقوة البلطجة، بينما تحاول القوى البديلة فرض واقع جديد يستند إلى قوة الواقع الموضوعي. فهذه المحاولات تبدو متسقة مع عزم الولايات المتحدة على تركيز قدراتها في منطقة شرق آسيا، فتحركات من هذا النمط ترفع بشكل طبيعي من درجة التوتر، لكن يبقى السؤال: هل تستطيع واشنطن فتح جبهة جديدة؟ أم أنها تعوّل على توريط أطراف آخرين في مغامرات من هذا النوع؟ فالرئيس الأمريكي يرسل رسائل متناقضة، فمن جهة هناك أنباء عن احتمال عقد قمة أمريكية-كورية شمالية، لكنه يتجاهل في الوقت نفسه الشرط الذي أعلنه كيم جونغ أون، بالنسبة لكوريا الشمالية، السبيل الوحيد لعقد محادثات من هذا النوع هو تخلي الولايات المتحدة عن «وهم إرغام بيونغ يانغ على التخلي عن أسلحتها النووية». ما يجعل التحركات الأخيرة مناورة سياسية تهدف للتغطية على سلسلة ضغوط أمريكية جديدة.

الاحتكار والرّيع التكنولوجي وانتفاضة

شيدت الرأسمالية الرقمية بقيادة الغرب نظاماً إمبراطورياً جديداً في القرن الحادي والعشرين، حيث تتيح الملكية الفكرية والتمويل واحتكارات المنصات تحويلاتٍ هائلة للثروة من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي. سنتطرق في هذا المقال إلى «الريع التكنولوجي» الذي أصبح اليوم الوسيلة الرئيسة لاستخراج الفائض الإمبريالي. وانطلاقاً من إطار نظري ماركسي، نُبيّن كيف انتقل استحواذ الفائض من خطوط المصانع إلى دوائر المعلومات والمنصات الرقمية، في تواز مع أنماط السلب الاستعماري السابقة. لكن على الجهة المقابلة، علينا أن ندرك وجود توجّهاتٍ مضادّة ناشئة: مبادراتٌ تكنولوجية تقودها الدولة في الصين والهند، ومساعٍ إقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لتعزيز السيادة الرقمية، وتعاون جنوب–جنوب في العلوم والتكنولوجيا. تتحدى هذه التطورات قوة الاحتكار في الشمال، وتلمح إلى نظامٍ رقمي متعدد الأقطاب.

■ عروة درويش

خلال العقود الأخيرة، احتلّت قمم الاقتصاد العالمي حفنةٌ من التكتلات التكنولوجية والمؤسسات المالية المتمركزة إلى حدٍّ كبير في الغرب. وترتكز هذه الإمبراطورية الرقمية الجديدة على السيطرة على الملكية الفكرية، والبنى التحتية الرقمية الرئيسية والشبكات المالية، بما يتيح ما يمكن وصفه باستخراجٍ غير مسبوقٍ للفائض التكنولوجي من أطراف النظام العالمي.

يظهر لنا جليًّا اليوم، أن النظام التكنولوجي العالمي ليس ساحة محايدة، بل هو أحدث بنية تحتية للتراكم الإمبريالي. فكما كانت القوى الاستعمارية تستنزفُ المواد الخام والعمالة من مستعمراتها، فإنّ مراكز الإمبراطورية اليوم تستحوذ على القيمة، عبر البراءات والخوارزميات والبيانات والمنصات الرقمية. يحتكر رأس المال الغربي «المرتفعات الآمرة» للاقتصاد الرقمي– التقنيات الملكية، والبحث والتطوير، وأسواق المال، وأنساق المنصات– ومن ثم يقتنص ريعاً تكنولوجياً من الجنوب العالمي.

في الوقت نفسه، يُنتج هذا البناء ردودَ فعل ومقاومات. تحت بريق عمارة العولمة الرقمية، تتحرّك الأطراف. إنّ الاقتصادات الصاعدة والفئات المقهورة تُعلن حقّها في التنمية التكنولوجية بشروط أكثر عدلاً. من سعي الصين إلى الاكتفاء الذاتي في أشباه الموصلات، إلى نشر الهند بُنىً رقمية عامة، ومن حركات المصدر المفتوح في أمريكا اللاتينية، إلى الاستراتيجيات الرقمية القارية في أفريقيا، تتحدَّى قوى جديدة استدامة هيمنة الشمال ضمن سلاسل الإنتاج العالمية.

يطرح ذلك أسئلةً مهمّة: كيف يُعيد السعي وراء الريع التكنولوجي إنتاج أنماط الإمبريالية القديمة بصيغ جديدة؟ وإلى أيّ مدى تُبدّل المنصات الرقمية وأنظمة الملكية الفكرية أشكالَ الاستغلال الاستعماري الكلاسيكية أو تُضيف إليها؟ وهل يُمكن لمسعى الجنوب العالمي نحو السيادة التكنولوجية أن يصنع اقتصاداً رقمياً متعدّد الأقطاب بحق؟

من فائض القيمة عند ماركس إلى إحاطة المعرفة والملكية الفكرية

ننطلق من النظرية الماركسية الكلاسيكية في فائض القيمة والإمبريالية. رأى ماركس أنّ ربح الرأسمالي متجذّر في استغلال العمل– إذ ينتزع الرأسماليون فائض القيمة بدفعهم للعمّال أقلّ من قيمة ما ينتجون. وقد كان هذا الاستغلال في القرنين التاسع عشر والعشرين أوضح ما يكون في أرض المصنع والمزارع الاستعمارية. غير أنّ ماركس توقّع أيضاً أن تصبح العلوم والتكنولوجيا– تطوُّر «العقل العام» للمجتمع– مركزية في الإنتاج، بما يفتح إمكانية أن تُصبح المعرفة نفسها مصدراً للقيمة، أو مشاعاً تُحاط به الرأسمالية وتستولي عليه.

ومع ازدياد كثافة المعرفة في الإنتاج، أشار ماركس إلى أنّ الرأسمالية ستسعى إلى إحاطة المعرفة «عبر البراءات والأسرار التجارية كمثال» وتحويلها إلى قوّة إنتاج مباشرة تحت سيطرتها. وهذا ما نراه اليوم بوضوح في تعامل الشركات مع الأفكار والبيانات والخوارزميات باعتبارها أصولاً خاصة محمية بحقوق الملكية الفكرية.

الاحتكارات الخمسة، التبادل اللامتكافئ، والهيمنة المالية

يوفّر سمير أمين جسرا مباشرا من نظرية الإمبريالية الكلاسيكية إلى الحاضر. نظرَ أمين إلى الرأسمالية بوصفها عالميةً منذ منشئها، مُهيكلة بعلاقة غير متكافئة بين المركز والطرف. وحدَّد «خَمسة احتكارات» تتمتع بها بلدانُ المركز الإمبريالي:

1– احتكارُ التكنولوجيا. 2– احتكارُ السيطرة على التمويل العالمي. 3– احتكارُ الموارد الطبيعية. 4– احتكارُ الإعلام والاتصال. 5– احتكارُ أسلحة الدمار الشامل.

ويبرز احتكارُ التكنولوجيا– الذي تخلقه مراكزُ الرأسمالية وتؤبّده– بوصفه مصدرا لتراكم الأرباح الفائقة. ويُصان هذا الاحتكار عبر استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، والإنفاق العسكري «المحرّك تاريخيا للابتكار»، وأنظمة ملكية فكرية صارمة تحمي التقنيات من الانتشار.

وتبقى فكرة «التبادل اللامتكافئ» مركزية هنا: فعملُ الجنوب وموارده مُقيّمان بأقلّ من قيمتهما في التجارة العالمية «بفعل فروق الأجور وموازين القوة»، ما يُنتج تحويلاً صافياً للفائض نحو الشمال. وفي العصر الرقمي، يستمرُّ التبادلُ اللامتكافئ، لكن عبر تدفقات غير ملموسة في الغالب– كعمل منخفض الأجر في أفريقيا أو آسيا من أجلِ وسم البيانات الذي يُحسِّن منتج ذكاء اصطناعي في وادي السيليكون، أو معادن رخيصة تُغذّي إلكترونيات الغرب. وقد دعا أمين إلى «فكّ الارتباط» والتنمية المُتمركزة ذاتياً، أي تقليص اعتماد البلدان الطرفية على قواعد الاقتصاد التي يفرضها المركز، مثل: التجارة الحرة والإنفاذ القوي للملكية الفكرية، وبناء قدراتها الداخلية. وتعتبر تحرُّكات دول كالصين، أو مبادرات المصدر المفتوح في أمريكا اللاتينية، محاولات لفكّ الارتباط جزئياً في المجال التكنولوجي.

يتوسّع أوتسا وبرابهات بتنايك، في «نظرية الإمبريالية» فكرة التبادل اللامتكافئ، بتحليل كيف يفرض النظام المالي والنقدي العالمي انكماشاً للدخول في الأطراف. ويجادلان بأن الإمبريالية تستمرّ في الحقبة ما بعد الاستعمار عبر آليات تُبقي البلدان النامية في حال هشّة مع كبحٍ للطلب التكنولوجي. ومن خلال خفض القوة الشرائية لسكان الجنوب «بالانكماش، والتخصّص في المنتجات الأولية الخ» يضمن النظام أسواقاً لفوائض إنتاج الشمال ومدخلات رخيصة لصناعته.

يبرز احتكارُ التكنولوجيا الذي تخلقه مراكزُ الرأسمالية وتؤبّده بوصفه مصدراً لتراكم الأرباح الفائقة ويُصان هذا الاحتكار عبر استثماراتٍ ضخمة في البحث والتطوير والإنفاق العسكري المحرّك تاريخياً للابتكار

ويصف برابهات بتنايك هذه العملية استمرارا لـ«نزف الثروة» الاستعماري في هيئاتٍ جديدة.

ليست تبعية الجنوب الخارجيّة لرأس المال الأجنبي والتقنية والأسواق الغربية مصادفة، بل خاصيَّة بنيوية تُتيح استمرارَ استخراج الثروة. فإذا اضطرَّ بلدٌ أفريقي إلى إنفاق حصة كبيرة من عائدات صادراته لدفع الإتاواتِ ورسوم التراخيص، مقابل تقنيات أو أدوية أجنبية، فذلك نوع من الجزية المستمرّةَ للشمال– يقلّص الدخل المُتاح لتنميته.

للتمويل الدولي دورٌ هائل هنا: هيمنة الدولار والمؤسسات الغربية تدفع اقتصادات الأطراف إلى تفضيل سياسات ترضي المستثمرين على حساب الرفاه المحلي– ما يؤدي إلى تحويل غير مباشر للفائض على شكل ريع. وكما لخّص باتنايك الأمر: لو لم يبقَ الطرفُ متاحا لـ«استخراج الثروة وتقديم المدخلات الرخيصة، لانهار النظام»، لذا صيغت العولمة لفرض الانكماش والخضوع المالي في الأطراف. وهذا شديدُ الصلة بالاقتصاد الرقمي، حيث تدفع بلدانُ الجنوب مليارات مقابل البرمجيات المستورَدة، وترخيصِ البراءات والخدمات الاستشارية– وهذه تدفّقات خارجة متواصلة تُحبط قدرتها على الاستثمار.

الأَمْولة والمنصات والإقطاع التكنولوجي

عمليا، تُجرّد الرأسمالية الأفرادَ بلا انقطاع من المعرفة التي ينتجونها جماعيا، سواءً عبر محتوى المستخدم غير مدفوع الأجر، أو عبر استيعاب ابتكارات المصدر المفتوح و«احتضانها وتوسيعها» في الشركات. يمتدّ هذا المنظور إلى المستوى الدولي: فالمعاهدات والسياسات قادرة على تجريد أمم كاملة من خيارات اقتصادية «مثلاً: اتفاقية «تريبس TRIPS» جَرَّدَت البلدان من حرية استخدام الابتكارات». وفي سياق الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، يُشار إلى «تراكم بدئي للبيانات» من الجنوب، بيانات خام تُؤخذ من السكان، غالبا بلا أجر أو وعي، ثم تُصفّى إلى نماذج قيمة في مختبرات الشمال. هذا يُحاكي استخراج الموارد الاستعماري، دفع هذ بالاقتصادي ديفيد هارفي إلى القول: إن الرأسمالية الرقمية

الجنوب العالمي - الجزء 1: الجانب النظري

في القرن الحادي والعشرين تدفع بالآليات نفسها من الإحاطة والاستخراج التي وسمت نشأة الرأسمالية الصناعية، ولكن بوسائل عالية التقنية.

يحلل بن فاين وكوستاس لابافيستاس في الأمولة واقتناص القيمة، كيف يبدّل صعود الرأسمالية المُمَولَنة أنماط استخراج الفائض. وقد صاغ لابافيستاس مفهوم «الاغتصاب المالي» ليصف كيف يستولي رأس المال المالي مباشرة على دخول العمال وغيرهم «عبر الدَّين، والرسوم، والمكاسب المضاربة» من دون المرور بعملية إنتاج سلعي.

هذا وثيق الصلة بقطاع التقنية، حيث تطمس الحدود بين النشاط الإنتاجي والنشاط المالي. فكثير من شركات المنصّات الكبرى، المُشبَعة برأس المال المغامر، تعمل بخسائر أو بكلفة هامشية تقارب الصفر، طمعاً في السيطرة السوقية التي ستدرّ لاحقاً عوائدَ شبيهة بالريع. إنَّ قسطاً كبيراً من الربح في سلاسل القيمة العالمية يُقتنص عند القمة، عبر العلامة التجارية والتمويل والملكية الفكرية– أي بواسطة مالكي المنصّات والبراءات وتدفّقات المال، لا المصنّعين الفعليين.

وبالمعنى الماركسي، يبدو هذا تحوّلاً نحو «رأسمالية الريع»، حيث يدرّ امتلاكُ أصل «منصّة، خوارزمية، براءة، مجموعة بيانات» تدفّق دخل ريعي. إنّ هذه الأشكال المالية للاستخراج منتشرة في التعامل مع الجنوب العالمي حيث تستخرج تكتلات التمويل–المنصّات في الشمال رسوماً وعمولات في كل شيء من التجارة الإلكترونية إلى المصارف. فمثلاً قد لا تُنتج شركة «فينتك» الغربية شيئاً ملموساً في كينيا، لكنها، بتحكّمها ببرمجيات الدفع عبر الهاتف، تستطيع اقتطاع رسوم من كلّ معاملة – إدماج للجنوب في دوائر ربح الشمال من غير استثمار تقليدي في الإنتاج المحلي. ويُذكّرنا منظور فاين عن «أنساق الإمداد» بأنّ جانب الاستهلاك مهمٌ أيضاً: فأنماط العيش والاستهلاك في الشمال والجنوب تُشكّل على نحو يسمح بأرباح احتكارية صعوداً في السلسلة «مثلاً: تصبح الحاجة إلى علامات وتقنيات غربية «ضرورية» للحياة الحديثة، فتُنشئ أسواقاً أسيرة».

يطرح ياروفاكيس أطروحة مثيرة مفادُها أننا نشهد صعود «الإقطاع التكنولوجي»، كنمط إنتاج جديد تشبه فيه المنصّات الرقمية الإقطاعيات. يرى أنّ عمالقة التقنية لم يعودوا مجرّد احتكارات داخل الرأسمالية؛ بل تجاوزوا الرأسمالية التّقليدية باستبدالهم الأسواق بمنصّات رقمية، والأرباح بالريع. فالرأسمالية الكلاسيكية تميّزت بأسواق تنافسية ورواد أعمال يسعون للربح، بينما تعمل شركات مثل: «أبل» و«غوغل» و«أمازون» و«فيسبوك/ميتا» كأسياد ريع يملكون «الأرض» الرقمية، ويجبى منها العُشور والعمولات لكلّ من يتعامل عليها. فمثلاً تأخذ «أبل» 30% من كلّ إيراد يولّده المطورون في «متجر التطبيقات».

يشبه ذلك ريعاً إقطاعياً، كأنّ المطورين أتباع يدفعون الجزية لإقطاع «الغيمة». وبالمثل، تفرض «أمازون» رسوماً على التجار، وتتحكم في الرؤية، وتستخدم خوارزمياتها لمحاباة منتجاتها، مُقتنصة الريع بدل المنافسة في «سوق حر». والمستخدمون، في هذا القياس، فلاحون أقنان: كلّ منشور أو محتوى يُضيف قيمة للمنصّة، لكنهم غير مأجورين– بل «يكدحون» في أملاك رقمية يسيّلها المالك.

الأيديولوجيا والقّطاع العام والسيادة التكنولوجية

يحذّر ياروفاكيس من أنّ هذه البنية أقلّ مساءلة من الرأسمالية القديمة «إذ غالباً ما تنفلت قوّة المنصّات من التنظيم أو النقابات»، وأنّها تقوّض الرابط التقليدي بين الرأسمالية وبعض ما يتم زعمه من التقدّم أو المنافسة. وتتناغم هذه الرؤية مع حدس ماركس عن «تصيير الرأسماليين ريعيين»، فهو الذي أشار في «رأس المال» إلى أنّ الرأسمالية كلما نضجت طلبَ رأسماليون عوائدَ مضمونة شبيهة بالريع. وعلى الصعيد العالمي، يمكن القول: إن عمالقة الشمال التقني حوّلوا كثيراً من الجنوب إلى تبعيات رقمية– تطبيقات محلية تدفع ريعاً لـ«أبل/غوغل»، وشركات محليّة تدفع لـ«خدمات أمازون السحابية»، إلخ.

يُقدّم ريتشارد وولف نظرة ذات بصيرة في الجهاز الأيديولوجي الذي يدافع عن الرأسمالية الرقمية. يجادل بأنّ صمود الرأسمالية مردّه جزئياً إلى تسويقها نفسها بوصفها صانعة التقدّم والحرّية. وفي حقل التقنية، السردية السائدة تقول: إن الابتكار دائماً نافع، وإن «تدمير» وادي السيليكون الخلّاق يعود بالنفع على الجميع، وأنّ أيّ محاولة لتنظيم أو تأميم التكنولوجيا ستخنق التقدّم. يفنّد وولف ذلك بالإشارة إلى أنّ الابتكار تحت الرأسمالية مُهيكل بعلاقات الطبقة والدافع الربحي. فيلاحظ مثلاً، أنّه رغم القفزات الهائلة في القدرة الحاسوبية، ما يزال مليارات بلا حواسيب أو إنترنت– دلالة على أنّ السوق يوجّه الابتكار نحو ما هو مربح «بيع هواتف جديدة لمستهلكين ميسورين» لا ما هو اجتماعيّ الحاجة.

ويؤكد، أنّ من يملك الابتكار أهم من الابتكار نفسه لجهة النتائج الاجتماعية. ففي الرأسمالية، ليس المخترع غالباً من يجني الفائدة، بل المالكون أو المساهمون الذين لهم الحقوق القانونية– «فالجزاء يذهب لمن بيده السلطة القانونية على الاختراع». وهذا يوضّح كيف تضمن قوانين الملكية الفكرية وبنى الملكية المؤسسية أنّ ابتكارات ممؤّلة عاماً، أو مُنتجة جماعياً تنتهي ملكية خاصة «تأمّل كيف تحول الإنترنت المبكّر– الذي بنته هيئات حكومة وجامعات– إلى سيطرة مجموعة شركات». يدّعونا وولف إلى كشف «سحر الابتكار كحَياد تقدّمي»، إذ يحجب علاقات الطبقة خلف التّكنولوجيا.

ويبرز أيضاً، أنّ الابتكارَ المُحرّري حقاً تعيقه الرأسمالية– فالتقنيات القادرة على تقليص ساعات العمل، ومنح الناس وقت فراغ تُستخدم لزيادة البطالة أو الهشاشة، لأنّ القرار مسنودٌ إلى الربح لا الرفاه. والضجيج الحالي حول الذكاء الاصطناعي مثالٌ بَيّن: تُهلّل الشركات لمزاياه الثورية، لكنها تتجنّب توزيع المنافع، أو معالجة الأضرار «فقدان الوظائف، الانحياز». وخلاصة منظور وولف: التكنولوجيا ليست ذاتية السير؛ بل هي منغرزة في نظام رأسمالي يُحدّد استخدامها وتوزيعها. لذا علينا أن ننزع السحر عن فكرة أنّ «غوغل» أو «أبل» مجرد مؤسسات مبتكرة– إنهما أيضاً مؤسستان رأسماليتانّ تشكّلان المجتمع لمصلحتهما. وفي السياق، يُذكّرنا هذا بأن نسأل: ابتكار لمن؟ وتحت أيّ ملكية؟ ولأيّ غاية؟ كما يحضّ القارئ على تخيّل ما لو وجّه «العقل العام» للمجتمع– كلّ معارفنا العلمية والتقنية– ديمقراطياً للصالح العام، بدلاً من أن تُقيّده الربحية والبراءات.

في اتجاه شبيه، كتبت جاياتي غوش، وهي اقتصادية تنمية بارزة، عن الكيفية التي شهد العصرُ النيوليبرالي فيها تماهياً لقوة الدولة والشركة، خصوصاً في ميدان التكنولوجيا. تلاحظ أنّ كثيراً من الاختراقات التكنولوجية «الإنترنت، جي. بي. أس، الأدوية» ثمرة تمويل عامّ وبحث تموله الدولة، لكنّ عوائدها تحتكر في الشركات الخاصة تحت أنظمة الخصخصة والملكية الفكرية. وتؤكد، أنّ رأسمالية القرن الحادي والعشرين تعمّم الكلف والمخاطر «عبر البحث العام، والدعم، والضغط الدبلوماسي لفتح الأسواق» بينما تخصخص الأرباح– وهو ما يبدو جلياً في صعود عمالقة التقنية.

فالتقنيات التأسيسية للهواتف الذكية خرجت من مختبرات الدفاع والجامعات بمال عام، لكن حفنة شركات تجني اليوم ريوعاً احتكارية من المنتجاتّ النهائية. وتشدد غوش على مفهوم «السيادة التكنولوجية» للدول النامية: إذ ترى أنّ الأسواق وحدها لن توفّر تقنيات ملائمة للتنمية، وأنّ تدخّل الدولة الاستراتيجي ضروري لضمان الوصول إلى التكنولوجيا الأساسية «من الأدوية إلى البنى الرقمية».

وفي تحليلها، أصبح احتكار المعرفة من قِبَل قلة من الشركات المتعددة الجنسية عقبة جَسيمةً أمام طموحات الاقتصادات منخفضة الدخل. وتُبرز كيف «تُفصَّل» قواعدُ التجارة والاستثمار العالمية– غالباً تحت نفوذ لوبيات الشركات الكبرى– لصيانة الهيمنة التكنولوجية للدول الغنية على حساب الفقيرة. مثالها المتكرر الأدوية: حتى حين يموّل دافعو الضرائب تطويرَ دواء، تُمكّن البراءات شركات الدواء الكبرى من منع إنتاج الأدوية غير الحَاملة لعلامات تجارية في الجنوب، مُبقية الأسعار مرتفعة والمعرفة محجوبة.

تشمل أمثلة موازية في التقنية الرقمية معاييرَ برمجية ومادية مِلكية تُبقي البلدان الفقيرة على تبعية لشركات الغرب. وتدعو غوش إلى العلم المفتوح، وتشارك التكنولوجيا، وخيارات عامة أقوى– كأن تتعاون الحكومات في تطوير برمجيات المصدر المفتوح، أو تجمع مواردها لإنتاج أدوية جنيسة ومنافع رقمية عامة. ويُعزز منظورُها الفكرة القائلة إنّ الفعلَ الجماعي الذي تقوده الدولة «لا التسيّب الليبرالي» أساسي إذا أراد الجنوبُ كسر النمط الراهن، حيث يقود الابتكارُ غالباً إلى ريع يحتكره رأس مال الشمال بدل مكاسبَ واسعة القاعدة.

التقنياتُ القادرة على تقليص ساعات العمل ومنح الناس وقت فراغ تُستخدم لزيادة البطالة أو الهشاشة لأنّ القرار مسنودٌ إلى الربح لا الرفاه

الرأسمالية الطُفيليّة: كيف يُقوض جشع الاحتكارات الديمقراطية

في عالمنا اليوم، تتجلى مفارقة صارخة تختزل مأزق الرأسمالية المعاصرة: بينما تصل أرباح كبرى الشركات العالمية، خاصة الأمريكية منها، إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، نجد أن الاستثمار الإنتاجي في الاقتصادات المتقدمة في تراجع مطّرد، والنمو العالمي يعاني من الركود والتباطؤ، وتتسع هوّة التفاوت بين البشر إلى مستويات تُقوض أسس التعايش الاجتماعي. هذه المفارقة ليست حصيلة الصدفة، أو «قوى السوق» المجردة، كما يُروّج أحياناً، بل هي العَرَض الظاهر لتحوّل جوهري وخطير في طبيعة الرأسمالية ذاتها. لقد تحولت من نظام كان يقوده – نظرياً على الأقل – حافز الربح عبر الإنتاج والابتكار والكفاءة، إلى نظام «طفيلي متحول» تَسوده آليات استخراج «الريع الاقتصادي»، أي الثراء من خلال الاحتكار والامتيازات والهيمنة على جهاز الدولة، وليس من خلال المنافسة الشريفة والإبداع المنتج.

■ د. جياني غوش
«مقتبسة عن محاضرة روبرت هيلبرونر في نيويورك»

مقدمة: مفارقة عصرنا

هذا التحول لا يُهدد العدالة الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يُقوض أسس الديمقراطية الجوهرية ذاتها، مقدما إجابة واضحة عن سؤال مُلحّ: ما علاقة الرأسمالية بالديمقراطية اليوم؟ الإجابة، للأسف، هي أن الرأسمالية في صيغتها الحالية المتحولة لم تعد متوافقة مع الديمقراطية الجوهرية، بل إن منطقها التراكمي الجديد يعمل على تفكيكها من الداخل، محولاً المواطن الفاعل إلى مستهلك سلبي، والدولة الحامية للمصلحة العامة إلى حارس لمصالح نخبة طفيلية ضيقة.

الجزء الأول: الوهم الكبير.. الرأسمالية ليست «سوقاً حراً»

يسود اعتقاد خاطئ ومضلل بأن الرأسمالية في جوهرها تعني «انحسار الدولة» لصالح «السوق الحر». لكن الحقيقة التاريخية والتحليلية، كما أوضحها الاقتصادي روبرت هيلبرونر ومنظّرون آخرون، هي أن الرأسمالية لم توجد قط، ولم تكن لتصمد، دون الدولة. فالدولة هي التي تخلق القوانين والأطر التنظيمية التي تحمي الملكية الخاصة، وتُجسّد الثروة في شكل أصول قابلة للتبادل والتملك والتراكم. بدون هذه الركيزة القانونية والسيادية، لا وجود للرأسمالية. بعبارة أخرى، لطالما كانت الرأسمالية «مشروع دولة» منذ نشأتها؛ فهي نظام سياسي – اقتصادي في آن واحد.

لكن هذه العلاقة العضوية لا تبقى ساكنة، بل تتطور بشكل جدلي. فمع عملية التراكم المستمرة، تتركز الثروة في أيدي قلة من الشركات العملاقة، التي تكتسب بدورها طاقة هائلة لنفوذ غير مسبوق. هنا، لا يقتصر دور الدولة على مجرد تمكين رأس المال، بل يتم «أسرها» أو «الاستيلاء عليها» لتصبح أداة طيعة في خدمة مصالح شريحة ضيقة من رأس المال الكبير. هذه العلاقة التكافلية بين السلطة الاقتصادية المفرطة، والسلطة التنظيمية والتشريعية للدولة، هي الوقود الذي يغذي «الرأسمالية الطفيلية المتحولة». إنها حلقة مفرغة: الثروة تخلق النفوذ، والنفوذ يسن القوانين التي تولد المزيد من الثروة الريعية.

الجزء الثاني: ما هو «الريع الاقتصادي»؟ من ريكاردو إلى ماركس إلى عصر البلاتفورمات

ليس «الرّيع» مجرد أرباح عالية أو مؤقتة. في الاقتصاد الكلاسيكي، ينشأ الرّيع، كما قال ديفيد ريكاردو، من الندرة الطبيعية. فاختلاف خصوبة الأراضي يؤدي إلى «ريع تفاضلي» لمنتجي الأراضي الأجود. لكن كارل ماركس قدم مفهوما أعمق وأكثر دلالة هو «ريع الأرض المطلق»، الذي ينشأ ليس بسبب جودة الأرض أو تفوق الإنتاجية، بل ببساطة بسبب احتكار ملكيتها. مجرد امتلاك شيء ما ومنع الآخرين من الوصول إليه، يخلق قوة لاستخراج فائض قيمة إضافي، حتى لو كانت الأرض ذات إنتاجية متدنية.

هذا المفهوم – «الرّيع الناشئ عن الاحتكار بفضل الحق القانوني» – هو المفتاح لفهم رأسمالية القرن الحادي والعشرين. فالرّيع اليوم لا يأتي من احتكار الأرض فقط، بل من احتكارات أحدثها القانون وسياسات الدولة نفسها:

احتكار المعرفة: عبر أنظمة براءات الاختراع المفرطة في الحماية، والتي تحولت من أداة لتشجيع الابتكار إلى سياج احتكاري يمنع المنافسة، ويحجر على المعرفة.

احتكار المنصات الرقمية والبيانات: حيث تتحكم شركات قليلة في البنى التحتية للعالم الرقمي وفي بيانات المستخدمين التي أصبحت أغلى من النفط.

احتكار القطاعات المالية: عبر عمليات «التحرير» المفرط التي سمحت بابتكار أدوات مالية طفيلية تعمل كطواحين هواء تستخرج الثروة من الاقتصاد الحقيقي.

الاحتكارات التقليدية: التي تدعمها قوانين مكافحة الاحتكار الضعيفة، أو المُطبّقة بازدواجية.

إذا، الرّيع المعاصر هو نتاج «قوة السوق» و«قوة الدولة» معا. إنه الثراء الناتج عن الامتياز القانوني والهيمنة التنظيمية، وليس بالضرورة عن الإبداع، أو الكفاءة، أو الإنتاجية. إنه، باستعارة من يانيس فاروفاكيس، يشبه «التبعية الإقطاعية» حيث ندفع الجزية للبارونات الجدد– بارونات التكنولوجيا والمال– مقابل العيش في ممتلكاتهم الرقمية والاقتصادية.

احتكار المنصات الرقمية والبيانات حيث تتحكم شركات قليلة في البنى التحتية للعالم الرقمي وفي بيانات المستخدمين التي أصبحت أغلى من النفط

الجزء الثالث: تشريح الوحش.. البيانات تكشف عن اقتصاد الرّيع

لننظر إلى الصورة التي ترسمها البيانات الاقتصادية، والتي لا تترك مجالا للشكّ في تحول طبيعة الرأسمالية:

1- هيمنة شبه كاملة للشركات الأمريكية: تشير بيانات من شركة «ماكنزي» عن أكبر 4000 شركة عالمية إلى قفزة مذهلة. فبين فترتي 2005-2009 و2015-2019، قفزت حصة الشركات الأمريكية من إجمالي أرباح هذه الشركات من 50% إلى 77%، بينما انكمشت حصة الشركات الأوروبية من 34% إلى 21%، وانهارت حصة بقية العالم «بما في ذلك الصين الديناميكية المنتجة» من 17% إلى 2% فقط، هذه ليست هيمنة عادية، بل هي احتكار شبه كامل للربحية العالمية، يشير إلى قدرة غير طبيعية على استخلاص القيمة من الاقتصاد العالمي.

2- تركيز غير مسبوق في يد حفنة من الشركات: الأكثر إثارة للقلق، هو ما يحدث داخل دائرة النخبة هذه. فأكثر 500 شركة ربحية بين تلك الـ 4000، زادت حصتها من إجمالي الأرباح من 82% إلى 97%. الأكثر دلالة أن هذه الزيادة الهائلة في الأرباح لم تأت من زيادة حصتها السوقية «التي تراجعتَ قليلا في الواقع»، بل من قدرة هائلة على تحقيق هوامش ربح خيالية تتجاوز أي معايير طبيعية. دراسة للأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» تشير إلى أن 40% من أرباح أكبر 100 شركة في العالم هي «أرباح فائضة» – أي أنها تتجاوز بكثير معدل الربح المعياري في قطاعاتها. هذه «الأرباح الفائضة» ليست سوى «ريع» مُمأسس ومستدام، وليست نجاحا عابرا في السوق.

3- مفارقة الربح والاستثمار: نهاية حافز الرأسمالية التقليدي: إذا كان الربح هو الحافز المركزي للاستثمار، كما تزعم النظرية الاقتصادية السائدة، فلماذا نرى معدلات الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة ذات الربحية القياسية «كالولايات المتحدة» وهي في تراجع مُطّرد، أو راكدة عند مستويات متدنية؟ تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة تتراوح حول 20-25%، بينما نراها تتجاوز 40% في الصين، التي تدفع عجلة النمو والابتكار العالمي. الشركات الأمريكية، رغم أرباحها الطائلة، لا تستثمرها في الإنتاج والابتكار بنفس الحماس، لأن طرق كسب الرّيع – عبر إعادة شراء الأسهم، والمضاربات المالية، وفرض الأسعار الاحتكارية – أسهل وأسرع وأقل مخاطرة من الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد. لقد انفصلت الربحية عن الإنتاجية.

الجزء الرابع: آليات توليد الرّيع.. كيف تخلق الدولة الوحش الذي يلتهمها

ليست «التكنولوجيا» وحدها المسؤولة عن هذا التركيز المهول، كما يحاول البعض الترويج.

ويُفكك النسيج الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين

المحرك الأقوى هو السياسات والقوانين والاتفاقيات الدولية التي صُممت خصيصا لتحقيق هذا التركيز وحمايته. إليكم بعض الأمثلة الحيوية:

1- احتكار المعرفة: تحويل الإنسانية إلى سلعة: تحولت حقوق الملكية الفكرية من أداة محدودة لتشجيع المخترع إلى سياج احتكاري هائل يحجر على المعرفة الإنسانية. اتفاقية «تريبس» التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وما تلاها من اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، فرضت قيودا عالمية على نقل المعرفة والتكنولوجيا. هذا لا يرفع أسعار الأدوية بشكل جنوني، ويحدّ من القدرة على مواجهة الأوبئة «كما رأينا جليا في أزمة كوفيد-19» والتحديات الوجودية كالتغير المناخي فحسب، بل يخلق تدفقات ريعية هائلة لشركات «بيغ فارما» و«بيغ تيك»، التي تتحكم في مصائر الشعوب من خلال احتكارها للبرمجيات والبيانات والعلاجات.

2- التمويل: وكر الطفيليين الأصلي: يُعتبر القطاع المالي النموذج الأصلي للرأسمالية الطفيلية. فعمليات «التحرير المالي» المتتالية منذ ثمانينيات القرن الماضي سمحت بابتكار أدوات مالية معقدة وخطيرة، ومضاربة محمومة تخلق تقلبات عنيفة في أسعار السلع الأساسية كالغذاء والطاقة. هذه التقلبات لا علاقة لها بالعرض والطلب الحقيقيين، بل هي من صنع المضاربين في البورصات العالمية، مما يدر أرباحا طائلة على عدد قليل من كبار المضاربين والمؤسسات المالية، بينما يجوع الملايين من الفقراء في أنحاء العالم. كذلك، فإن تحويل أنظمة المعاشات التقاعدية من أنظمة توزيع تضامنية إلى صناديق استثمارية خاصة، وفرض النمط الاستهلاكي القائم على الائتمان والديون، كلها آليات لاستخراج الرّيع من جيوب العامة والعمال، لصقل طبقة جديدة من الوسطاء الماليين الذين لا ينتجون شيئا.

3- تهريب الضرائب: الإفلات من المسؤولية الوطنية: تم تصميم النظام الضريبي العالمي في عصر لم تكن فيه الشركات متعددة الجنسيات والملاذات الضريبية بهذه القوة والانتشار. اليوم، تسمح القوانين والاتفاقيات الدولية للشركات العملاقة بنقل أرباحها- التي هي في جزء كبير منها ريع - ببراعة محاسبية وقانونية إلى ملاذات ضريبية، حيث تدفع ضرائب ضئيلة أو معدومة. هذه ليست «ثغرة» يحتاج إلى سدها، بل هي نظام ضريبي عالمي مُعاد تصميمه بعناية بضغط من أصحاب النفوذ، محولا العبء الضريبي من كبار المستفيدين من النظام إلى كاهل الطبقة الوسطى والعاملة والقطاعات المنتجة المحلية.

الجزء الخامس: الديمقراطية على محك التصفية

هذه العملية الاقتصادية لها تداعيات مدمرة وطويلة الأمد على النسيج الاجتماعي والديمقراطية السياسية. فعندما تتركز الثروة بهذا الشكل الفلكي، تتركز السلطة السياسية تلقائيا وبشكل حتمي. فالقادرون على تمويل الحملات الانتخابية، وإدارة جماعات الضغط الهائلة، والسيطرة على وسائل الإعلام الرئيسية، وتشكيل الرأي العام، هم نفسهم المستفيدون من نظام الرّيع هذا. في هذه الحالة، تصبح الديمقراطية التمثيلية مجرد طقوس انتخابية شكلية وفارغة، بينما تُتخذ القرارات الحقيقية التي تحدد حياة الناس في الغرف المغلقة بين كبار رجال المال والساسة. الشعب يختار من يحكمه شكليا، لكن رأس المال هو من يحدد خيارات الحكم وسياساته جوهرا.

ينتج عن هذا الوضع سخط عام عميق وإحساس بالغبن والخيانة. عندما تفقد الديمقراطية قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وعندما يرى المواطن أن صوته لا يغير من واقعه شيئا، يخيب أمله، ويفقد الثقة في النظام السياسي برمته. هذا الفراغ القيمي والسياسي هو التربة الخصبة لصعود الشعبويين والاستبداديين والديماغوجيين، الذين يعدون بـ «هزيمة النخبة» و«استعادة السيادة»، لكنهم في الحقيقة- وبشكل متزايد- يخدمون مصالح أوليغارشية رأس المال الكبير بأسلوب أكثر قسوة وصراحة، مستبدين بالحريات ومهاجمين مؤسسات المجتمع المدني.

هنا نرى تناقضا صارخا مع المقولة الليبرالية التقليدية التي كانت سائدة في القرن العشرين، والتي زعمت أن الرأسمالية والديمقراطية توأمان لا ينفصلان. بل إن بعض عمالقة التكنولوجيا والتمويل اليوم، مثل: بيتر ثيل، يعلنون صراحة أن الحرية «والمقصود بها حرية رأس المال المطلقة من أي قيد» لم تعد متوافقة مع الديمقراطية! إنهم يحلمون صراحة بإنشاء كيانات قانونية وسياسية جديدة «كالمناطق الإدارية الخاصة، أو المدن الذكية المستقلة» تتحرر من كل قيود المساءلة الديمقراطية وحقوق العمال والضرائب التصاعدية.

إنها تحتاج إلى صحوة مجتمعية عارمة إلى تحركات شعبية عابرة للحدود وإلى وعي جديد يرفض أن يكون الإنسان مجرد أداة في آلة استخراج الريع الطفيلية

الخاتمة: هل من مخرج؟ إصلاح النظام أو تجاوزه...

مواجهة هذا المشروع الطفيلي تتطلب جرأة فكرية وسياسية غير مسبوقة. فالتغلب على الرأسمالية ذاتها هو الهدف الأسمى والاستراتيجي لأي مشروع تحرري حقيقي، لكن البشرية لا تملك ترف الانتظار حتى تحقيق هذا الحلم. هناك خطوات عاجلة وحاسمة يمكن، بل ويجب، اتخاذها داخل الإطار القائم لإنقاذ ما تبقى من ديمقراطيتنا وإنسانيتنا وثرواتنا المشتركة. الحل يكمن في تبني نهج ذي شقين متكاملين، يعالج المشكلة من المنبع ثم يعالج آثارها:

1- إعادة التوزيع الأولي «Predistribution»: معالجة المنبع: أي العمل على منع تكون الرّيع والتفاوت الفاحش من الأساس، بدلا من محاولة علاجه لاحقا. هذا يعني:

- **تفكيك الاحتكارات:** تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار بقوة وحزم على المستويين الوطني والعالمي، وتفكيك الشركات العملاقة التي أصبحت تهدد السوق والدولة معا.
- **إصلاح جذري لأنظمة الملكية الفكرية:** تحويل هذه الأنظمة من أدوات احتكار إلى أنظمة تدعم الابتكار المفتوح، وتضمن أن المعرفة- خاصة تلك الممولة بالمال العام- هي منفعة عامة عالمية.
- **كبح جماح الطفيليين الماليين:** إعادة تنظيم القطاع المالي بشكل صارم، وحظر الأدوات المالية الطفيلية، وفرض ضرائب على المعاملات المالية الدولية، وإعادة بناء الأنظمة المصرفية لخدمة الاقتصاد الحقيقي.
- **العدالة في سوق العمل:** ضمان حصول العمال على أجور عادلة، ودعم حقهم في التنظيم النقابي والإضراب، لضمان أن يحصلوا على حصة عادلة من الثروة التي ينتجونها بأيديهم وعقولهم.

2- إعادة التوزيع «Redistribution»: معالجة الآثار والعدالة الاجتماعية: معالجة التركات الهائلة للتفاوت عبر النظام الضريبي والإنفاق العام. هذا يتطلب:

- **ثورة ضريبية عالمية:** إصلاح النظام الضريبي العالمي جذريا، وإنهاء عصر الملاذات الضريبية، وإجبار الشركات متعددة الجنسيات والأفراد فائقي الثراء على دفع حصتهم العادلة من الضرائب، عبر فرض ضرائب تصاعدية على الثروة والدخل والتركات.
- **إعادة توجيه الثروة:** توجيه هذه الإيرادات الضخمة لتمويل وتوسيع الخدمات العامة الشاملة- الصحة، التعليم، النقل، السكن، البحث العلمي- التي توفر شبكة أمان اجتماعي حقيقية للجميع، وتحقق الكرامة الإنسانية.

هذه الإصلاحات الجذرية لا تتطلب خبراء اقتصاد فحسب، بل تتطلب إرادة سياسية جريئة وتغييرا في موازين القوى. لكن هذه الإرادة لن تولد من فراغ داخل قصور النخب الحاكمة. إنها تحتاج إلى صحوة مجتمعية عارمة، إلى تحركات شعبية عابرة للحدود، وإلى وعي جديد يرفض أن يكون الإنسان مجرد أداة في آلة استخراج الرّيع الطفيلية، أو رقما في حسابات البارونات الجدد.

المعركة اليوم، في جوهرها، هي معركة وجودية حول من يملك السيادة: هل ستكون سيادة القانون والدستور في خدمة سلطة المال اللامحدودة، أم ستكون في خدمة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية المشاركة؟ الإجابة ليست مدونة في كتب الاقتصاد، بل هي كامنة في إرادة الشعوب التي ترفض أن تكون قطيعا مستسلما للطفيليين، وتصر على كرامتها وحقها في تحديد مصيرها. إنها معركة من أجل استعادة السياسة من براثن الاقتصاد الطفيلي، واستعادة الإنسان من سطوة رأس المال المتوحش.

المجتمع المنقسم والذكاء الاصطناعي: مؤشرات تناقض شامل

شهدت الرأسمالية عدة «ثورات تكنولوجية» يجري عادة حصرها بأربعة رئيسية، وكانت كل واحدة تؤدي إلى تحولات في عملية الإنتاج وبشكل خاص في قوى الإنتاج، ومن ثم إلى تحولات اقتصادية-اجتماعية وسياسية. ولكن «الثورة» الراهنة «الرابعة» المتمثلة بالذكاء الاصطناعي هي أعمق وأكثر شمولاً، تظهر من خلال أشكال المقاومة كما أشكال استيعاب تلك المقاومة. فهل يمكن للمجتمع الطبقي أن يؤلّف بين هذه «الثورة» وتناقضاته؟

■ د. محمد المعوش

سريعاً حول الثورات التكنولوجية

شهد تاريخ الرأسمالية ما اصطلح على تسميته بـ 4 ثورات تكنولوجية. الأولى بدأت في القرن الثامن عشر حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتمثلت بشكل خاص بالانتقال من العمل العضلي البشري إلى الآلة من خلال اختراع الآلة البخارية. بينما الثانية تمثلت بعصر الصلب والكهرباء والإنتاج الموسع، والتي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. أما الثالثة فهي الثورة الرقمية التي انطلقت في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الحواسيب والإنترنت والإلكترونيات بشكل عام. أما عصر الثورة الرابعة المتمثلة بالذكاء الاصطناعي والروبوتات، فقد بدأ في بداية القرن الحادي والعشرين.

بعض تأثيرات الثورات الثلاث السابقة

كان للثورة الأولى تأثير اجتماعي–سياسي كبير، حيث جرى توظيف الآلات في قطاعات إنتاج كالنسيج والزراعة من خلال استبدال العمالة البشرية، فجرى نقل العمل العضلي من الإنسان إلى الآلة، وبالتالي جرى الاستغناء عن العمّال في تلك القطاعات. ولهذا كان شكل المقاومة لتلك التحولات حاضرا في تلك القطاعات بشكل رئيسي. ففي بداية القرن التاسع عشر ظهرت الحركة اللاضية «بالإنكليزية Luddite من 1811 إلى 1816» في إنكلترا «مدينة نوتينغهام تحديدا»، وذلك نسبة إلى نيد لود، وهو شخصية فولكلورية أصبح رمزاً للحركة، حيث استخدم اسمه لإمضاء رسائل التهديد والاعتراض التي وجهتها الحركة إلى أصحاب المصانع الذين قاموا بإدخال الآلات إلى ورشاتهم. وتمثلت الممارسة الرئيسية لتلك الحركة بالتحطيم المباشر للآلات.

تلاقت الحركة اللاضية مع حركة تمرّدات السويدنغ «Riots Swing»، أيضا نسبة إلى شخصية مخترعة أخرى هو الكابتن أو الملك سوينغ، من أجل ضمان سرّية مرسلي رسائل التهديد، والتي ظهرت أيضا في إنكلترا منذ 1830 رفضا لتوظيف الآلات في الزراعة. جرى قمع الحركتين وإعدام ونفي قادتهما. وكان الاعتراض على الآلة في الثورة الأولى ثقافيا من خلال التيار الرومانسي في الفن والأدب والتي كانت تحن إلى عصر ما قبل الآلة والحياة «البسيطة».

وتطوّر ونضج الموقف من الآلة من اعتداء مباشر على الآلات وتحطيمها إلى موقف سياسي تجاه النظام الاقتصادي–الاجتماعي الرأسمالي نفسه. وكانت الحركة الشارتية «الميثاقية، نسبة إلى ميثاق الشعب بالإنكليزية Charter s‘People، في العام 1836 كحركة سياسية مطلبية» محطة من هذا التطور في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ومن ثم الحركات العمالية والثورات المتأثرة بالماركسية التي بدأت باستيعاب الآلة في سياق تحويل النظام الاجتماعي لصالح الغالبية من خلال دور التكنولوجيا في تقليل العمل الضروري، ما يفتح باب إطلاق طاقات الإنسان في نشاطات إبداعية وتحويلية للواقع بدل النشاط الروتيني.

وهذا الاستيعاب للتكنولوجيا، أي تحويل النقمة نحو النظام السياسي بدل النقمة على الآلة نفسها، كان يجري مع تطور الحركة السياسية الثورية وفكرها من الفوضوية إلى حركة أكثر انتظاما. ولهذا لا يمكن قراءة رد الفعل الاجتماعي على التكنولوجيا الجديدة بمعزل عن تطور الحركة السياسية الشعبية الثورية وممارستها الفكرية والعملية بشكل عام. من هنا يمكن فهم أن مفاعيل الثورة التكنولوجية الثانية ظهرت في أشكال أوسع من ردود الفعل على الثورة الأولى، ليس بفعل نضج الحركة الشعبية السياسية فقط، بل بسبب اتساع نطاق توظيف التكنولوجيا الجديدة. فمع كل تحول في التكنولوجيا كان نطاق التوظيف يتسع، ليضم مجالات الحياة اليومية وليس تلك المرتبطة بالإنتاج المباشر فقط، كالنقل والاتصالات وغيرها.

بالتالي كان الاحتجاج أكثر تعقيدا ومتضمنا في موقف سياسي واجتماعي أوسع، ظهر في ثورات سياسية كبرى منها الروسية «البلشفية» وما تبعها من ثورات على مستوى العالم امتدت حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أحيطت التكنولوجيا بترحيب كبير كونه جرى توظيفها لصالح عملية التحرر الاجتماعي في البلدان المستعمرة، إن كان في المجالات العسكرية أو الصناعية أو الزراعية، وغيرها، ما يؤكد الطبيعة الديالكتيكية لتأثير التكنولوجيا وارتباطها المباشر بالنموذج السياسي–الاقتصادي على قاعدة مدى تعميقها أو قدرتها على حل التناقض بين الإنسان والمجتمع، وبين العمل ورأس المال. من هنا مثلاً يمكن فهم التناقضات التي أفرزتها الآلة بين قوى الإقطاع القديم في روسيا مثلاً والحركة التصنيعية في البلاد.

وهذا التعقيد في الموقف يظهر بشكل خاص مع الثورة الثالثة «الرقمية»، حيث إنها حصلت في ظروف الحرب الباردة، ما يعني أن مفاعيلها السلبية على سوق العمل جاءت ملجومة بتوازن سياسي–اقتصادي، ما أدى إلى تلطيف التناقض مع التكنولوجيا الجديدة، دون نفي وجوده، كونه أدى هذه المرة إلى استبدال قسم من العمل الذهني أيضا إلى جانب استبدال قسم من العمل العضلي «من خلال الروبوتات الأقل ذكاء من تلك التي ظهرت مع الثورة الرابعة» على عكس الثورتين الأولى والثانية اللتين اتسمتا باستبدال العمل العضلي حصرا. ولكن كون هذه التكنولوجيا لا تزال تتطلب دورا للعنصر البشري لإدارتها، كان تخفيف التناقض من خلال التدريب وإعادة التأهيل، لا الاستبدال الكامل للعمل البشري كما حصل مع الثورة الأولى. ولكن هذا التدريب حصل في الإنتاج المتبقي في المركز فقط، لأن انتقال التصنيع من المركز إلى الأطراف في العقود الأخيرة من القرن العشرين أدى إلى إلغاء فرص العمل لا استبدالها في سياق عملية بطيئة. ولهذا كان التناقض بين العمل والآلة يحصل في سياق عملية معقدة من الصراع الاجتماعي–السياسي، أخذا بالاعتبار تفكيك الطبقة العاملة في سياق دولة الرفاه، مما جعل أشكال المقاومة صعبة وملجومة ومستوعبة ضمن دولة «الرفاه» حيث تتركز التكنولوجيا الحديثة تحديدا «أمريكا الشمالية، أوروبا، اليابان تحديدا». هذا التناقض الذي ظهر متأخرا في سياق الحركة الشعبية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أي تحديدا مع زوال مفاعيل دولة الرفاه مع زوال الاتحاد السوفياتي واستفحال الأزمة في الرأسمالية.

العرض السابق يبدو اختزاليا إلى حد ما لضيق المساحة ولتعقيد المسألة نفسها، ولكنه معبّر لفهم موقع الثورة التكنولوجية الرابعة وكيف يحصل الاعتراض عليها.

التكنولوجيا الذكية كثورة رابعة تستبدل العمل العضلي والذهني معاً ولا يمكن استيعاب تأثيراتها إلا بتجاوز المجتمع الطبقي

مقاومة-استيعاب الثورة الرابعة

ظهرت الثورة الرابعة «التكنولوجيا الذكية» من خلال استبدال العمل العضلي والذهني معا، في مرحلة من ضعف تطوّر الحركة الشعبية والثورية مع انحصار أشكال الصراع العالمي من خلال الدول بشكل خاص. وفهم تأثير هذه الثورة مبني أولاً على مدى اتساع تطبيقاتها في كل مجالات الحياة على عكس الثورات الثلاثة السابقة، كالتربية والتعليم والعلوم والإنتاج والاتصالات والترفيه والصحة والنقل والمواصلات وغيرها. وهي إذا ليست محصورة في الإنتاج، بل في إنتاج أدوات الإنتاج «العلم». وبالتالي فإن حجم الاستبدال شبه شامل لكامل الطبقة العاملة. والتأثير الثاني، المرتبط بالأول، هو ثقافي–روحي، يطال جوهر تعريفات اجتماعية قيمية أخلاقية سياسية فلسفية، كون التكنولوجيا الذكية تخلق أزمة في الفكر الرسمي القائم على الانقسام الطبقي كهوية الإنسان والوعي والعلاقة بين الوعي والواقع، ومسألة المسؤولية القانونية والأخلاقية.

ولهذا فإن أشكال المقاومة تجاه هذه التكنولوجيا تحصل في كل حقول المجتمع، بعضها مباشر «مرتبط بالمجال الأول، أي عملية الاستبدال الشاملة للقوى العاملة البشرية» وبعضها غير مباشر «مرتبط بالأزمة الروحية والذهنية». تنعكس هذه المقاومة في ما يسمى في بحوث الذكاء الاصطناعي حول الثقة «رفع ثقة الإنسان وقبوله بالتكنولوجيا الجديدة» والأنظمة الذكية المتركزة حول الإنسان «AI centered–human» وإدخال الإنسان في الحلقة والفعل «إلى جانب الذكاء الاصطناعي» «loop the in Human» ورفع الفعالية الإنسانية «agency» والاغتراب «alienation» التي تشهد طفرة وغالبها بعدم مباشرة من مراكز التمويل والدول التي تحاول استيعاب التناقضات الناشئة. ويجري على أساسها تشكيل هيئات دولية محلية وإقليمية وعالمية من أجل «ضبط» وتقنين قطاع التكنولوجيا الذكية من خلال تضخم البحوث الأخلاقية «Ethics» في معظم جامعات العالم التي يجري ضخ تمويلات كبرى فيها.

خلاصة عامة

هذه التأثيرات لا يمكن استيعابها في سياق المجتمع المنقسم طبقيا – كما حصل مع الثورات السابقة «ضمن حدود صراع دموي شمل الحروب العالمية والثورات» – إلا من خلال تجاوز المجتمع المنقسم طبقيا. فاستبدال العمل البشري لصالح العمل الصناعي ذهنيا وعضليا يعني استبدالا عالميا «أي إلغاء» للطبقة العاملة كلها، كونه لا مجال لرأس المال أن يتوسع أكثر – كما حصل مع الثورات الثلاث السابقة – إلا على حساب تفتت الدول نفسها نتيجة تعاظم التهميش على حساب الآلة. هذا التجاوز يؤدي إلى حل مسائل روحية فلسفية مرتبطة بالتكنولوجيا الذكية من خلال تجاوز انقسام إنسان–مجتمع، التي وحدها تعيد إدخال الإنسان في التاريخ وتعريفه كخالق لنفسه ولتاريخه بعيداً عن التعريفات المثالية التي سادت طوال قرون المجتمع الطبقي، والتي تهددها التكنولوجيا الراهنة وتدفعها إلى الواجهة. وبالتالي فإن محاولات الضبط التي تقوم بها دول كالصين مثلاً لحصر تطبيقات الذكاء الاصطناعي ليست إلا محاولة تلطيف مؤقتة، يجب قياس نجاحها ومدى محدوديته ضمن تطور عملية الصراع السياسي العالمي.

ليس إعلاماً بل قراراً سياسياً؟؟

عبّرت منظمات حقوقية أمريكية عن صدمتها من الخطوة التي قام بها «يوتيوب» مؤخراً، حيث محا دفعةً واحدةً أكثر من 700 مقطع وثّقتها ثلاث من أبرز المنظمات الحقوقية الفلسطينية: «الحق»، و«الميزان»، و«المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، وفقاً لتقرير موسّع نشرته مؤسسة The Intercept الأمريكية.

■ إيمان الأحمد

أكدت المحامية في «مركز الحقوق الدستورية»، كاثرين غالاغر، أن قرار شركة غوغل المالكة ليوتيوب «يسهم في إخفاء الأدلة على جرائم الحرب». وأن محو أرشيف المنظمات الفلسطينية الثلاث «يسهل إفلات إسرائيل من المساءلة» ويمنع الضحايا من إيصال صوتهم. وفي معرض ردها على تبرير شركة غوغل، بأنّ خطوته هذه جاءت «التزاما بالعقوبات الأمريكية» التي فرضت على هذه المنظمات بسبب تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية، أشارت المديرة التنفيذية لمؤسسة DAWN الحقوقية، سارة ويتسن، إلى أنّ القانون لا يعتبر مشاركة المعلومات والوثائق خرقا للعقوبات.

لم يكن قرار «غوغل ويوتيوب» سوى تعبير عن سياسة واضحة وحجة هدفها محو الأرشيف الحقوقي الفلسطيني من الفضاء الرقمي، فمضمون الأرشيف تجاوز كونه «محتوى إعلاميا»، ليتحول إلى أدلة توثق جرائم حرب قام بها الاحتلال، وتقدّم شهادات لأمهات ثكالى، وأطفال تعرضوا لأقصى درجات الوحشية، من القتل المباشر الى التجويع والنزوح والتشريد... وصحافيون اغتيلوا أمام الكاميرات، إضافة إلى التدمير الممنهج للمنازل والمستشفيات والمدارس وغيرها.

حرب الذاكرة

ثمة حرب منظمة على الذاكرة الفلسطينية لا تقلّ خطورة عن الحرب العسكرية، فقد أدركت «إسرائيل» أن صور المجازر وشهادات وتقارير الإبادة تسربت إلى وعي العالم بسرعة غير مسبوقة، وأنّ سيطرتها على السردية تداعت، ولهذا تحاول الفوز بمعركة الهيمنة على الوعي وتوجيهه، معركة الإلغاء الافتراضية التي يمكن أن ترقى بأهدافها السياسية إلى أن تكون جزءاً من الإبادة عبر محاولات المحو المادي والجسدي، ومحو الذاكرة والأثر المعرفي.

فبعد أن علا صوت الضمير العالمي وحدد ما حدث في غزة ولا يزال من إبادة، بما يتطابق مع التقارير الأممية ومحكمة العدل الدولية التي وصفت قادة «إسرائيل» بمجرمي حرب وطلبتهم للعدالة. تدخّلت إدارة موقع «ويكيبيديا»، الموسوعة العالمية الأشهر، لوقف التعديل على صفحة «الإبادة في غزة»، وقام المؤسّس المشارك لـ «ويكيبيديا»، جيمي ويلز، بتصنيف صفحة «Gaza genocide» بأنها «منحازة ضد إسرائيل» وأنّها «لا تلتزم بالحياد» وتحتاج إلى «تصحيح فوري». وذهب أبعد من ذلك بوصفها «مثالاً صارخا» على غياب الموضوعية.

تكمن المشكلة الرئيسية، حسب تصريحاته، في أنّ الصفحة «تقول إنّ إسرائيل ترتكب إبادة»، لكنّه يعتبر أنّ «هذا الادّعاء موضع خلاف شديد»! دون أن يشرح السيد ويلز الخلاف الشديد بين مَن ومَن؟ تساءلت التعليقات الغاضبة: «بين الأمم المتحدة، التي قالت بوضوح إنّ ما يحدث يرقى إلى الإبادة، وبين حكومة الاحتلال التي تنكر كلّ شيء؟ هل يصبح الإجماع الحقوقي الدولي مجرّد «رأي»، بينما تعامل مواقف الحكومات التي تشارك في الحرب باعتبارها مصادر موازية؟».

ولم يكتف ويلز بتدخّله العلني، بل قدّم نسخة جاهزة لما يعتبره افتتاحية «محايدة» تتضمّن الآتي: «حكومات ومنظمات وكيانات قانونية عدّة وصفت أو رفضت وصف ما يحدث في غزة بأنه إبادة». تعيد هذه الجملة تعريف الحياد باعتباره مسافة متساوية بين الجلّاد والضحية، وبين الأدلة والإنكار، وبين التقارير الدولية وتصريحات العلاقات العامة «الإسرائيلية».

ضجّ محرّرو «ويكيبيديا»، وكثير من متابعيها، أمام هذا الموقف، ووصفوه بأنّه «محبط» و«مُسيّس»، وشبّه أحدهم الموقف بالسخرية قائلاً: «لو اتبعنا هذا المنطق، لكان علينا القول إنّ شكل الأرض ما يزال موضع نقاش». والرسالة السياسية واضحة هنا، فحين يقول العلماء والأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية إنّ ما يحدث إبادة، وتصبح مهمّة منصة معرفية مثل «ويكيبيديا» إعادة كتابته ليوافق الرواية الإسرائيلية، بدلاً من توثيقه، تتحول الحقيقة إلى مادة قابلة للقصّ واللصق وفق المصالح السياسية.

اسكات صوت الحق

الحروب اليوم لا تخاض بالسلاح فقط، بل بالخوارزميات أيضا. فقد أثار انهيار صورة «إسرائيل» الأخلاقية وجيشها في العالم أجمع، واتضاح الصورة الحقيقية لما يحدث فعلاً في فلسطين والتي نتج عنها تحولات عميقة في وعي الشعوب للسردية الأحادية التي اعتاد الاحتلال تسويقها، غضباً شديداً في الأوساط الصهيونية وداعميها، أسفرت عن محاولات إعادة السيطرة على الفضاء الرقمي وإسكات صوت الحق، فما حدث لم يكن مجرّد حذف مقاطع وقنوات، بل محاولة لإزالة ذاكرة كاملة تتضمّن تحقيقات، وشهادات، ومقاطع أرشيفية نادرة، وتوثيقات لا بديل عنها، بعضها بقي محفوظاً على الإنترنت عبر منصّات أخرى، ومع ذلك بات معظمها مهدَّدا بالاختفاء، في ظلّ تواطؤ المنصّات الغربية والأمريكية وسياساتها الهادفة لحماية «إسرائيل» من المساءلة الدولية. ثمة فيديو لنفتالي بينيت رئيس وزراء «إسرائيل» السابق يؤكد فيه أن «إسرائيل» خصصت يوما تعليميا لمحرري ويكيبيديا، وأن «الهدف منه هو تعليم الناس كيفية التحرير في ويكيبيديا المصدر الأول للمعلومات في العالم، فمثلا إذا بحث أحدهم عن أسطول غزة، نريد أن نكون الأشخاص الذين يؤثرون على ما يكتب هناك، لضمان توازنه وطابعه الصهيوني».

إسرائيل المذعورة!

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مؤخراً أنّ جهات رسمية في تل أبيب، من وزارة الخارجية إلى إدارة الديبلوماسية العامة ووحدة المتحدث باسم «جيش» الاحتلال، عقدت اجتماعات متواصلة وضعت فيها خطة دعائية لتظهر «إسرائيل» «كطرفٍ ملتزم بالقانون الدولي» وتُلقي بالمسؤولية الكاملة على «حماس».

ووفقاً لتقرير الصحيفة، فإنّ إسرائيل أمام «معركة إعلامية كبرى» مع عودة الصحافيين الأجانب إلى غزة بعد عامين من العزل، وأنها لن تسمح بدخول الصحافيين الأجانب إلى القطاع إلا تحت مرافقة مباشرة من قوات الاحتلال. وأنها تنظّم زيارات ميدانية تُعرَض فيها مشاهد مصوّرة لما تدّعي أنّه «استخدام حماس للمدنيين دروعاً بشرية» وبناء الأنفاق تحت المدارس والمستشفيات، فهي تخشى «القصص الإنسانية» والصور الميدانية التي قد تفضح روايتها وتُظهر مأساة غزة أمام العالم.

وقد استعد المسؤولون المشاركون في الاجتماعات لما سمّوه «موجة التقارير الإنسانية» التي يمكن أن تركز على قصص الناجين والمشاهد المروّعة في القطاع، والتي قد تُعيد إشعال الانتقادات العالمية ضد «إسرائيل» بعدما خفّت حدّتها مع وقف إطلاق النار، بحسب وصفهم.

وفقاً لما نشرته «يديعوت أحرونوت»، تعتبر الجهات «الإسرائيلية» أنّ الدمار الهائل في غزة يمثّل «أرضا خصبة للدعاية المعادية لإسرائيل». ولهذا قامت وحدات «الجيش» ووزارة الخارجية بتجهيز «موادّ بصرية وشروحات ميدانية» لتبرّير القصف الواسع وتقديم رواية تدّعي أنّ «كلّ هدف عسكريّ في غزة كان محاطاً بمنازل المدنيين، ما جعل استهدافه حتمياً». ونقلت الصحيفة عن مسؤولين قولهم إنّ «إسرائيل» ستعمل أيضاً على التشكيك في أعداد الضحايا التي أعلنتها وزارة الصحة في غزة، عبر القول إنّ جزءا من القتلى «توفّوا لأسباب طبيعية» أو إنّ نسبة المدنيين بينهم «منخفضة مقارنة بشدّة المعارك». ورغم هذه الاستعدادات، أقرّ بعض المسؤولين الإسرائيليين بضعف الجاهزية الفعلية، معتبرين أنّ المعركة المقبلة ستكون صعبة لأنّ «الإعلام العالمي سينقل للمرة الأولى وجوه الناس وأصواتهم وسط الركام». وقال أحدهم، وفقاً للصحيفة، إنّ «الصور وحدها كفيلة بتقويض كلّ ما نقوله».

مذكرة التوقيف التركية لنتنياهو من وجهة نظر سورية؟

أصدرت النيابة العامة في إسطنبول، يوم الجمعة 7 تشرين الثاني الجاري، مذكرة توقيف بحق 37 مسؤولاً «إسرائيلياً» بينهم نتنياهو ووزير حربه، بتهمة «الإبادة الجماعية».

مذكرة التوقيف هذه- بطبيعة الحال- ليست إجراءً ملموساً أو عملياً يَقصدُ بالفعل إلى توقيف أو محاسبة من ذكرَتهم، ولكنها مع ذلك إجراء ذو طابع سياسي رمزي، ينبغي فهم مقاصده ومعانيه ضمن الظروف الملموسة، ليس في الداخل التركي فحسب، بل وأيضا، وربما بشكل أكثر وضوحا، ارتباطا بالوضع السوري وتطوراته.

ما الذي يقوله الإعلام «الإسرائيلي» غير الرسمي؟

الرواية التي يقدمها إعلاميون و«مؤثرون» عرب وسوريون ممن يعملون بشكل خاص مع وسائل إعلام إماراتية وأحيانا قطرية، وممن تصب رواياتهم عادة في السردية الغربية/«الإسرائيلية»، تتلخص بالتالي: الولايات المتحدة رعت اتفاقا تركيا- «إسرائيليا» لتقاسم النفوذ في سورية، يتضمن إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في دمشق، تكون نقطة التوازن والضمان للطرفين الإقليميين المتنافسين على سورية، ويتضمن إنشاء قواعد تركية في بعض المناطق في شمال البلاد، وبقاء «الإسرائيلي» في المناطق التي احتلها في الجنوب بعد 12/8، إضافة إلى الجولان، وإلى أجل غير مسمى، وبحيث تصبح سورية، مرة وإلى الأبد، جزءاً من المشروع الغربي/«الإسرائيلي»، وبالضد من الصين وروسيا بطبيعة الحال. ليس ذلك فحسب، بل يتم استكمال الرواية بالتنبؤ بمستقبل فيدرالي لسورية، وباب مفتوح أمام تقسيم فعلي.

وأما الفصل الإضافي في الرواية، والذي يبدو الأكثر آنية وراهنة، هو التأكيد أو الإيحاء بأن الزيارة القريبة للرئيس السوري الانتقالي إلى واشنطن، بعد رفع اسمه من قوائم الإرهاب بقرار من مجلس الأمن، ستتضمن توقيعاً لاتفاق مع الكيان، وهذه المرة لا يجري الحديث عن اتفاق أمني، بل عما يشبه التطبيع الأبراهيمي.

رمزية المذكرة؟

ضمن هذه اللوحة العامة التي يرسمها الإعلام القريب من الكيان، تخرج مذكرة توقيف 37 مسؤولا «إسرائيليا» من النيابة العامة في إسطنبول، وبالتوازي تقريباً تظهر أخبار إيجابية جديدة عن مبادرة أوجلان، وعن السير بها خطوات عملية إلى الأمام.

هذان الخبران، يتناقضان مع اللوحة المقدمة إعلاميا من جانب «الإسرائيلي»، ويرسمان لوحة مختلفة كل الاختلاف؛ فالسير قدما في تسوية المسألة الكردية في تركيا، يصب بالضبط بالضد من «الشرق الأوسط الإسرائيلي» الذي ما تزال الصهيونية العالمية تعمل بكل قواها لإنفاذه، بوصفه أداة في إحراق المنطقة ككل، وقطع الطريق على التغير الحاد المستمر في ميزان القوى العالمي بالضد من مصلحة المركز الأمريكي، ولمصلحة القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين وروسيا.

وعليه، فإنه ينبغي التفكير أيضا، بأن تركيا، وعبر المذكرة الصادرة عن النيابة العامة لإسطنبول، إنما توضح موقفها من فكرة التسوية مع «إسرائيل» أو «تقاسم النفوذ معها»... لا شك أن السلطة التركية شديدة البراغماتية، ولكن هنالك حدودا لا يسمح الواقع الموضوعي بتخطيها؛ فالتحالف مع أمريكا و«إسرائيل» لم يعد خياراً بالنسبة لأي دولة أو سلطة في المنطقة تريد البقاء قائمة وموجودة وموحدة؛ فكل الدول في منطقتنا وفي العالم، وكل السلطات في منطقتنا وفي العالم «تقريبا، مع استثناءات قليلة لسلطات ضعيفة القوة والخبرة»، تعلم علم اليقين أن الولايات المتحدة لم يعد لديها ما تقدمه في أي تحالف تقيمه إلا الابتزاز والعقوبات واحتمالات الفوضى.

وعليه، فإن تركيا، وعبر هذه المذكرة، ربما ترسل رسالة مفتوحة لأطراف متعددة، فحواها: أنه ليس هنالك اتفاق «على الأقل حتى اللحظة» بين تركيا و«إسرائيل»، وعلى الخصوص ليس هنالك اتفاق حول سورية، وبالتالي، فإن توقيع «اتفاق سلام أو تطبيع» بين سورية والكيان، ما يزال أمراً مرفوضاً من وجهة النظر التركية، بل ويصب مباشرة ضد المصلحة التركية في سورية وفي تركيا نفسها...

برقية مباركة لصهرنا عمدة نيويورك: زهران ممداني!

باسم حزب «الإرادة الشعبية» السوري، وباسم من نمثلهم من السوريين، نهنئك بنجاحك الباهر في انتخابات عمدة نيويورك؛ نيويورك التي سلبتها المكارثية منذ عام 1950 هويتها وروحها، وحولتها إلى العاصمة الأساسية لرأس المال العالمي وللنظام العالمي القائم على الظلم والنهب، ليس تجاه مختلف شعوب العالم فحسب، بل وأيضاً تجاه أبناء نيويورك أنفسهم من عمال ومهاجرين.

صهرنا العزيز
عمدة نيويورك المحترم، زهران ممداني

إنّ البرنامج الذي قدمته لناخبيك، من تجميد آجار المنازل إلى المواصلات المجانية ورياض الأطفال المجانية والرعاية الصحية للجميع ودعم النقابات العمالية، ومنع أساطين المال من التهرب الضريبي، وغير ذلك من البنود، هو تعبيرٌ ملموس عن متطلبات روح العصر الجديد الذي يعيشه العالم بأسره، وليس نيويورك فحسب. ويتعزز هذا البرنامج بموقفك الواضح من القضية الفلسطينية، ومن حرب الإبادة التي تشنها «إسرائيل» ضد الشعب الفلسطيني بدعم كامل من سلطات الولايات المتحدة، وموقفك المعلن والصارم بأن رئيس وزراء الاحتلال سيتم اعتقاله كمجرم حرب إن هو جاء إلى نيويورك.

لهذا كله، فإننا نعتبر انتصارك نقطة علام ومؤشرا هاما في عملية التحول العالمي الجارية نحو نظام عالمي جديد، تنتهي فيه سطوة رأس المال العالمي الإجرامي، وينفتح الطريق واسعا أمام استعادة الشعوب لحقوقها وسيادتها، بما في ذلك شعبنا السوري الذي عانى الويلات طوال سنوات، بل وعقود متعاقبة.

مرة ثانية نهنئك ونهنئ شغيلة نيويورك بانتصاركم
وباعتبارك صهرنا، فإن واجبنا، كما يقول السوريون باللهجة العامية: «ندير بالنا عليك»!

عن هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية
د. قدري جميل
2025/11/5